الأربعون في دلائل التوحيد

تصنيف

شيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي

المتوفى سنة ٤٨١ هـ

رحمه الله

وفي حاشيته

القول السديد

بتخريج الأربعون في دلائل التوحيد

حققه وعلق عليه

عابد بن محمد الأثري

عفا الله عنه

الأربعون في دلائل التوحيد

الأربعون

في دلائل التوحيد

تصنيف

شيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي

المتوفى سنة ٤٨١ هـ

رحمه الله

وفي حاشيته

القول السديد

بتخريج الأربعون في دلائل التوحيد

حققه وعلق عليه

عابد بن محمد الأثري

عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد ان محمد عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب ٧٠-٧١].

أما بعـــــــد:

فإن خير الكلام كلام الله وخير الهدى هدي محمد ﷺ وشر الامور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلاله في النار.

وبعد...

«فالحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله

أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم.

ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدع، وأطلقوا عقال الفتنة فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله، وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن الضالين»[١].

وقد قام هؤلاء الأئمة في كل زمان برسالتهم في إيصال العقيدة الإسلامية الصحيحة على أكمل وجه، وسلكوا لذلك شتى السُبل، فجزاهم الله عنا كل خير.

وكان من عادتهم أنهم يهتمون بالتصنيف في جمع أحاديث العقيدة الإسلامية، لتكون تبصرة لمريد الحق، وتذكرة للعالم به، وحجة على المخالف له، ومن هؤلاء الأفذاذ شيخ الإسلام وإمام الأعلام أبو إسماعيل الأنصاري الهروي عليه رحمة الله، فكان حريصًا على نشر هذه العقيدة الإسلامية من خلال التصانيف النافعة وقد ابتُلي في ذلك وأوذي وصبر في سبيل تلك الغاية الجليلة، فرحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته.

وقد اشتهر بين المُحدثين في تصنيف الكُتب والأجزاء الحديثية أن يجمعوا أربعين حديثًا أو قريبًا منها؛ عملاً بحديث: «من حفظ على أمتي أربعين حديثا مما يحتاجون إليه كتبه الله فقيهًا»، والحديث وإن كان ضعيفًا، لكن جمع هذا العدد بات عادةً بين العلماء، وصار الأمر مُتعارفًا عليه بينهم؛ فصنف في ذلك: ابن المبارك، والآجري، والحسن بن سفيان، وغيرهم من السلف والخلف.

[١] مقتبس من مقدمة «الرد على الجهمية» للإمام أحمد.

وقد قام شيخ الإسلام الهروي كذلك بجمع أربعين حديثًا، لكن حرصًا منه على أسمى الرسائل وهي رسالة التوحيد؛ جعل هذه الأحاديث في موضوع واحد وهو (توحيد الله عز وجل)، فكتب كتابه المشهور: «الأربعون في دلائل التوحيد»، وهو جزء حديثي صغير على طريقة المتقدمين من السلف الصالح، وقد أظهر الإمام – رحمه الله – براعة في ترتيبه وتبويبه، مما يؤكد قيمة وقدر هذا الإمام ومكانته العلمية، التي نازع فيها كثير من أهل البدع لا عن حجة أو بينة ولكن عن جهل وهوى، والله حسبنا ونعم الوكيل.

وقد راسلني أخي محمد بن سلطان المقدسي طالبًا مني القيام بتحقيق هذا الجزء الصغير، وقد أرسل لي نسخة خطية للكتاب، مع طبعتين سابقتين بعدما طلبت منه ذلك، ووجدت كلا الطبعتين تفتقران إما لضبط في نصهما، أو إلى الصنعة الحديثية في تخريج الأحاديث والحكم عليها، فرأيت أن أجيب طلب أخي، وأن أقوم بتحقيق هذا الكتاب مع تخريج أحاديثه تخريجًا شافيًا، والتعليق على المواضع التي تحتاج منه؛ فكان عملنا في الكتاب على النحو التالي:

◇ قمنا بمقابلة النسخة الخطية التي لدينا مع الطبعات السابقة.

◇ قمنا بضبط الكتاب وتشكيله تسهيلاً على القارئ.

◇ خرجنا أحاديث الكتاب وحكمنا عليها وفق ما قرره أئمة الحديث المتقدمون – رضوان الله عليهم –، وأسميتُ الحاشية والتخريج: «القول السديد بتخريج الأربعون في دلائل التوحيد».

◇ ترجمتُ لرجال المؤلف في الغالب بترجمة وجيزة، ومن لم أترجم له إما لضيق المصادر عندي، أو لاشتباهٍ حصل لي في عينه.

◇ قمنا بالتعليق على مواضع عدة في الكتاب وشرحنا بعض المسائل حسب ما تقتضيه الحاجة، وشرحت بعضها مستفيدًا من كلام أهل العلم.

◇ وتيسيرًا على القُراء – خاصة طلاب العلم ومجالس السماع – الذين قد يُعيقهم طول الحاشية عن بعض المقاصد المحمودة النافعة؛ قمتُ باختصار الحاشية والتخريج، وأخرجنا لذلك نُسخة أخرى بتخريج مختصر؛ لتُناسب من أراد ذلك من إخواني من طلبة العلم وأهله.

ونظرًا لانشغالي ببعض المشاريع الأخرى، فقد أوكلتُ إلى الأخ المقدسي المذكور أن يكتب ترجمة للمصنف، فأجابني بأوسع مما أردت، فأنا أختصرُ هذه الترجمة كما سيأتي في موضعه، إن شاء الله.

وقام بعض إخواننا من طلبة العلم – مشكورًا – بصناعة الفهارس العلمية لهذا الكتاب والتحقيق، فجزاه الله كل خير.

هذا...

وما كان في هذا العمل من صواب فمن توفيق الله تعالى وحده، وما كان من خطأ أو زلل فمني ومن الشيطان، أسأله سبحانه وتعالى العفو والغفران، فإنه سبحانه المستعان وعليه وحده الاعتماد والتكلان.

وصلِّ اللّٰهُمَّ على سيدنا مُحمّد وعلى آله وصحبه وسلّم.

وكتب

عابد بن محمد الأثري

ترجمة المصنف رحمه الله[١]

أولاً: اسمه ونسبه ولقبه

هو: عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن علي بن جعفر بن منصور بن مت، وكنيته: أبو إسماعيل.

وينتهي نسبه – رحمه الله – إلي الصحابي الجليل أبي أيوب الأنصاري – رضي الله عنه –، وأما نسبته للهروي، فهي نسبة لمدينة هراة، بفتح الهاء والراء، موضع ولادته ونشأته، وكان – رحمه الله – من أكبر وأشهر من نشروا السنة في هراة كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

لقبه: لُقبَ الهَرَوِي بعدة ألقاب؛ أشهرها: «شيخ الإسلام» وهو حقيق بهذا اللقب رحمة الله عليه، وإن شغب خصومه الجهمية – وهم خصوم كل موحد عاقل – على تلقيبه بـِ: «شيخ الإسلام» وهذا دأب أهل البدع قديماً وحديثاً يشنعون على أهل السنة والجماعة، وما تشنيعهم إلا كما قال الشاعر:

مَاذا يَضرُّ السُّحْبَ نَبْحُ الكَلْبِ أمْ ... مَاذا يَضرُّ الصَّحْبَ سَبُّ المُلْحِدِ

ولُقِّب أيضاً بـِ: «خطيب العجم»؛ كما قال ابن أبي يعلى: في «طبقات الحنابلة» (٢/٢٤٧).

ثانيًا: زمن ولادته وموضع نشأته:

[١] هذه الترجمة التي كتبها الأخ المقدسي كما ذكرنا آنفًا، وإنما اختصرتها فقط، على أن يُنشر أصلها قريبًا إن شاء الله.

ولد ونشأ شيخ الإسلام الأنصاري – رحمه الله – في هَراة التي اشتهر بالنسبة إليها في شعبان سنة ست وتسعين وثلاثمائة، وهذا هو الصحيح في زمن ولادته؛ كما قال الحافظ ابن رجب الحنبلي[١].

ثالثًا: بيان مكانته العلمية:

١- اعتقاده:

كان شيخ الإسلام الأنصاري – رحمه الله – أثرياً قحّاً، صلباً في السنة، راسخًا في إثبات الصِّفات ونفي التَّعطيل ومعاداة أهله، سيفاً على أهل البدع من المتكلّمين وغيرهم، وكتابه هذا – الذي بين أيدينا – من أظهر الأدلّة على ذلك، إلا أن تصوّفه قاده لأمور لا تحمد في المعتقد، ولا أتحرج ألبتّة من القول في هذا المقام: إن هذا أمر لا مفر منه لمن لم يكتفِ بتصوّف السّلف الصالحين رضوان الله عليهم أجمعين.

وليعلم المرء ويعتبر أنه لا أحد من أهل العلم معصوم فيزل كما زل هذا الإمام، ومعلوم أن زلة إمام أثري كهذا تحتمل له، ويكون ما في منهجه العام أبلغ لحمل كلامه الموهم المجمل على أحسن المحامل، فإنه – رحمه الله – كان طَوْدَاً راسياً في السنة لا يتزلزل ولا يلين، وهذا بخلاف غيره ممن اتخذ الكلام والتحريف والتعطيل والإحداث في الدين والدعوة إلى البدع والتأصيل لها منهجاً ومسلكاً.

ومع صلابة الأنصاري ورسوخه في السنة وتوحيد الأسماء والصفات والإنكار على أهل التعطيل، وانتصاره ودعوته للسنّة وتحذيره من البدع وأهلها، لكنّه زلّت قدمه لتصوّفه

[١] كما في «ذيله على طبقات الحنابلة» (١/١١٥).

وانحرف عن عقيدة أهل السّنّة في القدر فوافق الجبريّة، وهو في كتابه «منازل السّائرين» كثير الكلام والإشارة إلى مقام الفناء وهو الذي يشمر إليه غالب الصوفيّة المتأخّرين ويعدونه غاية، وهو بدعة يفضي إلى الاتّحاد، لذلك تجد كثيراً من ملاحدة الصوفيّة الغلاة أهل الاتّحاد شرحوا كتابه هذا؛ وأنزلوه على قواعدهم وزعموا أنه موافق لهم في إلحادهم ورامز لتصوّفهم الفلسفيّ، وأقسموا بالله جهد أيمانهم إنّه لمعهم ومنهم، وحاشاه!، بل عصم الله أبا إسماعيل الأنصاري باعتصامه بالسّنّة وسلوك طريق السّلف الصّالح في التّوحيد، ولا ريب أنّه لم يرد الفناء عن وجود السّوى وهو فناء وجود ما سوى الله تعالى في الخارج، وهذا فناء الملاحدة القائلين بوحدة الوجود، وأنّه ما ثمَّ غير الله سبحانه وتعالى، وأنّ الوجود واحد والخالق عين مخلوقاته، سبحانه وتعالى عن ذلك علوّاً كبيراً، إنّما أراد الفناء عن شهود السّوى.

ومع ذلك أقول نعم؛ «شيخ الإسلام – رحمه الله – حبيبنا ولكن الحقّ أحبّ إلينا منه».

فإن كلام الصوفيّة المتأخّرين في الفناء وغيره ممّا اصطلحوا عليه؛ كلّه بدعة ما أنزل الله بها من سلطان.

ولأجل كتابه «منازل السّائرين» ذمَّه قومٌ من أهل السّنّة، وقدحوا فيه بذلك، فإنّ طريقته في السّلوك والتصوّف مضادّة لطريقته في السّنّة والتّوحيد غفر الله له، ولذلك قال الحافظ الذّهبيّ في «تذكرة الحفاظ»: «وفي الجملة هذا الكتاب لون آخر غير الأنموذج الذي أصفق عليه صوفيّة التابعين ودرج عليه نسّاك المحدّثين، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم».

وصدق الحافظ الذهبيّ - رحمه الله تعالى - ما أحسن ما قاله!

وقد ذمّوه وقدحوا فيه لكلامه في الفناء وأنّه يفضي إلى الاتّحاد وذلك كقوله مثلاً في «منازل السّائرين»:

مَا وحّد الْوَاحِد من وَاحِد ... إِذْ كل من وَحده جَاحد

تَوْحِيـد من ينْطق عَن نَعته ... عَارِية أبطلها الْوَاحِـد

توحيــده إِيَّاه توحيــده ... ونعت من يَنْعَتهُ لَاحَــدَّ

وهـذه الأبيـات فيهـا مـن الإجمـال والاشـتباه مـا جعـل ملاحـدة الصـوفيّة يحملـون كلامه على قواعـدهم ولذلـك قـال الإمـام ابـن القـيّم في كلامـه عـن هـذه الأبيـات في «مـدارج السّـالكين» (١/٢٢٧): «فرحمـةُ الله على أبي إسـماعيل، فـتَح للزّنادقـة بـابَ الكفـر والاتِّحـاد، فـدخلوا منـه، وأقسـموا بـالله جَهْـدَ أيمـانهم: إنّـه معهـم ومـنهم، ومـا هـو مـنهم، وغـرَّه سرابُ الفنـاء، فظـنّ أنّـه لجّـةُ بحـر المعرفـة وغايـةُ العـارفين، وبالغ في تحقيقه وإثباته، فقاده قَسْرًا إلى ما ترى».

فيـا ليتـه مـا صـنّف هـذا الكتـاب والـتزم بمـا كان عليـه السّـلف الصّـالح، وإن كان لكلامه محمل آخر حسّن وجهـه ابـنُ القـيم كمـا سـيأتي إن شـاء الله تعـالى، وهـو الذي يتّسق مع حاله واعتقاده السّنّي.

ولا شـكّ ولا ريـب أن حـال أبي إسـماعيل الأنصـاري وسـيرته ومذهبـه ومصـنّفاته وأقـواله ومواقفـه في الانتصـار للسّـنّة وقمـع البدعـة وأهلهـا، بـل مكانتـه ومنزلتـه عند أهـل العلـم تنـافي أنّـه حلـوليّ!، حـتّى وإن تفـاوت نـوع الحلـول المـتكلّم عليـه!، فـإن الرّجـل كان أثريّـاً قحّـاً صـلباً في إثبـات الصّـفات للـرّبّ تبـارك وتعـالى وعلـوّه ومباينته لخلقه.

فضـلاً عـن أن يقـال إنّـه كابـن عـربي الملحـد وشـيعته أو كالتّلمسـاني وابـن سـبعين وابن الفـارض، فهـذا لا يقـوله مـن يعقـل مـا يقـول، ولـم يقـل هـذا أحـد مـن أهـل العلم قطّ.

أما من ينسب له القول بوحدة الوجود فهذا جاهل لا يدري ولا يدري أنه لا يدري، ومثله لا يلتفت إليه وقد تقدّم معنا قول شيخ الإسلام ابن تيميّة بتبرئته من ذلك.

وقد برّأه من الحلول والاتّحاد جماعة من أكابر العلماء وعلى رأسهم الإمام الكبير والعلامة الشهير بابن القيّم الجوزيّة رحمة الله عليه.

وإنما زلّ شيخ الإسلام الأنصاريّ - غفر الله له - وانزلقت قدمه وانحرف عن أهل السّنّة في كلامه في الفناء، وموافقته الجهميّة في نفي الحكمة والأسباب لتصوّفه، والله يرحمه ويغفر له ويعفو عنه بما كان منه من الانتصار للسّنّة والاتّباع ... آمين.

٢- علمه بالتّفسير:

كان شيخ الإسلام الأنصاريّ من كبار المفسّرين، وترجمه العلماء في طبقات المفسّرين، حتى قال تلميذه الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسيّ (ت ٥٠٧هـ): سمعت الأنصاريّ يقول: «إذا ذكرت التّفسير فإنّما أذكره من مائة وسبعة تفاسير»[(١)].

قال الحافظ ابن رجب الحنبليّ في «ذيل طبقات الحنابلة» (٥٨/١): «وكان الشّيخ رحمه الله آية في التّفسير، وحفظ الحديث. ومعرفته، ومعرفة اللغة والأدب. وكان يفسّر القرآن في مجلس التّذكير.

فذكر الكتبي في تاريخه: أن الشّيخ لما رجع من محنته الأولى ابتدأ في تفسير القرآن، ففسّره في مجالس التّذكير، سنة ستّ وثلاثين. وفى سنة سبع وثلاثين افتتح القرآن يفسّره ثانيا في مجالس التّذكير». اهـ

[(١)] «المنثور من الحكايات والسّؤالات» لابن طاهر المقدسيّ (ص٣٥).

وقال الحافظ عبد الغافر: «كان إماماً كاملاً في التّفسير»، وقال الذّهبيّ في «تاريخ الإسلام» (٤٩٠/١٠): «خرّج أبو إسماعيل خلقًا كثيرًا بهراة، وفسّر القرآن زمانًا، وفضائله كثيرة»، ولذلك ترجمه الدّاودي، والسيوطيّ في طبقات المفسّرين.

وله كتاب في تفسير القرآن، باللغة الفارسية، ذكره ابن رجب في مصنّفاته، ذيل طبقات الحنابلة (١١٨/١).

٣- علمه بالحديث:

كان أبو إسماعيل الأنصاريّ من كبار الحفّاظ المحدّثين وعلماء الحديث.

قال تلميذه ابن طاهر المقدسيّ: «وجرى يومًا وأنا بين يديه كلامٌ فقال: «أنا أحفظ اثني عشر ألف حديث أسردها سردًا»، وقطّ ما ذكر في مجلسه حديثًا إلا بإسناده، وكان يشير إلى صحّته وسقمه».

وهو أيضاً ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل ولذلك ترجمه الذّهبيّ في كتابه «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل»، برقم (٥٧٢).

ومصنّفاته لا سيما كتابه «ذمّ الكلام وأهله»، تدلّ على سعة علمه بالحديث وحفظه رحمه الله.

٤- علمه باللغة والأدب:

كان شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري على حظّ تامّ من معرفة لغة العرب والأدب، وكان له شعر كثير حسن.

مقال المؤتمن الساجي: «كان بارعاً في اللغة، حافظاً للحديث»، وقال الحافظ عبد الغافر: «كان على حظّ تامّ من معرفة العربيّة والأحاديث والأنساب والتّواريخ».

وتقدّم قول الحافظ ابن رجب: «وكان الشّيخ رحمه الله آية في التّفسير، وحفظ الحديث ومعرفته، ومعرفة اللغة والأدب».

وفي هذا ردٌّ على أحد الجهميّة السّفهاء الذي ضاق ذرعاً فخرج يطعن في اعتقاد شيخ الإسلام الأنصاريّ الهرويّ ويتّهمه بالضّعف في اللغة، وهذه من عادة الجهميّة في عصرنا يرمون السّنّي بالضّعف في اللغة وأنّه إنّما ضلّ في المعتقد لجهله في اللغة، وهي كلمة حق يراد بها باطل، وكذبوا وخسئوا وخابوا وخسروا، بل هم الذين خالفوا اللغة والقرآن وصحيح السّنّة وصريح العقل والفطرة السّويّة، وظهر للنّاس عنادهم ومكابرتهم، فمن أين لهم هذه الحذلقة أن يطعنوا في هؤلاء الأئمّة الجبال؟!.

٥- مذهبه الفقهي:

ذهب كثير من النّاس إلى أن شيخ الإسلام أبا إسماعيل الأنصاريّ كان حنبليّ المذهب في الفقه، وذلك أنّه كان يقول عن نفسه «حنبليّ».

فقال تلميذه ابن طاهر المقدسيّ: سمعت أبا إسماعيل عبد الله بن محمّد الأنصاريّ ينشد على المنبر بهراة في يوم مجلسه:

أَنَا حَنْبَلِيٌّ مَا حَيِيْتُ وإِنْ أَمُتْ ... فَوَصِيَّتِي للنَّاسِ أَنْ يَتَحَنْبَلُوا.

وكان - رحمه الله - يثني على مذهب الإمام أحمد بن حنبل وينتصر للإمام أحمد ويثني عليه، وكثير من شيوخه حنابلة، بل أجلّ شيخ له وهو يحيى بن عمّار شيخ سجستان في زمانه؛ حنبليّ، وقد ترجمه العلماء في طبقات الحنابلة؛ كابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»، وابن الجوزيّ في أصحاب الإمام أحمد وأتباعه في «مناقب الإمام أحمد»، وابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة»، والعليميّ المقدسيّ في «المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد».

وقد قال الحافظ عبد القادر الرهاويّ: «كان شيخ الإسلام مشهوراً في الآفاق بالحنبليّة والشّدّة في السّنّة».

٦- مصنّفاته:

قد أثنى أهل العلم على مصنّفات شيخ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاريّ، خلا كتابه «منازل السّائرين»؛ كما تقدم، وأنا أذكر لك بعضها:

- الأربعون في دلائل التوحيد – وهو كتابنا هذا –.
- الأربعون في السّنّة[١].
- الأمالي.[٢]
- تفسير القرآن بالفارسيّة[٣].
- - اعتقاد أهل السّنّة وما وقع عليه إجماع أهل الحقّ من الأمّة[٤]
- تكفير الجهميّة[٥]
- ذمّ الكلام وأهله.
- الفاروق في الصفّات[٦].
- منازل السّائرين.

وله مؤلفات أخرى بالعربية والفارسيّة أيضاً، استقصاها الشّيخ عبد الله الأنصاريّ في مقدّمته لتحقيق كتاب ذمّ الكلام وأهله، فانظرها هناك.

---

[١] ذكره الذهبي في السير (١٨/ ٥٠٩).

[٢] المصدر السابق.

[٣] ذكره السمعاني في الأنساب (١٢/ ١٤٨).

[٤] ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية ونقل منه في «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٧٦).

[٥] ذكره ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة (١/ ١١٨).

[٦] المصدر السابق.

وقد أثنى العلماء على مصنّفاته لا سيما كتابه «ذمّ الكلام وأهله»، قال الحافظ الذّهبيّ: «ولقد بالغ أبو إسماعيل في «ذمّ الكلام» على الاتّباع فأجاد».

وقال السّيوطيّ: «اعلم أنّ أئمّة أهل السّنّة ما زالوا يصنّفون الكتب في ذمّ علم الكلام، والإنكار على متعاطيه، وأجل كتاب ألّف في ذلك كتاب «ذمّ الكلام وأهله» لشيخ الإسلام أبي إسماعيل الهرويّ، وهو مجلد كله مخرج بالأسانيد، وأنا ألخّص هنا جميع مقاصده تلخيصًا حسنًا».

٧- ثناء العلماء عليه:

قد وقعت كلمة المدح والثّناء على شيخ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاريّ والثّناء عند كافّة أهل العلم من الحفّاظ والمحدّثين والفقهاء والأدباء، وذلك لصلابته في الدّين والسّنّة وإمامته في الحديث والتّفسير والوعظ ودعوته النّاس إلى السّنّة والحديث، والثّناء عليه كان حتّى من المخالفين، حتّى قيل إنّه مقبول مُعظَّم عند كل الطّوائف، وذلك لأنّ فضائله كثيرة رحمه الله.

وإليك جملة من ثناء أهل العلم عليه وتوثيقهم له:

قال الإمام أبو القاسم الزّنجانيّ: «حفظ الله الإسلام برجلين، أحدهما بأصبهان والآخر بهراة: عبد الرّحمن بن منده، وعبد الله بن محمّد الأنصاريّ».
وقال الإمام المؤتمن بن أحمد الساجي: «كان آيةً في لسان التّذكير والتّصوّف، من سلاطين العلماء، سمع ببغداد من أبي محمّد الحسن بن محمّد الخلّال، وغيره. يروي في مجالس وعظه الأحاديث بالإسناد، وينهى عن تعليقها عنه، وكان بارعاً في اللغة، حافظاً للحديث، قرأت عليه كتاب ذمّ الكلام».

وقال الإمام أبو الحسن الكَرَجي: سألتُ ابنَ طاهر عن أفضل مَنْ رأَى؟ فقال: «سَعْد الزَّنْجاني وعبد الله بن محمّد الأَنْصَاريّ. قلت: فأيّهما أفضل؟ فقال: عبد الله كان متفنِّنًا، وأما الزَّنْجَاني فكان أعرفَ بالحديث منه».

وقال الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد الأصبهاني الدقاق في كتابه الرّسالة: «ورأيت من الأئمّة والحفّاظ الشّيخ الإمام الأوحد، شيخ الإسلام والشّيوخ، ناصر السُّنّة زَيْن العلماء أبا إسماعيل عبد الله بن محمّد بن عليّ الأنصاريّ الهَرويّ - رحمة الله عليه - وكان آية في السّنّة، ومجانبة أهلِ البدعة مِنْ أهل الكلام والمعطّلة، وكان أحد أئمّة الوقت في العلم والفضل، والأدب والكلام الحَسَن، والنّظم والنّثر، والبصر في معاني كلام الله تبارك وتعالى، جمع بين الحفظ والسّنّة، عُرِضَ على السّيْف غير مَرَّة؛ لأجل صلابته في السّنّة فما غَيَّرَ ولا بَدّلَ».

وقال الإمام ابن أبي يعلى: «كان يدعى شيخ الإسلام. وكان إمام أهل السّنّة بهراة. ويسمى خطيب العجم، لتبحّر علمه وفصاحته ونبله».

وذكره أبو نصر عبد الرحمن الفامي في كتابه «تاريخ هراة» فقال: «كان بكر الزّمان، وزناد الفلك، وواسطة عقد المعاني والمعالي، وصورة الإقبال في فنون الفضائل، وأنواع المحاسن.

منها: نصرة الدّين والسّنّة، والصّلابة في قهر أعداء الملّة، والمتحلّين بالبدعة.

حي على ذلك عمره، من غير مداهنة ومراقبة لسلطان ولا وزير، ولا ملاينة مع كبير ولا صغير.

وقد قاسى بذلك السّبب قصد الحسّاد في كلّ وقت وزمان، ومني بكيد الأعداء في كلّ حين وأوان، وسعوا في روحه مراراً، وعمدوا إلى هلاكه أطوارا، مقدّرين بذلك الخلاص من يده ولسانه، وإظهار ما أضمروا في زمانه.

فوقاه الله شرّهم، وأحاط بهم مكرهم، وجعل قصدهم لارتفاع أمره، وعلوّ شأنه، أقوى سبب. وليس ذلك من فضل الله تعالى ببدع ولا عجب ﴿إِنْ تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾.

وأما قبوله عند الخاصّ والعامّ، واستحسان كلامه، وانتشاره في جميع بلاد الإسلام، فأظهر من أن يقام عليه حجّة أو برهان، أو يختلف في سبقه وتقدّمه فيها من الأئمّة اثنان.

ولقد هذّب أحوال هذه النّاحية عن البدع بأسرها، ونقّح أمورهم عمّا اعتادوه منها في أمرها، وحملهم على الاعتقاد الذي لا مطعن لمسلم بشيء عليه، ولا سبيل لمبتدع إلى القدح إليه.

ومنها: تصانيفه التي حاز فيها قصب السّبق بين الأضراب، وذكرها في باب المصنّفين من الكتّاب».

وقال الحافظ ابن الجوزيّ: «كان يُدعى شيخ الإسلام، وكان شديدًا على المبتدعة عالمًا بالحديث».

وقال ابن الجوزي أيضاً: «وكان كثير السّهر بالليل، وحدّث وصنّف، وكان شديدا على أهل البدع، قويّا في نصرة السّنّة، حدّثنا عنه أبو الفتح الكروخي».

وقال الحافظ أبو بكر ابن نقطة: «الحافظ الثّقة المأمون لقي الحفّاظ وحدّث عن خلق كثير».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «شيخ الإسلام مشهور، معظّم عند النّاس، هو إمام في الحديث، والتّصوف، والتّفسير».

وقال الحافظ الذّهبيّ: «شيخ الإسلام، الإمام القدوة، الحافظ الكبير».

وقال الحافظ يوسف ابن عبد الهادي المعروف بابن المبرد: «شيخ الإسلام الأنصاريّ صاحب «منازل السّائرين»، المعظّم عند كل الطّوائف، المتّفق على علمه وزهده ودينه».

وقال ابن المبرد أيضاً: «الإمام الكبير الحافظ شيخ الإسلام الأنصاريّ الهرويّ الإمام القدوة الصّوفي المُفَنِّنُ، أحد أعلام الإسلام المقبول عند سائر الطّوائف، الحنبليّ المذهب».

وقال السّيوطيّ: «شيخ الإسلام الحافظ الإمام الزّاهد، وكان إماماً متقناً قائماً بنصر السّنّة ورد المبتدعة».

رابعًا: ذكر أولاده:

وبالرّغم من أنّ المصادر اتّفقت على كنيته (أبي إسماعيل)، إلا أنّه لا ذكر لولده إسماعيل، وأما أولاده المذكورين فهما اثنان:

أحدهما: عبد الهادي، والآخر جابر.

قال ابن أبي يعلى: «فأمّا عبد الهادي؛ فقتلته الباطنيّة سنة نيف وتسعين وأربعمائة على ما انتهى إلينا».

قلتُ: وعبد الهادي كان إماماً عالماً مثل أبيه والصوفيّة يعتقدون فيه.

خامسًا: ذكر شيوخه وتلاميذه:

سمع وتتلمذ عند كثير من الحفّاظ والمحدّثين والفقهاء، وكان يرحل لطلب العلم - رحمه الله -، وكذلك تلمذ عليه كبار الحفّاظ والعلماء.

ومن شيوخه: سمع من عبد الجبّار بن محمّد الجراحيّ "جامع" أبي عيسى كله أو أكثره، والقاضي أبي منصور محمّد بن محمّد الأزديّ، وأبي الفضل محمّد بن أحمد الجاروديّ الحافظ، وأبي سعيد عبد الرّحمن بن أحمد بن محمّد السرخسيّ، وأبي الفوارس أحمد بن محمّد بن أحمد بن الحويص البوشنجيّ الواعظ، وأبي الطّاهر أحمد بن محمّد بن حسن الضبي، وأحمد بن محمّد بن مالك البزّاز، وأبي عاصم محمّد بن محمّد المزيديّ، وأحمد بن عليّ بن منجويه الأصبهانيّ الحافظ، وأبي سعيد محمّد بن موسى الصّيرفيّ، وعليّ بن محمّد بن محمّد الطّرازيّ، وأبي نصر منصور بن الحسين بن محمّد المفسّر، وأحمد بن محمّد بن الحسن السّليطيّ، وأبي بكر أحمد بن الحسن الحيريّ لكنه لم يروِ عنه وترك حديثه لأنّه أشعريّ، وكان يقول: تركته لله.

وكان قد سمع منه في مجلسه ما ينكره عليه من مخالفة السّنّة، ومحمّد بن جبرائيل بن ماحي، وأبي منصور أحمد بن محمّد بن العالي، وعمر بن إبراهيم الهروي ، وعليّ بن أبي طالب، ومحمّد بن محمّد بن يوسف ، والحسين بن محمّد بن عليّ، ويحيى بن عمّار بن يحيى، ومحمّد بن عبد الله بن محمّد بن إبراهيم الشيرازيّ لقيه بنيسابور، وأبي يعقوب القرّاب الحافظ إسحاق بن إبراهيم بن محمّد الهروي، وأحمد بن محمّد بن إبراهيم الورّاق، وسعيد بن العبّاس القرشيّ، وغالب بن عليّ بن محمّد، ومحمّد بن المنتصر الباهليّ المعدل، وجعفر بن محمّد الفريابيّ الصغير، ومحمّد بن عليّ بن الحسين الباشانيّ، صاحب أحمد بن محمّد بن ياسين، ومنصور بن رامش، وأحمد بن أحمد بن حمدين، والحسين بن إسحاق الصّائغ، ومحمّد بن إبراهيم بن محمّد بن يحيى المزكي، وعليّ بن بشرى الليثيّ، ومحمّد بن محمّد بن يوسف بن يزيد، وأبي صادق إسماعيل بن جعفر، وعليّ بن أحمد بن محمّد بن خميرويه، ومحمّد بن الفضل بن محمّد بن مجاشع، ومحمّد بن الفضل الطّاقي الزّاهد.

ومن تلاميذه: المؤتمن السّاجيّ، ومحمّد بن طاهر المقدسيّ، وعبد الله بن أحمد بن السمرقنديّ، وعبد الله بن عطاء الإبراهيميّ، وعبد الصّبور بن عبد السّلام الهرويّ، وأبو الفتح عبد الملك الكروخيّ، وحنبل بن عليّ البخاريّ، وأبو الفضل محمّد بن إسماعيل الفاميّ، وعبد الجليل بن أبي سعد المعدل، وأبو الوقت عبد الأوّل السّجزيّ خادمه، وأبو نصر الغازيّ وآخرون.

سادسًا: زمن وفاته وموضع دفنه

توفي شيخ الإسلام الأنصاريّ - رحمه الله وغفر له - يوم الجمعة بعد العصر ثاني عشرين ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وأربعمائة. ودفن يوم السّبت بكازياركاه - مقبرة بقرب هراة -.

وكان يوماً كثير المطر، شديد الوحل. وقد كان الشّيخ يقول في حياته: «إن استأثر الله بي في الصّيف فلا بدّ من نطع مخافة المطر، فصدق الله ظنّه في ذلك».[١]

هذا آخر المقدمات ونشرع في المقصود إن شاء الله، ولكن قبل ذلك أشير إلى أنّه في تلك الليلة التي أكتب فيها هذه المقدمة، كان شيخنا ووالدنا في العلم فضيلة الشّيخ أبو إسحاق الحوينيّ - رحمه الله - قد انتقل إلى جوار ربّه جلّ وعلا، وهو من أكثر من أفادني في علوم الحديث، وقد أحلتُ على كُتبه وأبحاثه في مواضع من هذا التحقيق، فرحم الله شيخنا، وجزاه عنا كلّ خير، ولا تكفي الكلمات في التّعبير عن مصابنا ونسأل الله أن يخلفنا خيرًا منها، ونسأله في هذه الليلة المباركة – ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك عام ١٤٤٦ هـ- أن يتغمّد شيخنا بواسع رحمته ويجزيه عنّا خير الجزاء، وأن يسكنه الفردوس الأعلى من الجنّة، ونسأله أن ينصر إخواننا المستضعفين في كلّ مكان، وأن يُفرّج عن إخواننا المكروبين في غزّة، وفلسطين الحبيبة، وأن يتقبّل منّا هذا العمل خالصًا لوجهه، إنّه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

كتبه

عابد بن محمد الأثري

٢٧ رمضان ١٤٤٦

---

[١] مصادر الترجمة:

سير أعلام النبلاء ٥٠٣/١٨ – ط الرسالة، تذكرة الحفاظ ص١١٨٣ – ط العلمية، تاريخ الإسلام ٤٨٩/١٠ – ت بشار، العبر في خبر من غبر ٣٤٣/٢ – ت زغلول، طبقات علماء الحديث ٣٧٦/٣، طبقات الحنابلة ٢٤٧/٢ – ت الفقي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ٢٧٨/١٦، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ص٣٢٣، ذيل طبقات الحنابلة ١١٣/١ – ت العثيمين، طبقات الحفاظ للسيوطي ص٤٤٠، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد ٤٢٧/٢.

صور من النسخ الخطية

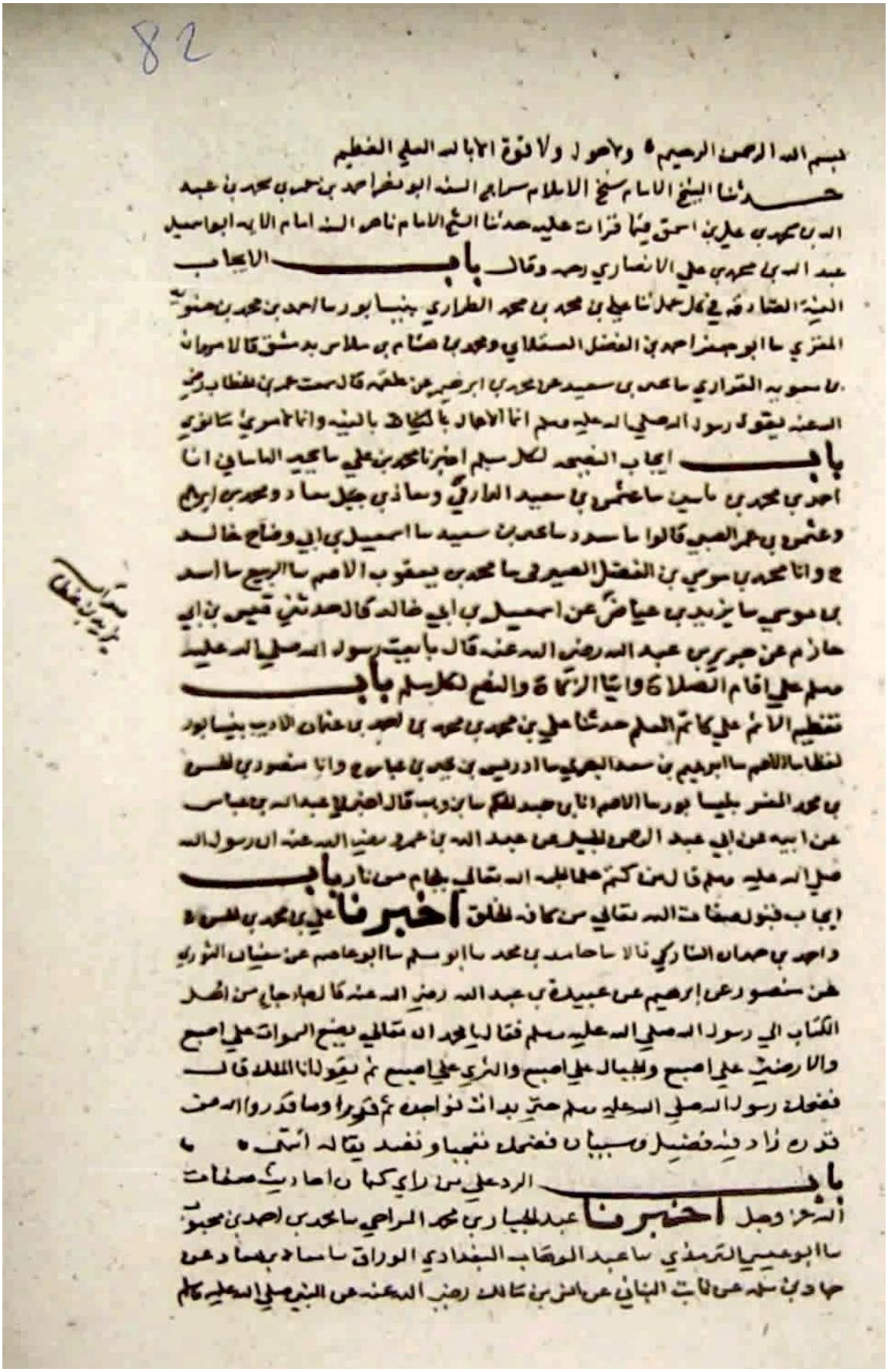

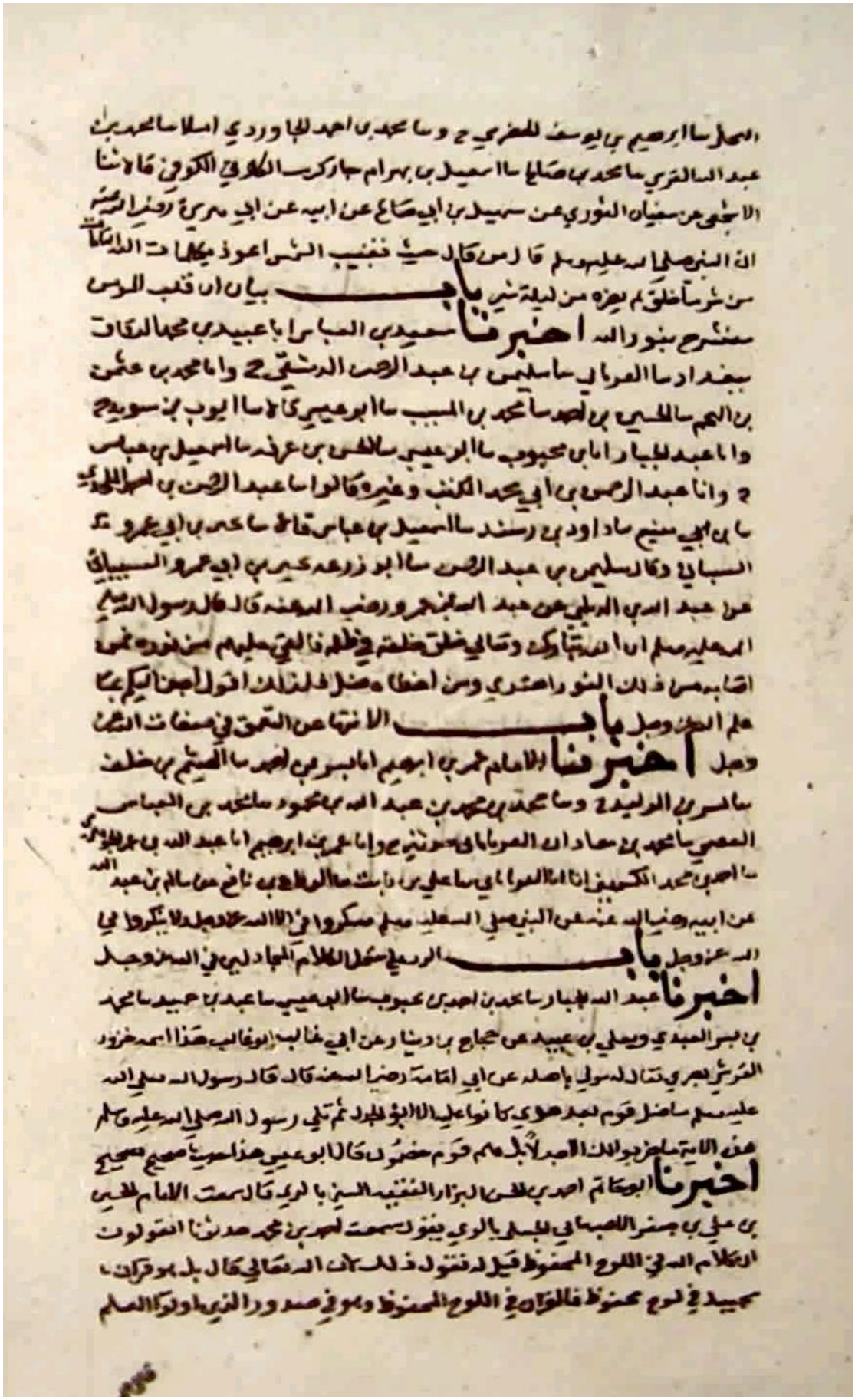

الحمل ثنا ابرهيم بن يوسف الطرسي ح وثنا محمد بن احمد الجاوردي املا ثنا محمد بن
عبد السلام الشيرازي ثنا محمد بن صالح ثنا اسمعيل بن بهرام حارس الكوفي قالا ثنا
الاجلح عن سفيان الثوري عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال حين ينتبه من الليل اعوذ بكلمات الله التامات
من شر ما خلق لم يضره من ليلته شيء

باب بيان ان قلب الروس

اخبرنا

سنشرح بتوفيق الله سعيد بن المبارك ثنا عبيد بن محمد الوكاك
ببغداد ثنا العرياني ثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي ح وانا محمد بن عثمن
بن البهم الشيباني بن احمد ثنا محمد بن المسيب ثنا ابو عتبة الحمصي ثنا ايوب بن سويد ح
وانا عبد الجبار انا ابن محبوب ثنا ابو عيسى ثنا علي بن عرفة ثنا اسمعيل بن عباس
ح وانا عبد الرحمن بن ابي محمد الكتب وغيره قالوا ثنا عبد الرحمن بن احمد الحوفي
ثنا ابن ابي مريم ثنا داود بن رشيد ثنا اسمعيل بن عياش قالا ثنا محمد بن ابي عمرو عن
السباق وقال سليمان بن عبد الرحمن ثنا ابو زرعة عمير بن ابي عمرو السباق
عن عبد الله بن الديلمي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان الله تبارك وتعالى خلق خلقه في ظلمة فالقى عليهم من نوره فمن
اصابه من ذلك النور اهتدى ومن اخطاه ضل فلذلك اقول اجف اقلامكم بعلم
علم الله وجل

باب الانتهاء عن التعمق في صفات الله عز وجل

اخبرنا

الامام عمر بن ابرهيم انا ابو بكر بن احمد ثنا الهيثم بن خلف
ثنا بشر بن الوليد ح وثنا محمد بن محمد بن عبد الله بن محمود ثنا محمد بن العباس
العصمي ثنا محمد بن حماد ان العرياني حدثهم ح وانا عمر بن ابرهيم انا عبد الله بن عمر البزاز
ثنا احمد بن محمد الكسيفي انا العرياني ثنا علي بن ثابت عن الوليد بن نافع عن سالم بن عبد الله
عن ابيه رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم تفكروا في الله عز وجل ولا تفكروا في
الله عز وجل

باب الرد على الكلام المجادل به في الله عز وجل

اخبرنا

عبد الله بن المبارك ثنا محمد بن احمد بن محبوب ثنا ابو عيسى ثنا عبد بن حميد ثنا محمد
بن بشر العبدي ويعلى بن عبيد عن مجالد بن سعيد عن ابي غالب ابو غالب هذا اسمه حزور
القرشي بصري قال لابي امامة اصله عن ابي امامة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه الا اوتوا الجدل ثم تلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
هذه الاية ما ضربوه لك الا جدلا بل هم قوم خصمون قال ابو عيسى هذا حديث صحيح

اخبرنا

ابو حاتم احمد بن علي البزاز الفقيه الري بالري قال سمعت الامام الحسين
بن علي بن جعفر الاصبهاني بالبصرة بالري يقول سمعت احمد بن محمد حدثنا المقبول
الكلام الذي في اللوح المحفوظ قيل له فتقول ذلك الله تعالى قال بل هو قرآن
مجيد في لوح محفوظ فالقرآن في اللوح المحفوظ وهو في صدور الذين اوتوا العلم

بِسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم

وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّه الْعلي الْعَظِيم

حَدثنَا الشَّيْخ الإِمَام شيخ الْإِسْلَام سراج السّنة أَبُو نصر أَحْمد ابْن عمر بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بن محمد بن علي بن إِسْحَاق فِيمَا قَرَأت عَلَيْهِ حَدثنَا الشَّيْخ الإِمَام نَاصِر السّنة إِمَام الْأَئِمَّة أَبُو إِسْمَاعِيلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّد بن عَليّ الْأنْصَارِيّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ:

١- بَابُ إِيجَابِ النِّيَّةِ الصَّادِقَةِ فِي كُلِّ عَمَلٍ

١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّرَّازِيُّ بِنَيْسَابُورَ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَسْنَوَيْهِ الْمقرئ، ثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ الْعَسْقَلَانِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ هِشَامِ بْنِ مِلاَس – بِدِمَشْقَ – قَالَا: [ثَنَا] مَرْوَان ابْن مُعَاوِيَة الْفَزارِيّ ثَنَا يحي بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ – رَضِيّ اللهُ عَنْهُ – يَقُولُ: [قَالَ] رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَال بِالنِّيَّةِ وَإِنَّمَا لأمرئ مَا نَوَى»[(١)].

[(١)] **متفق على صحته:**

شيخ المصنف هو: علي بن محمد بن محمد بن أحمد بن عثمان أبو الحسن البغدادي الطرازي الحنبلي الأديب مسند خراسان وشيخها: أقل أحواله الصدق إن شاء الله، انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي، وأحمد بن محمد بن حسنويه: ثقة، وثقه أبو النضر الفامي، وقال الذهبي: «المحدث العدل».

والحديث أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٣)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٤٤/٥)، من طريق: أحمد بن الفضل العسقلاني، ومحمد بن هشام، كلاهما عن مروان بن معاوية، به.

قلت: أما أحمد بن الفضل العسقلاني: فهو الصائغ: لم أقف في حاله على جرح أو تعديل، وقال ابن حزم: «مجهول»، وهذا الأقرب، انظر: «اللسان» (٥٧٨/١)، وأما محمد بن هشام بن ملاس: فصدوق؛ كما قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١١٦/٨).

وقد توبع كلاهما عليه عن يحي بن سعيد؛ تابعهما جمع عظيم من الثقات وغير الثقات، حتى ذكر الحافظ في «الفتح»: «حَكَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ النَّقَّاشُ الحَافِظُ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى مِائَتَانِ وَخَمْسُونَ نَفْسًا وَسَرَدَ أَسْمَاءَهُم أَبُو الْقَاسِم بن مَنْدَه فجاوز الثلثمائة وَرَوَى أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ عَنْ بَعْضِ مَشَايِخِهِ مُذَاكَرَةً عَنِ الحَافِظِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الأَنْصَارِيِّ الهَرَوِيِّ قَالَ كَتَبْتُهُ مِنْ حَدِيثِ سَبْعِمِائَةٍ مِنْ أَصْحَابِ يَحْيَى قُلتُ وَأَنَا أَسْتَبْعِدُ صِحَّةَ هَذَا فَقَدْ تَتَبَّعْتُ طُرُقَهُ مِنَ الرِّوَايَاتِ المَشْهُورَةِ وَالأَجْزَاءِ الْمَنْثُورَةِ مُنْذُ طَلَبْتُ الْحَدِيثَ إِلَى وَقْتِي هَذَا فَمَا قَدَرْتُ عَلَى تَكْمِيلِ الْمِائَةِ».

قلت: وما لم يقدر عليه الحافظ قدر عليه غيره، فقد ذكر الإمام الذهبي في «السير» (٤٧٦/٥) من رواه عن يحي بن سعيد الأنصاري فعد ثلاثمائة وستة وثلاثون نفسًا، وقد تتبعت الذين ذكرهم الذهبي ولا شك أن منهم من كان السند إليه شديد الضعف، بل ومنهم من لم أجد الحديث من طريقه أصلاً، وقد أعرضت عن ذكر كل هذا هنا نأيًا عن الإطالة ولعلي أنشط لجمع هذا كله في جزء مستقل، والله الموفق.

وأشهر هذه الطرق: طريق سفيان بن عيينة: أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، وسفيان الثوري: أخرجه البخاري (٢٥٢٩)، وأبو داود (٢٢٠١).

وعبد الله بن المبارك: عند مسلم (١٩٠٧)، ومالك بن أنس: عند البخاري (٥٤)، ومسلم (١٥٥/١٩٠٧)، وغيرهم عن يحي ين سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم، به.

وتفرد به يحي بن سعيد عن محمد بن إبراهيم، وتفرد به محمد عن علقمة، وتفرد به علقمة عن عمر، ولم يروه عن النبي ﷺ غير عمر رَضِيَ اللهُ عنه، هذا هو الصحيح وكل ما ذُكر لهذا من متابعات وشواهد لا يصح، فالحديث لا يصح من غير هذه الطريق. وانظر في ذلك بحث شيخنا الحويني حفظه الله في «بذل الإحسان» (٢٩٨/٢- وما بعدها).

قال الحافظ: «وَلَمْ يَصِحَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَلَا عَنْ عُمَرَ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ عَلقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ وَلا عَنْ عَلقَمَةَ إِلا مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ وَلا عَنْ مُحَمَّدٍ إِلا مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ وَعَنْ يَحْيَى انْتَشَرَ فَرَوَاهُ عَنْهُ أَكثَرُ مِنْ مِائَتَيْ إِنْسَانٍ أَكثَرُهُمْ أَئِمَّةٌ وَلِهَذَا قَالَ الأَئِمَّةُ لَيْسَ هُوَ مُتَوَاتِرًا وَإِنْ كَانَ مَشْهُورًا عِنْدَ الخَاصَّةِ وَالعَامَّةِ».

وهذا الحديث متفق عليه ومتفق على صحته والعمل به ولم ينكره أحد من الأمة على الإطلاق:

قال أبو الفتوح الهمذاني: «هذا حديث حسن صحيح كبير عالٍ **متفق على صحته** وعظم موقعه، مستفيض من حديث يحي بن سعيد الأنصاري، رواه عنه أكثر من مائتي نفس عامتهم أئمة معروفون».

٢- بَابُ إِيجَابِ النَّصِيحَةِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ

٢- أخبرنَا مُحَمَّد بن عَليّ ثَنَا يحيى أَنْبَأَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَاسِينَ ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيّ ومعاذ بْنِ (مُعَاذ) وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ الضَّبِّيُّ، قَالُوا: ثَنَا مُسَدّد ثَنَا يحي بْنُ سَعِيدٍ ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أبي خَالِد،

(ح) وأنبا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ الْفَضْلِ الصَّيْرَفِيُّ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَصَمُّ ثَنَا الرَّبِيعُ ثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى ثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَطاء عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَن جرير ابْن عَبْدِ اللَّهِ رَضِيّ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»[(١)].

وقال المزي: «هذا حديث صحيح **متفق على صحته**، من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري قاضي المدينة، وهو متواتر إليه، رواه عنه العدد الكثير والجم الغفير».

وقال النووي: «إجماع المسلمين على عظم موقع هذا الحديث، وكثرة فوائده **وصحته**».

وقد ابتدأ المصنف رحمه الله تعالى كتابه بهذا الحديث وهذا من عادة أهل العلم، وقد كان عبد الرحمن بن مهدي يقول: «من أراد أن يصنف كتابا فليبدأ بهذا الحديث». أخرجه البيهقي في «الصغير» (١)، وقد استعمله البخاري فبدأ به كتابه «الجامع الصحيح»، وبدأ به كذلك البيهقي في «سننه الصغير»، والمصنف هنا، والنووي في «المجموع»، و«الأربعين»، و«رياض الصالحين»، وغيرهم، وهذا يكون تنبيها للمصنف على تصحيح النية قبل التصنيف، وللقارئ قبل القراءة، والله أعلم.

(١) **متفق عليه:**

شيخ المصنف هو: محمد بن علي بن محمد بن الحسن الباساني: ثقة، وأحمد بن محمد بن ياسين: هو أبو إسحاق الهروي الحداد: عالم ومحدث ومؤرخ كبير إلا أنه كان ضعيفًا في الحديث والرواية، قال الخليلي في «الإرشاد»: «ليس بالقويِّ، يروي نُسَخًا لا يتابع عليها»، وقال عبد الرحمن بن محمد الإدريسي: «سمعت أَهْلَ بلده يطعنون فيه، ولا يرضونه، وكان يحفظ الحديث ويعلم، ويقع في أحاديثه ما يقع من المناكير، وأرجو أنها لا تقع من جِهَته»، وتركه الدارقطني، وقال: «هو شَرٌّ من أبي بِشْر المَرْوزِي،

وحسبك من يكون شرا من أبي بشر عارًا». وانظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ١٤٩)، و«لسان الميزان» (٢٩١/١)، وعثمان بن سعيد الدارمي: هو الإمام الثقة صاحب «الرد على الجهمية»، و«النقض على بشر المريسي»، ومعاذ بن معاذ هو: معاذ بن المثنى بن معاذ العنبري: وهو ثقة وثقه الخطيب في «تاريخه» (١٧٣/١٥)، وقال الذهبي: «ثقة جليل»، ومحمد بن إبراهيم بن سعيد أبو عبد الله البوشنجي الحافظ: ثقة حافظ فقيه، وعثمان بن عمر الضبي: قال ابن الحاكم: «ثقة مشهور».

ومحمد بن موسى بن شاذان، ومحمد بن يعقوب الأصم، والربيع بن سليمان صاحب الشافعي، وأسد بن موسى الأموي: جميعهم ثقات، ولكن يزيد بن عياض بن جعدبة الليثي: منكر الحديث كما قال البخاري، ومسلم، والساجي، وأبو حاتم، بل كذبه مالك، والنسائي، وابن معين في رواية، وتركه النسائي في رواية، والأزدي والدارقطني.

والحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٧، ٢٧١٥)، عن مسدد عن يحي بن سعيد، به، وأخرجه (٥٢٤)، من طريق: محمد بن المثنى، عن يحي بن سعيد، به.

وأخرجه البخاري (١٤٠١)، ومسلم (٥٦)، من طريق: عبد الله بن نمير، والبخاري (٢١٥٧) من طريق: ابن عيينة، كلاهما عن إسماعيل بن أبي خالد، به.

وأخرجه مسلم (٥٦) من طريق: أبو أسامة حماد بن أسامة، عن إسماعيل، به.

وقد اختُلف فيه على إسماعيل بن أبي خالد؛ فرواه عنه هكذا: يحي بن سعيد، وشعبة، وعبد الله بن نمير، وأبو أسامة، ومروان بن معاوية، وأبو نعيم، ومعتمر بن سليمان، ويحي بن زكريا بن أبي زائدة، ويزيد بن هارون، ويعلى بن عبيد الطنافسي، وغيرهم الكثير.

وخالفهم سفيان بن عيينة فرواه عنه مرتين؛ مرة كرواية الجماعة، ومرة رواه عن إسماعيل عن الشعبي، عن جرير بن عبد الله به. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٣١٥/٣٢٤/٢)، والشجري في «أماليه» (١٠٩ ترتيب) من طريق: أبي خليفة الفضل بن الخباب، ثنا إبراهيم بن بشار، ثنا سفيان، به.

قلت: أبو خليفة: ثقة، ولكن الشأن في إبراهيم بن بشار الرمادي: فهو وإن كان ثقة ملازمًا لابن عيينة، إلا أنه كان يهم في حديثه، حتى قال أحمد: «كأن سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشار ليس هو سفيان بن عيينة» يشير إلى كثرة أوهامه عليه، وعندي أن هذا الوجه منها، والله أعلم.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢٤٧/٢٩٩/٢)، من طريق: يزيد بن عياض الليثي، به. وعياض: منكر الحديث كما مر، ولله الحمد.

وفي الجملة فالحديث **متفق عليه** من حديث جرير بن عبد الله ورواه عنه جمع غفير من الرواة.

٣- بَابُ تَعْظِيمِ الْإِثْمِ عَلَى كَاتِمِ الْعِلْمِ

٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الْأَدِيبُ بِنَيْسَابُورَ - لَفْظًا -، ثَنَا الْأَصَمُّ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ (مُنقِذٍ الْمِصْرِيّ)، ثَنَا إدريس بن يحيى بْنِ عَبَّاسٍ،

(ح) وَأَنْبَا مَنْصُورُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُفَسِّرُ بِنَيْسَابُورَ، ثَنَا الْأَصَمُّ، أَنْبَا ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ، ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَتَمَ عِلْمًا أَلْجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»[(١)].

[(١)] **حديث صحيح بشواهده:**

شيخ المصنف: تقدم (١)، ومحمد بن يعقوب الأصم: ثقة تقدم (٢)، وإبراهيم بن منقذ الخولاني: ثقة متقن، وإدريس بن يحيى الخولاني: صدوق كما قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وسُئل عنه أبو زرعة الرازي فقال: «رجلٌ صالحٌ من أفاضل المسلمين»، وترجمه ابن حبان في «ثقاته»، وقال: «مستقيم الحديث، إذا كان دونه ثقات وفوقه ثقات»، وشيخ المصنف في السند الثاني: منصور بن الحسين المقرئ: لم أقف في حاله على ما ينفعني، وابن عبد الحكم هو: محمد بن عبد الله بن الحكم بن أعين مفتي مصر: ثقة فقيه، وثقه النسائي وابن أبي حاتم، ومسلمة بن القاسم، وغيرهم.

والحديث أخرجه أبو العباس الأصم في «جزئه» (٦- بترقيمي)، عن ابن منقذ الخولاني، به.

وأخرجه الحاكم في «مستدركه» (٣٤٦)، وفي «المدخل» (ص٨٨)، وعنه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٥٧٥)، من طريق: أبي العباس، عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، به.

وقد توبع ابن عبد الحكم؛ تابعه:

- نعيم بن حماد: أخرجه في «الزهد» (٣٩٩)، عن ابن وهب، به.

- وخالد بن خداش: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٠٢٧).

- وأبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح: أخرجه ابن حبان (٩٦)، ثلاثتهم عن ابن وهب به.

وقال الحاكم عقبه: «هذا إسناد صحيح من حديث المصريين على شرط الشيخين وليس له علة»، ووافقه الذهبي.

قلت: كذا قالا، وليس كما قالا؛ فلا عبد الله بن عياش، ولا أباه ولا أبا عبد الرحمن الحبلي؛ احتج بهم البخاري وليس لهم في «صحيحه» خف ولا حافر، ولكن أخرج مسلم لعبد الله بن عياش حديثًا واحداً في الشواهد، وذلك في «كتاب النذر» من «صحيحه» (١١/ ١٦٤٤)، وهو ما أثبته الحافظ في «التهذيب»، وكذا احتج مسلم بعياش بن عباس، وبأبي عبد الرحمن.

وأقول: بل تكلم النقاد في عبد الله بن عياش، فقال أبو حاتم الرازي: «ليس بالمتين، صدوق يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة»، وضعفه أبو داود، والنسائي، بل وقال ابن يونس: «منكر الحديث»، وتبعه على ذلك ابن مأكولا، وأما أبوه: فثقة، وثقه يحي وأبو داود وغيرهم، وأما أبو عبد الرحمن الحبلي: فاسمه عبد الله بن يزيد المعافري: وهو ثقة من رجال مسلم، ووثقه ابن معين، وابن سعد، وغيرهما.

عبد الله بن وهب: هو أبو محمد المصري الإمام المعروف؛ من أصحاب مالك: وهو ثقة مجمع على إتقانه.

فالحاصل: أن هذا **سند ضعيف**؛ لضعف عبد الله بن عياش، لكن للحديث شاهد من حديث أبي هريرة:

أخرجه أبو داود (٣٦٥٨)، والترمذي (٢٨٤٠)، وابن ماجه (٢٦١)، وابن حبان في «صحيحه» (٩٥)، والطيالسي (٢٦٥٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٨١٤٨)، وأبو يعلى (٦٣٨٣)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٧٣)، والحاكم في «المدخل» (ص٨٩)، من طرق: عن علي بن الحكم البناني، عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة رَضِيَ الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من سئل عن علم، فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة».

قلت: وهذا **سند صحيح**؛ علي بن الحكم: ثقة وثقه أبو داود والنسائي، وابن معين، وقد اختُلف عليه؛ فرواه عنه هكذا: حماد بن سلمة وهو ثقة ثبت، وعمارة بن زاذان: وهو صالح إن شاء الله.

وخالفهما: عبد الوارث بن سعيد؛ فرواه عن علي عن رجل عن عطاء عن أبي هريرة، به. أخرجه الحاكم (٣٤٤)، من طريق: محمد بن أحمد الواسطي، عن أزهر بن مروان، عن عبد الوارث بن سعيد، به. وقد أعل بعضهم الحديث بالانقطاع بناء على هذا الطريق؛ كابن القطان في «بيان الوهم».

قلت: وهذا لا يسلم، فعبد الوارث بن سعيد: وإن كان ثقة من الرواسخ، ولكن في سند الحاكم إليه مقال؛ فالواسطي: ضعفه الدارقطني، وأيضاً فحماد بن سلمة أوعى من عبد الوارث بن سعيد لحديث علي بن الحكم خاصة كما صرح بذلك أبو داود وغيره، فلا يُقال بأن ابن سعيد أوثق مطلقاً فتُقبل

٤- بَابُ إِيجَابِ قَبُولِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ كَافَّةِ الْخَلْقِ

٤- أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَأَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ، قَالَا: ثَنَا حَامِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا أَبُو مُسْلِمٍ ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ

زيادته، أو أن زيادة الثقة مقبولة على الإطلاق، فهذا وذاك خلاف منهج المتقدمين الذي عُرف عنهم بالاستقراء الواسع لأقوالهم وأحكامهم.

وقد اختُلف فيه على عطاء نفسه كذلك؛ فرُوي عنه هكذا، ورواه مسلم بن إبراهيم عنه عن علي، عن رجل، عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه الحاكم (٣٤٥).

قلت: ويُقال فيه ما قلناه أعلاه، وكذا قد يُقال بأن عليًّا سمعه من رجل، ثم سمعه من عطاء، ويبقى هذا السند **صحيحًا**، وللحديث طرق وشواهد أخرى لا يصح منها شيء، غير أن بعضها صالح في الشواهد والمتابعات؛ كالذي أخرجه ابن حبان في «ثقاته» (٥/٢٢٩) عن طارق بن طارق، عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة به، فهذا سند **مقبول** في المتابعات إن شاء الله، والله تعالى أعلى وأعلم.

وقد بوب إمام الأئمة ابن خزيمة لهذا الحديث في كتابه «التوحيد» (ص١٧٨) فقال: «بَابُ ذِكرِ إِمْسَاكِ اللَّهِ تبارك وتعالى اسْمُهُ وَجَلَّ ثَنَاؤُهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا عَلَيْهَا عَلَى أَصَابِعِهِ جَلَّ رَبُّنَا عَنْ أَنْ تَكُونَ أَصَابِعُهُ كَأَصَابِعِ خَلقِهِ، وَعَنْ أَنْ يُشْبِهَ شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ صِفَاتِ خَلقِهِ، وَقَدْ أَجَلَّ اللَّهُ قَدْرَ نَبِيِّهِ ﷺ عَنْ أَنْ يُوصَفَ الخَالِقُ البَارِئُ بِحَضْرَتِهِ بِمَا لَيْسَ مِنْ صِفَاتِهِ، فَيَسْمَعُهُ فَيَضْحَكُ عِنْدَهُ، وَيَجْعَلُ بَدَلَ وجُوبِ النَّكِيرِ وَالْغَضَبِ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ بِهِ ضَحِكًا تَبْدُوَ نَوَاجِذُهُ، تَصْدِيقًا وَتَعَجُّبًا لِقَائِلِهِ لَا يَصِفُ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مُؤْمِنٌ مُصَدِّقٌ بِرِسَالَتِهِ»، ثم روى حديث ابن مسعود المذكور بسنده.

وقال الإمام عبد الغني المقدسي رحمه الله: «ولقد بلغني عن بعض من ينتحل السنةَ أنه يتمحل لردّ هذا الحديث وإبطاله، بأن يجعل ذلك قولاً للحبر ولا يضيفه إلى النبي ﷺ، وقد حاد عن السبيل، وحاد عن الهدي في ذلك، وخالف الأئمة القدماء ومن سلك سبيلهم من حفاظ الحديث؛ حيث تطابقوا على إدخال هذا الحديث في باب الصفات ولا يخفى ذلك على من له أدنى بصر واطلاع على علم الحديث، وأيضًا فإنّ رسول الله ﷺ إذا أقرَّ على قول أو فعل قيل أو فعل عنده، فلم يغيّره ولم يعقبه بالنكير، كان شرعًا منه وسنةً، كيف وقد صرّح بالتصديق، له فهذا أبلغ وأثبتُ وأقوى، وما يذكره عقيب هذا من الأحاديث مُبْطِل لقوله وراد له، والله ولي التوفيق». أخرجه ابن المحب الصامت في «الصفات» (٢/ ٧١٩).

اللَّهِ رَضِيّ اللهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رجل مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يضع السَّمَوَات عَلَى إِصْبَعٍ وَالْأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ وَالْجِبَالَ عَلَى إِصْبَعٍ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، قَالَ فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ثُمَّ قَرَأَ: «﴿وَمَا قَدَرُوا اللهَ حق قدره﴾»[1].

٥- زَاد فُضَيْل وسُفْيَان: «فَضَحِكَ تَعَجُّبًا وَتَصْدِيقًا لَهُ»[2].

٥- بَابُ الرَّدِّ عَلَى مَنْ رَأَى كِتْمَانَ أَحَادِيثِ صِفَاتِ اللَّهِ[1]

---

[1] **متفق عليه:**

شيخي المصنف – علي بن محمد الفارسي، وأحمد بن حمدان الشاركي –: كلاهما مجهول الحال، وحامد بن محمد الهروي الرفاء: ثقة، وثقه الخطيب وغيره، وأبو مسلم هو: إبراهيم بن عبد الله الكجي: ثقةٌ نبيلٌ إمامٌ، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد: ثقة ثبت من رجالهما.

والحديث أخرجه الآجري في «الشريعة» (٧٣٩) من طريق: الضحاك بن مخلد، به.

وأخرجه البخاري (٧٤١٤)، وأحمد (٤٠٨٧)، والنسائي في «الكبرى» (١١٤٥١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٤٢)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/١٨١)، والآجري في «الشريعة» (٧٣٨)، وابن منده في «التوحيد» (٣٧١)، وفي «الرد على الجهمية» (٨٤- بتحقيقي)، من طرق: عن سفيان الثوري، عن منصور به.

وأخرجه البخاري (٧٥١٣)، من طريق: جرير، ومسلم (٢٧٨٦) من طريق: فُضيل بن عياض، كلاهما، عن منصور بن المعتمر، به.

[2] **زيادة صحيحة:**

الحديث بهذه الزيادة أخرجه أحمد (٤٠٨٧) عن يحي بن سعيد، عن فضيل بن عياض، وسفيان به.

ومن طريقه عبد الله في «السنة» (٤٨٨).

وأخرجه كذلك البخاري (٧٤١٤)، ومسلم (٢٧٨٤)، من طريق: منصور، عن إبراهيم، به.

٦- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ مُحَمَّد الجراحي، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَحْبُوبٍ، ثَنَا أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ ثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الْبَغْدَادِيُّ الْوَرَّاقُ ثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ أَشَارَ أَنَسٌ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - بِطَرَفِ أُصْبُعِهِ عَلَى أَوَّلِ بَنَانٍ من الْخِنْصر.

---

(١) أراد المصنف رحمه الله بهذا الباب الرد على من يرى كتمان أحاديث الصفات وغيرها، بحجة أن العوام لن يفهموها، وسبحان الله! ماذا نقول للسلف الذين حرصوا على تلقين هذه الأحاديث والعقائد لجميع المسلمين؟!، وماذا نقول لهم وقد رغّبوا في الإكثار من رواية أحاديث الصفات فقط لإغاظة الجهمية؟!، بل ولمّا صنّف بعضهم في العقائد بعد ذلك أوصى بأن يتم تدريس هذه العقيدة للأطفال؛ كما هو الحال في مقدمة ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله.

ويدخل في هذا الجماعة التي ظهرت حديثًا وصارت تدعو عموم المسلمين في عصرنا للإعراض والابتعاد عن تعلم توحيد الأسماء والصفات، بل وبلغ بهم الإنكار على من يتكلم في هذا الباب أصلاً، وهو كما لا يخفى أعظم العلوم والمعارف وأعلاها إذ شرف العلم من شرف المعلم.

وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾.

وقال الله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه «التسعينية» (١/ ١٥٣): «فمن أمر بكتم ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله فقد كتم ما أنزل الله من البينات والهدى من بعد ما بينه للناس في الكتاب، وهذا مما ذم الله به علماء اليهود، وهو من صفات الزائغين من المنتسبين إلى العلم من هذه الأمة، وقال النبي ﷺ: «من سئل عن علم يعلمه فكتمه، ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار»، وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾». اهـ.

وَكَذَلِكَ أَشَار ثَابت الْبنانِيّ، قَالَ لَهُ حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ: مَا تُرِيدُ بِهَذَا يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؟، فَرَفَعَ ثَابِتٌ يَدَهُ فَضَرَبَ صَدْرَهُ ضَرْبَةً شَدِيدَةً، وَقَالَ: مَنْ أَنْتَ يَا حُمَيْد؟ وَمَا أَنْتَ يَا حُمَيْد؟! يحدثني أنس ابْن مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَتقول أَنْت: مَا تُرِيدُ بِهَذَا؟!.[1]

---

[1] صحيح:

شيخ المصنف هو: عبد الجبار بن محمد بن عبد الله الجراحي البغدادي: ثقة، ومحمد بن أحمد بن محبوب المروزي صاحب الترمذي: ثقة مأمون. وشيخه: هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي: الإمام الحافظ المصنف صاحب «السنن» المشهورة باسمه.

والحديث أخرجه الترمذي عقب (٣٠٧٤) عن عبد الوهاب البغدادي الوراق، ومن طريقه المصنف رحمه الله هنا، وأخرجه أحمد (١٢٢٨٥)، ومن طريقه عبد الله في «السنة» (٥٠٠)، وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٨١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٥٩/١)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (١٥٥٩/٥/ح٨٩٣٦)، من طرق: عن معاذ بن معاذ العنبري، عن حماد، به.

وأخرجه الترمذي (٣٠٧٤)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٦٣/١) من طريق: سليمان بن حرب، وأخرجه أحمد (١٣١٧٨)، من طريق: روح بن عبادة، وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٨٠)، والبزار في «مسنده» (٦٨٢٥)، والطبري في «تفسيره» (٤٢٩/١٠)، وأبو القاسم السمرقندي في «أماليه» (خ/٢-بترقيمي)، من طريق: هدبة بن خالد، وأخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١٢٠٥)، من طريق: النضر بن شيميل، وأخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (٢٦١/١)، من طريق: عبد الصمد بن عبد الوارث التميمي، والطبري (٤٢٩/١٠)، وابن خزيمة (٢٦٣/١)، من طريق: الحجاج بن منهال.

سبعتهم (معاذ، وهدبة، وروح، وسليمان، وحجاج، والنضر، وعبد الصمد) وغيرهم عن حماد بن سلمة، عن ثابت، به.

قال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ، لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة».

قلت: وقد رُوي من حديث شعبة لكنه **منكر** من حديثه، كما بينته في تحقيق «الرد على الجهمية» لابن منده (٧٩)، ولله الحمد.

٦- بَاب إِيضَاحِ الْبَيَانِ أَنَّ اللَّهَ حَيٌّ

٧- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّد بن يحيى – بنيسابور –، ثَنَا إسماعيل ابن نُجَيْدٍ،

(حَ) وأَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، ثَنَا أَبُو بَكْرٍ الاسماعيلي،

(حَ) وأَنَا عَلِيّ بِن أَبِي طَالِبٍ الشَاركيُّ،

(حَ) وأَنَا أَحْمد بن سعيدويه النَّسْوِيُّ الْحَاكِم، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمْدَانَ

(حَ) وَأَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَارِسِيُّ، أَنْبَأَ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى، قَالُوا: أَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ،

(حَ) وَأَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخُوَارِزْمِيُّ، ثَنَا الرَّقَّاءُ، ثَنَا أَحْمد بن دَاوُد، قَالَ: ثَنَا صَفْوَانُ بْنُ صَالِحٍ، ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ – رَضِيّ اللهُ عَنْهُ – قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، وإِنَهُ وَتْرٌ يُحِبُّ الْوَتْرَ، مَنْ أَحْصَاهَا دخل الْجَنَّة»، وعد الْأَسْمَاء وفيهَا الْحَيّ القَيُوم[1].

---

[1] **متفق عليه بغير سرد الأسماء:**

شيخ المصنف هو: محمَّد بن إبراهيم بن محمَّد بن يحيى أبو عبد الله بن أبي إسحاق، المُزَكِّيّ، النَّيْسابُوري: صدوق حسن الحديث، وانظر: «تاريخ الإسلام» (٢٩/ ١٩٩)، «سير أعلام النُّبَلاء» (١٧/ ٥٥١)، «المنتخب من السياق» (٣٤)، وإسماعيل بن نجيد السلمي النيسابوري: ثقة. والحسين بن محمد بن علي: مجهول، وأبو بكر الإسماعيلي: إمام ثقة. وعلي بن أبي طالب الشاركي: لم أعرفه، وأحمد بن علي بن أحمد بن سعدويه النسوي الحاكم، ومحمد بن أبي جعفر النحوي أبو عمرو المقرئ: ثقتان. وعلي بن محمد: مجهول. والحسن بن سفيان هو النسوي: ثقة إمام مسند. والرفاء: هو حامد بن محمد: ثقة تقدم (٤).

والحديث أخرجه الإسماعيلي في «معجم أسامي شيوخه» (٥٩٧/٢) – ومن طريقه المصنف هنا –، عن الحسن بن سفيان، عن صفوان، به.

وأخرجه الترمذي (٣٥٠٧)، وابن حبان (٧٠٨)، وابن خزيمة – كما في «التلخيص الحبير» (٤٢٢/٤) –، والحاكم في «المستدرك» (٤١)، وفي «معرفة علوم الحديث» (١٤٧/١)، والطبراني في «الدعاء» (١١١)، وابن منده في «التوحيد» (٢٥١، ٢٣٦، ٣١٠)، وأبو نعيم في «جزئه» (١٣)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٢/٥)، من طرق: عن صفوان، عن الوليد بن مسلم به.

ورواية صفوان بن صالح عن الوليد بن مسلم هي الرواية التي جاء فيها تعيين الأسماء وذكرها – وهي التي قصدها المصنف رحمه الله هنا –، **قلت:** صفوان بن صالح: ثقة ولكن يدلس ويسوي كما قال أبو زرعة، لكنه لم ينفرد به عن الوليد، بل تابعه: موسى بن أيوب النصيبي: عند الحاكم (٤١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦).

وفي المجمل فقد تفرد الوليد بن مسلم بالرواية التي فيها سرد الأسماء، وخولف في ذلك؛ خالفه:

١- أبو اليمان الحكم بن نافع: عند البخاري في «الصحيح» (٢٧٣٦، ٧٣٩٢)، والطبراني في «الدعاء» (١١٠)، وأبو نعيم في «جزء في طرق حديث إن لله تسعة وتسعين اسمًا» (١٢).

٢- علي بن عياش: عند النسائي في «الكبرى» – كما في «التحفة» –.

٣- بشر بن شعيب: عند ابن منده في «التوحيد» (٣٣٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٥).

ثلاثتهم رووه عن شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزناد، به. ولم يذكروا الأسماء.

قلت: الوليد بن مسلم: ثقة لكنه كان يدلس ويسوي، ومع ثقته فهو لا يقوى لمخالفة هؤلاء الثلاثة، وأيضاً؛ فقد توبع شعيب بن أبي حمزة، على هذا الوجه بغير ذكر وعد الأسماء؛ فالحديث:

أخرجه البخاري (٦٤١٠)، ومسلم (٢٦٧٧)، والترمذي (٣٥٠٨)، والحميدي (١١٦٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤)، وأبو نعيم في «جزئه» (٧)، من طريق: سفيان بن عيينة.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٦٥٩)، وابن خزيمة – كما في «الفتح» –، والطبراني في «الدعاء» (١٠٦)، وابن منده في «التوحيد» (١٤٦)، وأبو نعيم في «جزئه» (٣)، والدارقطني في «غرائب مالك» – كما في «الفتح» – من طريق: مالك بن أنس.

وأخرجه أحمد (٧٥٠٢)، والطبراني في «الدعاء» (١٠٩)، وأبو نعيم في «جزئه» (٥)، من طريق: محمد بن إسحاق بن يسار.

وأخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٠٧)، والدارقطني – كما في «الفتح» –، وأبو نعيم في «جزئه» (٣، ٦)، من طريق: عبد الرحمن بن أبي الزناد.

وأخرجه ابن منده في «التوحيد» (١٤٧)، وأبو نعيم في «جزئه» (٧) من طريق: ورقاء بن عمر.

خمستهم (سفيان، ومالك، وابن إسحاق، وعبد الرحمن، وورقاء) وغيرهم، عن أبي الزناد عن الأعرج، به. وليس فيه سرد الأسماء.

ولم ينفرد به أبو الزناد عن الأعرج، بل تابعه: موسى بن عقبة؛ واختُلف عليه:

فرواه عنه حفص بن ميسرة بغير ذكر الأسماء. أخرجه أبو نعيم في «جزئه» (١٥).

وخالفه: زهير بن محمد؛ واختلف عليه كذلك:

فرواه عبد الملك بن محمد، عنه عن الأعرج، به. أخرجه ابن ماجه (٣٨٦١)، وأبو نعيم (٢٠).

ورواه عمر بن أبي سلمة عنه فلم يذكر الأسماء. أخرجه أبو نعيم (١٧،١٨).

ورواه الوليد بن مسلم عنه فذكر الحديث، وقال: «قال زهير: فبلغنا من غير واحد من أهل العلم «أن أولها أن يفتتح بلا إله إلا الله وحده لا شريك له،..» ثم ذكر الأسماء ولم يرفعها.

قلت: عبد الملك بن محمد: تكلموا فيه فليّنوا حديثه، وعمر بن أبي سلمة: ثقة لكن وهم في بعض الأحاديث خاصة في حديثه عن زهير بن محمد، حتى قال أحمد: «روى عن زهير أحاديث بواطيل، كأنه سمعها من صدقة بن عبد الله، فغلط، فقلبها عن زهير»، وضعف يحي بن معين روايته عن زهير جدًا.

وأما الوليد بن مسلم: فثقة وروايته فيها تفصيل أكثر، فمنها نعلم أن الزيادة في الحديث مدرجة، وهذا ينفي التعارض بين الروايات، ولله الحمد.

هذا ولم ينفرد الأعرج برواية الحديث عن أبي هريرة، بل تابعه:

١- محمد بن سيرين؛ واختلف عليه:

أخرجه مسلم (٢٦٧٧)، وأحمد (٧٦٢٣)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١٩٦٥٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣)، من طريق: معمر عن أيوب عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، به. هكذا رواه معمر ولم يذكر الأسماء.

وخالفه: عبد العزيز بن الحصين؛ فرواه عن أيوب وهشام بن حسان عن ابن سيرين، به. وذكر الأسماء. أخرجه أبو نعيم (٥٢)، والحاكم في «المستدرك»، والطبراني في «الدعاء» (١١٢)، والفريابي في «الذكر» – كما ذكر الحافظ في «الفتح» –، من طرق: عن عبد العزيز به، ولم يذكر الطبراني: (وهشام).

قلت: عبد العزيز بن الحصين المروزي: نقل الحافظ ابن حجر، والبيهقي الاتفاق على ضعفه، وقد قال فيه البخاري: «سكتوا عنه»؛ وهو جرح شديد عنده، وقال مسلم: «ذاهب الحديث»، وقال النسائي: «متروك الحديث»، وضعفه ابن معين، وابن عدي، وأبو مسهر، والدارقطني، وآخرين، فروايته هنا حكمها أنها **منكرة**، والمحفوظ رواية معمر وهي التي اعتمدها الإمام مسلم في «صحيحه»، وأيضاً فروايته عن هشام بن حسان **منكرة** كذلك؛ كما سيأتي في تخريج متابعة حسان، بإذن الله.

٧- بَاب فِي بَيَان الدَّلِيلِ أَنَّهُ عَزَّوَجَلَّ لَا يَنَامُ

وقد توبع أيوب؛ تابعه:

أ. قتادة بن دعامة:

أخرجه الدارمي في «النقض على المريسي» (١٧)، والطبراني في «الدعاء» (٩٥، ٩٧)، وأبو نعيم (٢٦، ٢٩) من طرق: عن قتادة، به. ولم يذكر الأسماء.

ب. وهشام بن حسان الأزدي:

أخرجه أحمد (٩٥١٤، ١٠٦٨٦)، والترمذي (٣٥٠٦)، وابن حبان (٨٠٧)، من طرق: عن هشام، به. ولم يذكر الأسماء كذلك.

جـ. وعبد الله بن عون المزني:

أخرجه أحمد (١٠٦٨٥)، والطبراني في «الدعاء» (١٠٢)، من طرق: عن ابن عون، به. وليس فيها سرد الأسماء.

فحصل بهذا الأمن لما رجحناه من كون المحفوظ في رواية ابن سيرين عن أبي هريرة أنه ليس فيها ذكر للأسماء، ولله الحمد على فضله.

٢- همام بن منبه:

أخرجه مسلم (٢٦٧٧)، وأحمد (٧٧٣٢)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٥٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣)، من طرق: عن معمر، عن همام، به. وليس في روايته سرد الأسماء كذلك.

٣- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف:

أخرجه أحمد (١٠٥٣٢)، وابن ماجه (٣٨٦٠)، والخطابي في «غريب الحديث» (٧٢٩/١)، من طريق: محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به. بغير ذكر الأسماء.

فالحاصل من جميع ما سبق أن حديث الباب حديث **صحيح ثابت** لكن دون سرد الأسماء، وأما ذكرها فلعله وقع من بعض الرواة فيكون من قبيل **المدرج** في الحديث، قال البيهقي: «ولهذا ترك الشيخان إخراج حديث الوليد في الصحيح».

بل قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «تعيينها ليس من كلام النبي ﷺ باتفاق أهل العلم». انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٨٢/٦).

وقال ابن كثير: «والذي عول عليه جماعة من الحفاظ أن سرد الأسماء مدرج فيه»، والله تعالى أعلى وأعلم.

٨- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ الشاركي، وَأحمد بن سُلَيْمَان البسري، قَالَا: ثَنَا الرفاء، ثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، ثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ [ثَنَا][(١)] الْمَسْعُودِيُّ،

(حَ) وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْمُودٍ، أَخْبَرَنَا الإدريسي، ثَنَا أَبُو سعيد الزَّاهِد، ثَنَا ابْنُ كَرَابِيهَ، ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنِ الْمَسْعُودِيِّ،

(حَ) وَأَنَا عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيّ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (بِأَرْبَعٍ): «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَار قبل اللَّيْل، حجابه النَّارُ لَوْ كَشَفَهَا لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ كُلَّ شَيْءٍ أَدْرَكَهُ»[(٢)].

---

(١) ما بين القوسين سقط من المخطوط والمطبوع، والمثبت فيهما هكذا: [عاصم بن علي المسعودي]، وهو خطأ، بل يرويه عاصم بن علي عن المسعودي، كما ثبت ذلك عند أبي الشيخ في العظمة، وغيره، وراجع التخريج.

(٢) **صحيح:**

أخرجه أحمد (١٩٥٨٧)، وابن ماجه (١٩٦)، والطيالسي (٤٩٣)، وأبو يعلى (٧٢٦٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/٢٨٤٤/ح١٦١٢٣)، والروياني (٥٨٤)، والآجري في «الشريعة» (٧٦٢)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١١٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٩٤)، من طرق عن المسعودي به.

المسعودي هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه: ثقة صدوق غير أنه كان قد اختلط، وإنما اختلط ببغداد، وسماع أهل الكوفة والبصرة منه جيد كما قال أحمد في «العلل» وغيره، وقد رواه عنه: وكيع، وأبو نُعيم الفضل بن دكين، وقد سمعا منه بالكوفة، كما أن المسعودي كان يخلط إذا روى عن صغار مشايخه كعاصم والأعمش، أما روايته عن كبار مشايخه فصحيحة كما قال ابن معين. وعمرو بن مرة معدود في كبار مشايخه، فصح بذلك السند والله ﷻ أعلى وأعلم.

وعمرو بن مرة المرادي: ثقة، وأبو عبيدة هو ابن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وسماعه من أبي موسى صحيح، فهذا **سند صحيح**.

والحديث أخرجه مسلم (١٧٩)، وأحمد (١٩٦٣٢)، وابن ماجه (١٩٥)، وابنُ أبي عاصم في «السنة» (٦١٤)، وأبو يعلى (٧٢٦٣)، وابنُ خزيمة في «التوحيد» (١/ ٤٥، ٤٧، ٤٦)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (٤٧، ٥٤ – ت الشوامي)، وفي «النقض» (١٦٨، ١٨٢ – ت الشوامي)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١٠٤٨)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (٤٤٨)، وابن منده في «الإيمان» (٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧)، وفي «التوحيد» (٣٩٣)، وابن بطة في «الإبانة» (٣٢٥/٧/ح٢٠٠، ٢٥١)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٦٩٦)، من طرق: عن الأعمش سليمان بن مهران.

وأخرجه مسلم (١٧٩)، وأحمد (١٩٥٣٠)، والطيالسي (٤٩٣)، والبزار (٣٠١٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٨٤٤/٩/ح١٦١٢٣)، والروياني (٥٥٥)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٧٨/١)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (٤٥١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٢٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٧١)، من طرق: عن شعبة بن الحجاج.

وأخرجه محمد بن فضيل في «الدعاء» (١٤٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٦٦)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٢٨)، وابن منده في «الإيمان» (٧٧٨)، من طريق: العلاء بن المسيب.

أربعتهم (المسعودي، والأعمش، وشعبة، والعلاء بن المسيب) عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن أبي موسى به. وهو **صحيح**.

وله طريق آخر عن أبي موسى الأشعري:

فأخرجه النسائي في «مجلسين من إملائه» (١٣)، وفي «الإغراب» (٧٥)، وعَبد بن حُميد في «المنتخب» (٥٤١) وابن خزيمة في «التوحيد» (٣٢)، والآجري في «الشريعة» (٦٦٠، ٧٦٣)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٢٩، ٦٠٢)، وفي «طبقات المحدثين» (١٠٠/٣)، والإسماعيلي في «معجمه» (٥٦٢/٢)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص١٣١)، من طرق: عن عبيد الله بن موسى، عن سفيان الثوري، عن حكيم بن الديلم، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبي موسى الأشعري، فذكر نحوه.

قلت: وهذا **معلٌّ** من هذا الوجه؛ أخطأ فيه عبيد الله بن موسى، والصواب أنه من حديث المسعودي عن عمرو بن مرة، كما قال الإمام أحمد وغيره.

فقد سُئل أحمد عن حديثٍ حَدث به عُبيد الله بن موسى، عن سفيان الثوري، عن حكيم بن الدَّيلم، عن أَبي بُردة، عن أَبي موسى، قال: قام فينا رسول الله ﷺ بأَربع...فذكره.

فقال أَحمد: «**ليس بصحيح**؛ هذا غلط من عُبيد الله بن موسى، لم يكن صاحب حديث، هذا حديثُ الثوري، عن حكيم، عن أَبي بُردة، عن أَبي موسى: كانت اليهود تتعاطس عند النبي ﷺ،

٨- بَابُ بَيَانِ أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَتَقَدَّسَ - شَيْءٌ[١]

والحديث حديث المَسعودي، عن عَمرو بن مُرة، عن أبي عُبيدة، عن أبي موسى».اهمن «المنتخب من العلل» للخلال (١٧١).

[١] وهذا من باب الإخبار عن الله سبحانه وتعالى وهو أوسع من باب الأسماء والصفات، وقد امتلأت كتب السلف الصالح رحمهم الله أجمعين بالإخبار عن الله ولم يتقيدوا بالألفاظ التي جاءت في القرآن والسنة، فتجدهم يستعملون ألفاظًا مثل: تحدّى، وهدّد، وأنكر، ووبّخ، ونوّع، ورّتب، وغير ذلك مما هو مبسوط في كتب الحديث والتفسير والعقائد، عن الصحابة والتابعين وأتباعهم إلى زماننا.

ونصّ على هذا الإمام العلامة ابن القيم رحمه الله فقال في «بدائعه» (١/ ٢٨٤): «ما يدخل في باب الإخبار عنه -تعالى- أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته، كالشيء، والموجود، والقائم بنفسه، فإن هذا يُخْبر به عنه، ولا يَدْخل في أسمائه الحسنى وصفاته العُلى».

وقد بوّب الإمام البخاري في كتاب «التوحيد» من صحيحه:

«بَاب: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللهُ﴾. فَسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى نَفْسَهُ شَيْئًا. وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ الْقُرْآنَ شَيْئًا، وَهُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ. وَقَالَ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هالك إلا وجهه﴾».

وبهاتين الآيتين استدل أهل السنة والجماعة على أن الله تبارك وتعالى شيء؛ والمراد بذلك إثبات وجوده تبارك وتعالى؛ قال الإمام عبد العزيز بن يحيى الكناني المكي رحمه الله:

«إن الله عزّ وجلّ أجرى على كلامه ما أجراه على نفسه إذ كان كلامه من صفاته فلم يتسم بالشيء ولم يجعل الشيء اسما من أسمائه، ولكنه دل على نفسه أنه شيء وأكبر الأشياء إثباتاً للوجود ونفياً للعدم، وتكذيباً منه للزنادقة، والدهرية، ومن تقدمهم ممن جحد معرفته وأنكر ربوبيته من سائر الأمم فقال عزّ وجلّ لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾؛ فدل على نفسه أنه شيء ليس كالأشياء، وأنزل في ذلك خبراً خاصاً مفرداً لعلمه السابق أن جهماً وبشراً ومن قال بقولهما سيلحدون في أسمائه ويشبّهون على خلقه، ويدخلونه وكلامه في الأسماء المخلوقة، قال عزّ وجلّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾؛ فأخرج نفسه وكلامه وصفاته من الأشياء المخلوقة بهذا الخبر تكذيباً لمن ألحد في كتابه، وافترى عليه، وشبهه بخلقه».

٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي - إِمْلَاءً -، ثَنَا أَحْمد بن مُحَمَّد البسري الرَّازِيُّ بِالْكُوفَةِ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى التَّمِيمِيُّ، ثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ عَن شَيبَان عَن يحي بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ [أَبِي سَلَمة][(١)] عَنْ عُرْوَةَ عَنْ أُمِّهِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنهَا أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: «مَا من شَيْءٌ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ»[(٢)].

٩- بَابُ بَيَانِ أَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ شَخْصٌ[(٣)]

---

(١) في المخطوط: [عروة] والصواب ما أثبتناه هنا، والمثبت من مصادر التخريج.

(٢) **حديث متفق عليه:**

شيخ المصنف هو: محمد بن عبد الله البيضاوي الشافعي قاضي ربع الكرخ: وثقه الخطيب وقال: «كان صدوقًا دينًا سديدًا»، وشيخه لم أعرفه، وشيخه هو أحمد بن موسى بن يونس بن حرب التميمي المكي: ترجمه الخطيب في «تاريخه» ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وأبو نعيم: هو الفضل ين دكين: ثقة إمام من رجالهما، وشيبان هو: ابن عبد الرحمن التميمي: ثقة، وهو من المقدمين في يحي.

أخرجه البخاري (٥٢٢٢)، ومسلم (٢٧٦٢)، وأحمد (٢٦٩٤٣، ٢٦٩٦٩، ٢٦٩٧١)، وابن حبان (٢٩١)، والطيالسي (١٧٤٥)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (١٢٠٧٤)، وأبو بكر النصيبي في «فوائده» (١٢٣)، والطبراني في «الكبير» (٢٤/٨٤/ح٢٢٣)، وابن منده في «التوحيد» (٧٨٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/٢١)، وفي «معرفة الصحابة» (٧٤٩٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١٠٠٩)، من طرق: عن يحي بن أبي كثير به.

(٣) وكذلك لفظ «الشخص» هو من باب الإخبار عن الله تعالى وليس من باب الأسماء والصفات كما سلف بيانه قريبًا.

ولا ريب أن هذا الحديث وغيره يدل على إطلاق لفظ الشخص على الله تعالى، بخلاف من منع ذلك من الجهمية ومن تبعهم كالأشاعرة وغيرهم، ولفظ الشخص يدل على ارتفاع الشيء وظهوره.

وقد بوب الإمام البخاري لهذا الحديث في كتاب «التوحيد» من صحيحه: «باب: قول النبي ﷺ: لا شخص أغير من الله».

١٠- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّائِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَدِيِّ بْنِ حَمْدَوَيْهِ الصَّابُونِيُّ، ثَنَا أَبُو الْحَسَنِ بن بشير ثَنَا أَبُو كامِل، والمقرئ، قَالَا: ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عبد الْملك ابْن عُمَيْر عَن ورَّادٍ – كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ – عَنِ الْمُغِيرَةِ رَضِيّ الله عَنهُ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَةً مِنِّي، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غيرَة سعد فو الله لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَتِهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ الْمُرْسَلِينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَلَا شَخْصَ حَبُّ إِلَيْهِ الْمِدْحَةُ مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ»[(١)].

وقد أصاب الإمام عُبَيْدُ اللهِ الْقَوَارِيرِيُّ حين قال: «لَيْسَ حَدِيثٌ أَشَدَّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلِهِ: لا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِدْحَةٌ مِنَ اللهِ عزّ وجلّ». روى ذلك عنه عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل في «زوائده على المسند» (١٨١٦٩)

[(١)] **متفق عليه:**

شيخ المصنف هو: محمد بن الفضل الطائي الزاهد: مجهول الحال، وشيخه: ابن حمدويه مثله كذلك، وهو جد أبي عثمان الصابوني لأمه، وأبو الحسن بن بشير لم أتبينه، وأبو كامل هو: الجحدري، فضيل بن حسين: ثقة ثبت، والمقرئ: هو روح بن عبد المؤمن الهذلي مولاهم أبو الحسن البصري: ثقة.

أخرجه البخاري (٦٨٤٦، ٧٤١٦)، ومسلم (١٤٩٩)، وأحمد (١٨١٦٨)، والدارمي (٢٢٤٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٨٦٤٧، ٢٩٧١٨)، وعبد بن حميد (٣٩٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٢٢)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (٥١٥٨)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١١٣٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/٣٨٩/ح٩٢١)، وابن منده في «التوحيد» (٣٧٤، ٦٧٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٣٠)، من طرق: عن عبد الملك بن عُمير، به.

وهذا اللفظ لفظ البخاري.

١٠- بَابُ بَيَانِ إِثْبَاتِ النَّفْسِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ[١]

١١- أخبرنَا أَبُو زَكَرِيَّا يحيى بن عمار بن يحي الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَهُوَ مَوْلَى أَبِي طَلْحَةَ عَنْ كُرَيْبٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ ورضا نَفْسِهِ سُبْحَانَهُ»[٢].

---

[١] اختلف أهل السنة في «النفس» هل هي من صفات الله عزّ وجلّ أم هي بمعنى: «الذات» والصواب هو قول جمهور أهل الأثر؛ وهو أن النفس تعني ذات الله تعالى المتصفة بالصفات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٩/ ٢٩٢): «ويُرادُ بِنَفْسِ الشَّيْءِ ذاتُهُ وعَيْنُهُ كما يُقالُ رَأَيْت زَيْدًا نَفْسَهُ وعَيْنَهُ وقَدْ قالَ تَعالى: ﴿تَعْلَمُ ما فِي نَفْسِي ولا أَعْلَمُ ما فِي نَفْسِكَ﴾ وقالَ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ وقالَ تَعالى: ﴿ويُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ وفِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ «قالَ لِأُمِّ المُؤْمِنِينَ: لَقَدْ قُلْت بَعْدَك أَرْبَعَ كَلِماتٍ لَوْ وُزِنَّ بِما قلتيه لَوَزَنَتْهُنَّ سُبْحانَ اللَّهِ عَدَدَ خَلْقِهِ سُبْحانَ اللَّهِ زِنَةَ عَرْشِهِ سُبْحانَ اللَّهِ رِضا نَفْسِهِ سُبْحانَ اللَّهِ مِدادَ كَلِماتِهِ» وفِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ الإلَهِيِّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ «يَقُولُ اللَّهُ تَعالى: أنا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وأنا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي إنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْته فِي نَفْسِي وإنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْته فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنهُمْ». فَهَذِهِ المَواضِعُ المُرادُ فِيها بِلَفْظِ النَّفْسِ عِنْدَ جُمْهُورِ العُلَماءِ: اللَّهُ نَفْسُهُ الَّتِي هِيَ ذاتُهُ المُتَّصِفَةُ بِصِفاتِهِ لَيْسَ المُرادُ بِها ذاتًا مُنْفَكَّةً عَنْ الصِّفاتِ ولا المُرادُ بِها صِفَةً لِلذّاتِ».

[٢] **صحيح:**

شيخ المصنف: هو الإمام العلم المحدث يحي بن عمار بن يحي بن عمار بن العنبس شيخ سجستان، أبو زكريا الشيباني: وهو إمام، وكان صلبًا في السنة شديدًا على أهل البدع، وشيخه: محمد بن إبراهيم بن جناح: ترجمه الخطيب في «تاريخه» (٢/ ٣٠٩)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وشيخه هو: إسحاق بن إبراهيم البستي القاضي: وثقه ابن حبان، وقال الذهبي: «متقن نبيل، حافظ»، وعبد الجبار هو: ابن العلاء العطار البصري: ثقة وثقه النسائي، والعجلي، وروى له مسلم، وسفيان: هو ابن عيينة الهلالي: الإمام الحبر المعروف.

والحديث:

أخرجه أبو داود (١٥٠٣)، والنسائي في «الكبرى» (٩٩١٦)، وابن خزيمة (٧٥٣)، وفي «التوحيد» (١/ ١٧)، وابن حبان (٨٣٢)، والحميدي (٥٠٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/ ٢٩٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٠٠)، وفي «الدعوات» (١٢٧)، من طرق: عن ابن عيينة، به.

قلت: وهذا **سند صحيح**، غير أنه قد اختُلف فيه على ابن عيينة؛ فرواه عنه هكذا: عبد الجبار – كما عند المصنف –، والحميدي – وهو من أثبت أصحابه ومقدم فيه –، وشعيب بن عمرو، ومحمد بن عبد الله بن يزيد، وداود بن أمية، وغيرهم.

وخالفهم: يحي بن حكيم، فرواه عن سفيان لكن جعله: (عن ابن عباس، قال: قالت جويرية بنت الحارث...فذكره). أخرجه ابن خزيمة في «الصحيح» (٧٥٣).

قلت: يحي بن حكيم: ثقة حافظ متقن، وثقه النسائي، وأبو داود، ومسلمة بن القاسم وغيرهم.

وثمة وجه ثالث عن سفيان؛ فرواه قتيبة بن سعيد، وعمرو بن محمد الناقد، وعلي بن عبد الله المديني، عنه لكن جعله: (عن ابن عباس، عن جويرية؛ أن النبي خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح، وهي في مسجدها ثم رجع بعد أن أضحى وهي جالسة...الحديث).

أخرجه مسلم (٢٧٢٦)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٤٧)، وأبو داود (١٥٠٣)، والترمذي (٣٥٥٥)، والنسائي (١٣٥١)، وفي «عمل اليوم والليلة» (١٦١، ١٦٢، ١٦٣)، وابن ماجه (٣٨٠٨)، والحميدي (٤٩٦)، وأبو يعلى (٧٠٦٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣١٠٨)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (٣٠٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٤/ ٦١/ح١٦٠)، وفي «الدعاء» (١٧٤١)، والبيهقي في «الشعب» (٥٩٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٦٢)، وغيرهم.

قلت: فحصل اختلاف هل هو من مسند ابن عباس أم من مسند جويرية، والحق أن كلا الوجهين ثابت عن سفيان، ودليل ذلك قول علي بن المديني عقب روايته الحديث عن سفيان: «حدثنا به سفيان غير مرة، قال: حدثنا محمد، عن كريب، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ خرج من عند جويرية، ولم يقل: عن جويرية إلا مرة»، فأثبت الوجهين لسفيان.

والحديث رواه سفيان الثوري، عن محمد بن عبد الرحمن، عن كريب، عن ابن عباس، به.

أخرجه أحمد (٢٣٣٤)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٨٣١)، وعبد بن حميد (٧٠٤)، والطبراني في «الدعاء» (١٧٤٢)، والبيهقي في «الدعوات» (٣٢٢)، من طرق: عن سفيان، به.

ورواه المسعودي عبد الرحمن بن عبد الله، عن محمد بن عبد الرحمن بمثل رواية سفيان. أخرجه أحمد (٢٩٠٢، ٣٠٠٧)، والنسائي في «الكبرى» (٩٩١٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٦٤١٧)، والبزار (٥٢١١)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (١٨٤١ السفر الثالث)، وغيرهم.

١١- بابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى فِي السَّمَاء

١٢- أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيل الإِمَام، ثَنَا جَعْفَر ابْن مَعَالِي ثَنَا [مُحَمَدُ][1] بْنُ هَارُونَ ثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَرْزُبَانِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ـ رَضِيّ اللهُ عَنهُ - قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَهُ جَارِيَةٌ أَعْجَمِيَّةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَ: عَلَيَّ رَقَبَةٌ فَهَلْ تجزيء هَذِهِ عَنِّي، فَقَالَ: «أَيْنَ اللَّهُ؟»؛

والمسعودي: تقدم أنه كان قد اختلط، ولكن حمل عنه هنا جماعة ممن سمعوا منه قبل الاختلاط؛ كأبي نعيم، وغيره، فلا خشية من اختلاطه إن شاء الله.

ورواه شعبة بن الحجاج الإمام؛ واختلف عنه:

فرواه محمد بن جعفر غندر، وروح، عنه وجعلوه من مسند جويرية. أخرجه الترمذي (٣٥٥٥)، والنسائي (١٣٥٢)، وفي الكبرى (١٢٧٧)، وأحمد (٢٦٧٥٨)، وأبو يعلى (٧٠٦٨)، وابن حبان (٨٢٨)، والطبراني في «الكبير» (٢٤/ ٦١/ ح١٦٠)، وفي «الدعاء» (١٧٤٢)، وقوام السنة في «الحجة في بيان المحجة» (٨٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٦٢)، وغيرهم.

وخالفهما: خالد بن الحارث فجعله من مسند ابن عباس. أخرجه النسائي في «الكبرى» (٩٩١٩)، وابن منده في «التوحيد» (٥٣٤)، وغيرهم.

قلت: الذي تركن إليه أن كلا الوجهين صحيح، وإن كان الأول هو الأقوى.

ورواه مسعر بن كدام، عن محمد بن عبد الرحمن، عن أبي رشدين – وهو كريب –، عن ابن عباس، عن جويرية، به. أخرجه مسلم (٢٧٢٦)، وأبو عوانة (١١٨٣٣)، والنسائي في الكبرى (٩/ ٧٢/ ٩٩٢٠)، وابن ماجه (٣٨٠٨)، وغيرهم.

فالحاصل من جميع ما سبق: أن الحديث فيه اختلاف هل هو من مسند جويرية أم من مسند ابن عباس، رضي الله عنهما؟

قلت: ولا تعارض عند التحقيق بل يكون ابن عباس سمعه من جويرية فرواه عنها مرة، وأرسله مرة، والله تعالى أعلى وأعلم.

[1] تحرف في المخطوط والمطبوع إلى: (عُمر).

فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: «مَن أَنَا؟»، فَقَالَت: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»[١].

---

[١] **حديث صحيح من غير هذا الوجه:**

شيخ المصنف هو: عمر بن إبراهيم بن إسماعيل بن محمَّد بن أحمد بن عبد الله، أبو الفضل بن أبي سعد، الزاهد، الهروي، الفقيه، خال شيخ الإسلام أبي عثمان إسماعيل الصابوني: ثقة فقيه، قال الخطيب في «تاريخه»: «من أهل هراة قدم بغداد حاجًا وحدث بها، كتبنا عنه، وكان ثقة»، وقال الذهبي في «السير»: «الحافظ القدوة، كان مقدمًا في العلم والعمل والزهد والورع، وكان محدث هراة وشيخها»، ووصفه المصنف هنا بالإمامة.

وشيخه جعفر بن معالي لم أجد من ترجمه، وعندي هو مُحرف من: جعفر بن فناكي: وهو صدوق موصوف بالعدالة وهو راوية الروياني وراوي مسنده، ومحمد بن هارون هو الروياني صاحب المسند: ثقة حافظ.

والحديث:

أخرجه البزار في مسنده (٣٧ كشف)، عن أبي كريب، بسنده. والطبراني في الكبير والأوسط - كما في مجمع الزوائد -.

قلت: وسنده **ضعيف**؛ فيه سعيد بن المرزبان أبو سعد البقال: ضعيف جدًا، تركه الدارقطني، والفلاس، وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي وابن معين: لا يكتب حديثه. كما أنه كان مُدلسًا ولم يصرح بسماعه من عكرمة.

وبه أعله الهيثمي في الزوائد، ولهذا قال المصنف رحمه الله: حديث معاوية بن الحكم أصح إسنادًا.

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس:

أخرجه ابن أبي شيبة في الإيمان (٨٥)، وفي مسنده (٣٠٨٥٨)، والبزار في مسنده (٤٧٤٩، ٥٠١٩)، والطبراني في الكبير (١٢٣٦٩)، وفي الأوسط (٥٥٢٣)، من طرق: عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.

قلت: ابن أبي ليلى: ضعيف من قِبل حفظه.

وله طريق ثالثة عن ابن عباس:

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ أَصَحُّ إِسْنَادًا مِنْ هَذَا[1].

أخرجه الطبراني في الأوسط (٧٠٧٠)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ حَكِيمٍ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ السَّكَنِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ، ثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ حُنَيْنٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، به. إلا أن لفظه: فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَشْهَدِينَ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ؟»، قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ: «أَتَشْهَدِينَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ: «أَعْتِقْهَا، فَإِنَّهَا تُجْزِئُ».

وهذه رواية **منكرة لا ثبت**؛ وقد قال الطبراني عقبه: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَبِيبٍ إِلَّا قَيْسٌ».

قلت: قيس هو: ابن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي: ضعيف، ضعفه وكيع بن الجراح، ويحيى بن معين، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو زرعة، والدارقطني، وضعفه علي بن المديني جدًا، وتركه النسائي، وابن مهدي. وقال البخاري: لا أكتب حديثه، ولا أروي عنه. وقال أحمد بن حنبل: كثير الخطأ في الحديث، روى أحاديث منكرة. وبالغ الجوزجاني فقال: ساقط. هكذا أسرف الجوزجاني في جرحه، على عادته في من تلبس بشيء من التشيع فإنه يُبالغ في جرح كل من كان كذلك، قال شيخنا: وقد تنكب الجوزجاني الجادَّة، فأخذ يُلين مثل: الأعمش وأبي نُعيم وعبيد الله ابن موسى وأساطين الحديث، وأركان الرواية، ومع ذلك، فالجرح لمجرد المذهب، مذهبٌ ضعيف، وأهل التحقيق على خلافه كما مفصلٌ في مواضعه، والله أعلم.اهـ

فالحاصل أن قيس ضعيف وقد تفرد هنا، وروايته مخالفة لروايات الأثبات، فهي **منكرة**، وأيضًا فإن يحيى بن السكن: ضعيف، وشيخ الطبراني وشيخه كلاهما لا يُعرف حالهم.

فحاصل ما سبق ذكره: أن حديث الباب لا يصح من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وإنما صح من حديث معاوية بن الحكم الآتي تخريجه في التعليق التالي.

[1] **صحيح:**

أخرجه مسلم (٥٣٧)، والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام (٧٦)، وأبو داود (٩٣٠، ٣٢٨٢، ٣٩٠٩)، والنسائي في الكبرى (٨٥٣٥)، وأحمد (٢٣٧٦٧)، وابن خزيمة في الصحيح (٨٥٩)، وفي التوحيد (١/ ٢٨٢)، وابن حبان (١٦٥، ٢٢٤٨)، والدارمي في الرد على الجهمية (٦١)، وابن أبي عاصم في السنة (٤٩٠)، من طرق: عن حجاج بن أبي عثمان الصواف، ثني يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، عن معاوية بن الحكم السلمي، قال: قلت: يا رسول الله، جارية لي صككتها صكة،

فعظم ذلك على رسول الله ﷺ، فقلت: أفلا أعتقها؟ قال: «ائتني بها» قال: فجئت بها، فقال: «أين الله؟» قالت: في السماء، قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة».

وهو عند بعضهم بسياق أطول من هذا.

وقد توبع حجاج عليه؛ تابعه:

عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي:

أخرجه مسلم (٥٣٧/ ٣٣)، والبخاري في خلق أفعال العباد (١٩٣)، والنسائي (١٢١٨)، والدارمي (١٥٠٢)، وابن خزيمة في الصحيح (٨٥٩)، وابن حبان (٢٢٤٧)، وابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (٢٢٤٠ السفر الثاني)، وأبو العباس السراج في حديثه بانتقاء الشحامي (٩٤٦)، وابن المنذر في الأوسط (١٥٦٨).

وأبان بن يزيد العطار:

أخرج حديثه: البخاري في «القراءة خلف الإمام» (٦٩)، وأحمد (٢٣٧٦٦)، وأبو عوانة (١٧٢٧)، والطيالسيُّ (١١٠٥)، والدارمي في الرد على الجهمية (٦٠)، وفي نقضه على المريسي (١٢٢)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (١٣٩٨)، وفي السنة (٤٨٩)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (١٥١)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٦٥٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٩٩٠)، وفي القراءة خلف الإمام (٢٩٠).

همام بن يحيى العوذي:

أخرج حديثه: أحمد في مسنده (٢٣٧٦٥).

هكذا رواه الأربعة (همام، وأبان، وحجاج، والأوزاعي)، وغيرهم عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال به.

وخالفهم: الإمام مالك بن أنس رحمه الله؛ فرواه عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أسامة ـ هو ابن أبي ميمونة – عن عطاء بن يسار، عن عُمر بن الحكم أنه قال: أتيت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله، إن جارية لي....الحديث. فجعل صحابي الحديث [عمر بن الحكم].

أخرجه في الموطأ (٢٢٥١ رواية يحيى)، ومن طريقه: الشافعي في الأم (٤٠٢/٥)، والرسالة (٩)، وفي السنن (٥٨١)، ومن طريقه: ابن خزيمة في التوحيد (٢٨٢/١)، والسلفي في مشيخة ابن الحطاب (٢٦٢/١)، جميعهم من طريق: الشافعي، به.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٧٧٠٨)، وفي تفسيره (١١٤٠١)، وابن أبي خيثمة في تاريخه (٢٢٤٥ السفر الثاني)، والدارمي في الرد على الجهمية (٦٢)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٣٢٢٤)، والطحاوي في المشكل (١٢/ ٥٢٣/ ٤٩٩٢) أبناء أبي عتيقين في أصول السنة (٤٨)، وابن بشران في الأمالي (٦١)، وغيرهم، من طرق عن عبد الله بن وهب، ويحيى بن بكير، وقتيبة بن سعيد، وابن القاسم، ويحيى بن يحيى التميمي، جميعهم عن مالك به.

١٢- بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى الْعَرْشِ

١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ - رَحِمَهُ اللهُ - ثَنَا مُحَمَّدُ ابْن مُحَمَّدٍ الْأَنْمَاطِيُّ ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْكِسَائِيُّ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى الْمَدَنِيُّ ثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ الْخَلْقَ كَتَبَ كِتَابًا فَهُوَ عِنْدَهُ عَلَى عَرْشِهِ (إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي)»[(١)].

قلت: هكذا قال مالك، وهو وهم منه على قول جمهور المحدثين، المستور هو معاوية بن الحكم، كما وقع في رواية الجماعة.

قال الشافعي: «من معاوية بن الحكم، وبالتالي رواه غير مالك، وأظن مالكًا لم يحفظ اسمه»، وقال أيضًا: «مالك بن أنس يسمي هذا الرجل عمر بن الحكم، أثبت هو معاوية بن الحكم».

وقال الإمام مسلم: «ولا نعلم أحدًا سماه عمر إلا مالكًا؛ حيث وهم فيه».

وقال ابن أبي خيثمة: «كذا قال يحي بن أبي كثير وفليح بن سليمان: عن معاوية بن الحكم، وخالفهما مالك بن أنس فقال: عمر بن الحكم، والصواب: ما قال يحي بن أبي كثير وفليح».

وقال ابن الجارود: «وليس هو عمر بن الحكم، إنما هو معاوية بن الحكم، وهو خطأ من مالك».

وقال أبو القاسم البغوي: «وخالف مالك بن أنس في اسم معاوية بن الحكم، فقال: عمر بن الحكم، ويقال: إنه وهم، وقد روى الزهري عن أبي سلمة عن معاوية بن الحكم من هذا الحديث قصة الطيرة والكهانة».

وقال الدارقطني: «ورواه مالك بن أنس عن هلال، ووهم فيه، فقال: عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم، وذلك مما يعتد به على مالك في الوهم»، ثم قال: «والصحيح: حديث يحي بن أبي كثير وفليح بن سليمان عن هلال بن أبي ميمونة».

فالصواب في هذا هنا: هو رواية الجماعة عن هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، عن معاوية بن الحكم السلمي، به. وهو **صحيح** من هذا الوجه.

[(١)] **حديث متفق عليه:**

شيخه المصنف هو: أبو منصور محمد بن محمد بن عبد الله بن الحسين الأزدي، الهروي، القاضي، الشافعي، ترجمه الذهبي في السير فقال: «كان رأس الشافعية في عصره بهراة مع الدين والخير وعلو الإسناد». وفي تاريخه وقال: «أحد الأعلام. محدث فقيه...إمام الشافعية في عصره بهراة».اهـ.

وشيخه هو محمد بن محمد بن عبدوس الأنماطي: مجهول الحال. وشيخه إبراهيم بن الحسين بن علي بن مهران بن ديزيل، الهمذاني، الكسائي، أَبو إسحاق، كان يلقب بدابة عفان، للزومه له، ويعرف بسيفنة، وهو اسم طائر بمصر، لا يقع على شجرة إلا أكل ورقها حتى يعريها، وكذلك كان إبراهيم إذا قدم على شيخ لم يفارقه حتى يكتب جميع حديثه فشبهوه به: وهو ثقة مأمون، وثقه جمع من الفضلاء. وأما عبد الله بن يحيى الأَنْصارِي المدني: فلم يوثقه معتبر.

والحديث:

أخرجه البخاري (٣١٩٤، ٧٤٢٢، ٧٤٥٣)، ومسلم (٧٠٦٩، ٧٠٧٠)، وأحمد (٧٥٠٠، ٧٥٢٨)، والنسائي في «الكبرى» (٧٧٠٣، ٧٧٠٩)، والحميدي في مسنده (١١٦٠)، وأبو يعلى (٦٢٨١) من طرق: عن أبي الزناد عن الأعرج به.

وهذا **سند صحيح** بل هو أصح الأسانيد إلى أبي هريرة.

قال أبو عبد الله البخاري: «وأصح أسانيد أبي هريرة: أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة». كما في معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٥٣).

وأبو الزناد هو عبد الله بن ذكوان، أبو عبد الرحمن المدني: كان ثقة كثير الحديث فصيحا، بصيرًا بالعربية، عالماً، عاقلاً. كما قال ابن سعد، والأعرج لقب لعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، مولى ربيعة بن الحارث: ثقة، وثقه يحيى والعجلي وأبو زرعة وابن خراش.

وله طُرق أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه:

فأخرجه البخاري (٧٥٥٣، ٧٥٥٤) من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه، عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة به.

وأخرجه البخاري (٧٤٠٤) من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به.

وأخرجه مسلم (٢٧٥٢) من طريق: الحارث بن عبد الرحمن، عن عطاء بن ميناء، عن أبي هريرة، به.

وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٧٨٠) عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة به. **وسنده صحيح**.

وأخرجه أحمد (٩٥٩٧)، وابن ماجه (١٨٩، ٤٢٩٥)، والترمذي (٣٥٤٣)، وابن حبان (٦٢٤٥)، والدارمي في «نقضه» (٣٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٢٩) من طريق: ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، به. **وسنده حسن**؛ لأجل محمد بن عجلان.

١٣- بَابُ ذِكْرِ حِجَابِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ

١٤- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤَذِّنُ - بِطُوسٍ -، أنا مُحَمد[١] بْن أَحْمَدَ الْعَمْرُوِيُّ، ثَنَا تَمِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكَارَزِيُّ وَأَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَحْبُوبٍ وَالْحُسَيْنُ بْنُ عمر قَالَا: ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَنَوَيْهِ ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «حِجَابُهُ ـ تَعَالَى ـ النَّارُ لَوْ كَشَفَهَا لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ كُلَّ شَيْءٍ أَدْرَكَهُ بَصَرُهُ»[٢].

فالحاصل أن الحديث **صحيح ثابت** عن أبي هريرة من طرق عدة، ولم ينازع أحد في ثبوته وإنما أطنبنا للفائدة، ولله الحمد على فضله.

[١] كذا وقع في المطبوع والمخطوط (محمد!) والأقرب عندي أنه تحريف عن: [عمرو بن أحمد العمروي] وتأتي ترجمته في التخريج.

[٢] **حديث صحيح:**

شيخ المصنف لم أعرفه ولم أجد له ترجمة، وشيخه الأقرب عندي أنه محرف هنا عن عمرو بن أحمد العَمروي وهو: السورابي الإِسْتَرَابَاذِي أبو أحمد الفَقِيه: ثقة، غير أنه كان يُحَدِّث من حفظه فربما غَلِط، فإذا نُبِّه تَنَبَّه، قاله أبو حامد الإدريسي. وشيخه هو: تميم بن محمد طُمْغَاج أبو عبد الرحمن الطوسي صاحب «المسند الكبير» على الرجال: ثقة مُحدث، قال الحاكم: «محدِّثٌ، ثقةٌ، مصنِّف».

قلت: وهذا **سند ضعيف**؛ لجهالة شيخ المصنف، وقد تفرد به على هذا الوجه من طريق الأعمش، وإنما المعروف في هذا الحديث أنه من رواية الأعمش عن عَمرو بن مُرَّة، عن أبي عُبيدة، به. فإما أن يكون الأعمش قد دلسّه أو أن هذا وهم من أحد الرواة هنا، والثاني هو الأقرب، وقد يكون هذا سقط من الناسخ، وهذا أيضًا ليس بعيدًا، والله ﷻ أعلى وأعلم.

والحديث:

خرجه مسلم في «صحيحه» (١٧٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٤٩/١)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١٠٤٨)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (١١٧)، وفي «النقض» (١٦٨)، وغيرهم:

١٤- بَابُ وَضْعِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ قَدَمَهُ عَلَى الْكُرْسِيِّ[١]

من طريق: جرير عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، بـه. وعند بعضهم كمسلم بلفظ: «حجابه النور» وكلا اللفظين ثابت.

قلت: وقد اختُلف فيه على جرير؛ فرواه عثمان بن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وغيرهم عن جرير عن الأعمش كما هنا.

وخالفهم: يوسف بن موسى أبو يعقوب القطان، فرواه عن جرير عن العلاء بن المسيّب، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، به. أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/٤٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٦٦ الإحسان)، واللالكائي في «شرح الأصول» (٦٩٦). **وسنده صحيح**، ويُحتمل أن يكون لجرير فيه شيخان، وإن كانت النفس تميل إلى إعلال هذا الوجه لمخالفة الجماعة.

وقد أخرجه ابن منده في «الإيمان» (٧٧٨) من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد، بهذا الإسناد. **قلت:** لكن في السند إلى ابن أبي شيبة **مقال**.

وقد توبع جرير عليه عن الأعمش؛ تابعه: أبو معاوية الضرير:

أخرجه مسلم (١٧٩)، وأحمد (١٩٦٣٢)، وابن ماجه (١٩٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦١٤)، وأبو يعلى (٧٢٦٣)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/٤٦، ١٧٧)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (٣٧٩)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٢٠)، وابن منده في «الإيمان» (٧٧٦)، من طرق: عن أبي معاوية عن الأعمش، به.

قلت: وهذا **سند صحيح**، والحديث من هذا الطريق أخرجه مسلم.

وقد توبع الأعمش عليه؛ راجع تخريجه تحت الحديث رقم (١٣) والحمد لله العظيم على جزيل فضله.

[١] هذا المعنى انعقد عليه إجماع أهل السنة وهو ثابت عن ابن عباس وله حكم الرفع كما سيأتي في التخريج إن شاء الله.

قال الإمام حرب الكرماني رحمه الله في «مسائله» (٣/ ٩٦٧ - النكاح): «هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المعروفين بها المقتدى بهم فيها، وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب، أو طعن فيها، أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج من الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق، وهو مذهب أحمد وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد، وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم فكان من قولهم: الإيمان قول وعمل ونية وتمسك بالسنة، والإيمان يزيد وينقص

١٥- أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا حَامِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا أَبُو مُسْلِمٍ ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ سُفْيَانَ (ح) وَأَنْبَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَحْمُودِيُّ ثَنَا الْإِدْرِيسِيُّ ثَنَا أَبُو سعيد ثَنَا مُحَمَّد بْنُ يَحْيَى عَنْ وَكِيعٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ عَنْ مُسْلِمٍ الْبَطِينِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قَالَ: «إِنَّ الْكُرْسِيَّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ وَالْعَرْشَ لَا يَقْدُرُ أَحَدٌ قَدْرَهُ»[١]. لَفْظُ وَكِيعٍ.

.....إلى أن قال: وخلق الله سبع سماوات بعضها فوق بعض، وسبع أرضين بعضها أسفل من بعض وبين الأرض العليا والسماء الدنيا مسيرة خمس مائة عام، وبين كل سماء بين مسيرة خمس مائة عام، والماء فوق السماء السابعة، وعرش الرحمن فوق الماء، والله تبارك وتعالى على العرش، والكرسي موضع قدميه، وهو يعلم ما في السماوات السبع، وما في الأرضين السبع، وما بينهن، وما تحتهن، وما تحت الثرى».

وقال أبو القاسم مسلمة بن القاسم القرطبي (٣٥٣هـ) رحمه الله: «والله بذاته على العرش مستو، بائن من خلقه بذاته، غير بائن بالعلم، فالاستواء معروف والسؤال عن كيفية الاستواء بدعة.

والكرسي موضع القدمين، كذلك قال ابن عباس وأهل السنة من العلماء.

والعرش والكرسي موضع الذات، ولهما حد؛ الله أعلم بحدهما، ولهما حملة من الملائكة يحملونهما بمشيئته وقدرته وإرادته، والله بعلمه في كل مكان لا يخلو من علمه مكان». اهـ من «الرد على أهل البدع» (ص٣٣).

وقال الإمام ابن أبي زَمَنِين المالكي رحمه الله في «أصول السنة» (ص٩٦): «ومِن قَوْلِ أَهْلِ اَلسُّنَّةِ: أَنَّ اَلكُرْسِيَّ بَيْنَ يَدَيْ اَلعَرْشِ وأَنَّهُ مَوْضِعُ اَلقَدَمَيْنِ».

[١] **صحيح موقوف:** شيخ المصنف رحمه الله هو: شعيب بن محمد بن إبراهيم، أبو سعد الشُعيبي البُوشَنْجيّ، ترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام» ولم يذكر في حاله ما ينفع بل كل ما قاله: «سَمِعَ: أَبَاهُ، وإبراهيم المؤدب، وأبو عليّ الرّقّاء. وروى الكثير. حدَّث عَنْهُ: شيخ الإسلام»؛ يعني: المصنف رحمه الله.

وشيخه: هو الإمام الواعظ أبو عليٍّ حامدُ بنُ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ محمدِ بنِ معاذٍ الهَرويُّ الرَّفَّاءُ؛ وثقه الحافظ أبو بشر الهروي، وقال السمعاني: «كانَ ثقةً صدوقًا مُكثرًا مِن الحديثِ مَقبولًا»، وشيخه أبو مسلم هو: إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز الكَشِّي شيخ الطبراني: ثقة نبيل وثقه الدارقطني

وموسى بن هارون، وغيرهم، وقال الخطيب: «كان من أهل الفضل والعلم والأمانة». وقال السمعاني: «كان من ثقات المحدثين». أما شيخه أبو عاصم فهو: الضحاك بنُ مخلد الشيباني: أحد الأثبات من النبلاء، من رجال الصحيحين. وسفيان هو: ابن سعيد الثوري: الإمام الجبل المتقن.

وشيخ المصنف الثاني هو: محمد بن أحمد بْن أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن محمود، أَبُو جعفر القاضي السمناني: ترجمه الخطيب في «تاريخه» وقال: «كتبت عنه، وكان ثقةً عالمًا فاضلًا سخيًا، حسن الكلام، عِرَاقي المذهب، ويعتقد في الأصول مذهب الأَشْعَري». وشيخه: عبد الرحمن بنُ محمد بنِ محمدِ بن عبدِ اللَّه بن إدريس الإدريسي الأستراباذي. محدث سمرقند، صاحب «تاريخ سمرقند»: وثقه الخطيب وغيره. وشيخه: هو أَحْمَد بن مُحَمَّد بن سَعِيد بن إِسْمَاعِيل بن سَعِيد بن مَنْصُور بن أَبِي عُثْمَان الغَازِيُّ النَّيْسَابُوْرِيُّ الحِيْرِيُّ الشهيد: ثقة وثقه أبو الشيخ الأصبهاني. ومحمد بن يحيى هو: ابن أبي عُمَر العدني: ثقةٌ من شيوخ مسلم، وثَّقه ابن معين، وابن حبان، والدارقطني.

وهذا الأثر:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٤٠٤) من طريق أبي مسلم الكشي إبراهيم بن عبد الله.

وأخرجه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في «العرش» (٦١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٤٨/١)، وابن بطة في «الإبانة» (٣٣٧/٣)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٥٨)، والخطيب في «تاريخه» (٢٥١/٩)، والدارقطني في «الصفات» (٣٦)، وغيرهم من طرق: عن أبي عاصم، به.

هكذا رواه الجماعة من أصحاب أبي عاصم عنه موقوفًا؛ كأبي مسلم ومحمد بشار، والحسن بن علي الذهلي، وأحمد بن منصور الرمادي، جميعهم وقفوه على ابن عباس رضي الله عنهما.

وخالفهم: شجاع بن مخلد ورواه عنه ورفعه إلى النبي ﷺ.

أخرجه شجاع بن مخلد في «تفسيره» – كما في «تاريخ الخطيب» (٩/ ٢٥١) –، ومن طريقه أخرجه ابن منده في «الرد على الجهمية» (٢٠ بتحقيقي)، والخطيب في «تاريخه» (٩/ ٢٥١)، وابن الجوزي في «العلل» (٦/٢)، جميعهم من طريق: شجاع بن مخلد عن أبي عاصم به مرفوعاً.

وقد تفرد شجاع بن مخلد برفعه وأخطأ في ذلك كما نص عليه غير واحد من أهل العلم؛ كابن منده في «الرد على الجهمية»، والإمام الدارقطني في «الصفات»، والعقيلي في «الضعفاء»، والضياء في «المختارة»، والخطيب في «تاريخه»، وابن الجوزي في «العلل المتناهية»، والذهبي في «الميزان»، وابن كثير في «تفسيره»، والألباني في «الضعيفة».

وخولف أبو عاصم فيه مرة أخرى؛ خالفه: أبو أحمد الزبيري؛ فرواه عن سفيان، عن عمار، عن مسلم البطين من قوله.

أخرجه الطبري (١٠/٣) حدثنا أحمد بن إسحاق، ثنا أبو أحمد الزبيري به.

قلت: وأبو أحمد الزبيري هو: محمد بن عبد الله بن الزبير الكوفيّ: ثقة لكنه كان كثير الخطأ في حديث الثوري، كما قال أحمد.

ثم إن شيخ الطبري أحمد بن إسحاق قد خولف فيه؛ خالفه: يحي بن سعيد القطان، فرواه عن أبي حمد الزبيري، بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قوله. أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (٢/ح٢٦٠١) ثنا يحي به.

قلت: ويحي القطان مقدم على غيره في الثوري، فروايته هنا أصح، ويكون هذا طريق غير الذي نتناوله هنا.

فالصواب والمحفوظ هنا: أبو عاصم عن سفيان عن عمار عن مسلم بن البطين عن سعيد عن ابن عباس، به موقوفًا، كما هنا. **وسنده صحيح.**

وقد توبع أبو عاصم عليه كما في الطريق الثاني عند المصنف؛ تابعه:

١- وكيع بن الجراح: الحافظ الجبل:

أخرجه وكيع في «تفسيره» - كما قال ابن كثير في «تفسيره» (٤٠٩/١) – ومن طريقه: الدارمي في «النقض على المريسي» (٨٩، ٩٤)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٤٩/١)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٥٨٦)، والدارقطني في «الصفات» (٣٧) جميعهم من طرق: عن وكيع عن سفيان، به. وهذا **سند صحيح** كذلك.

٢- عبد الرزاق بن همام الصنعاني: أخرجه في «تفسيره» (٣٠٣٠) قال: أخبرني سفيان به. **وسنده صحيح.**

٣- وعبد الرحمن بن مهدي: أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٥٨٤/٢)، والخطيب في «تاريخه» (٢٥١/٩) من طريق: ابن مهدي عن سفيان، به. **وسنده صحيح.**

تنبيه: وقع عند أبي الشيخ: [عن سليمان] وظنه المحقق سليمان بن كثير العبدي، والحق أنه تصحيف وصوابه: (سفيان) وهو الثوري.

وتوبع سفيان عليه أيضًا؛ تابعه:

- يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق:

أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٥٩٠)، وأبي الشيخ في «العظمة» (٥٥٢/٢) من طريق: إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن عمار الدهني، عن مسلم، به. وهذا **سند حسن.**

- قيس بن الربيع: أخرجه أبي الشيخ في «العظمة» (٥٥٢/٢) وسنده **صالح** في المتابعات.

وهنالك متابعات غير التي ذكرنا، وقد قلت في تحقيق «الرد على الجهمية» (ص٩٧): «وقد توبع الثوري، وسأدع ذكر تلك المتابعات تجنبًا للإطالة، وقد حصل المقصود بما ذكرناه هنا وهو صحة هذا الأثر عن ابن عباس موقوفًا ولهذا الموقوف حكم الرفع فهذا مما لا يُقال بالرأي ولا سبيل إلى الاجتهاد فيه، وفي

وَيُرْوَى عَنْ أَبِي مُوسَى[١] وَأَبِي هُرَيْرَةَ[٢] وَعِكْرِمَةَ[٣] وَأَبِي مَالِكٍ[١].

الواقع فصِحّة هذا الأثر محل إجماع بين أهل السنة والجماعة، قال الإمام الدارمي: «فَهَذَا الَّذِي عَرَفْنَاهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ صَحِيحًا مَشْهُورًا»، كما قد صحّحه إمام الأئمة ابن خزيمة، وغيرهما من الأئمة المتقدمين، والحمد لله رب العالمين».

[١] **منقطع:**

أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٥٣٨/٤) ومن طريقه ابن منده في «الرد على الجهمية» (٢٣)، وأخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٥٨٨، ١٠٢٢)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢٤٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٥٩)، من طرق: عن محمد بن جُحادة، عن سلمة بن كهيل، عن عمارة بن عمير، عن أبي موسى، بنحو حديث ابن عباس.

وأورده السيوطي في «الدر المنثور» (١٧/٢) وزاد عزوه إلى ابن المنذر.

قلت: عمارة بن عمير هذا ليس له ذكر في الرواة عن أبي موسى، ولا في شيوخ سلمة بن كهيل، ولم أجد له رواية عن أبي موسى غير هذه، فإن كان هو التيمي الكوفي فهو ثقة ثبت، لكنه لم يسمع من أبي موسى، فقد مات في خلافة سليمان بن عبد الملك ورأى ابن عمر ولم يسمع منه كما في «التهذيب» وابن عمر مات سنة (٧٣)، وقيل: (٧٤)، ومات أبو موسى قبله، فأبعد ما قيل في وفاة أبي موسى رضي الله عنه أنه مات سنة (٥٣ هـ) وقيل قبل ذلك، والأشهر أنه مات سنة (٥٠ هـ) وعليه فهكذا يكون السند **منقطعًا**.

وقد يكون هو: عمارة بن عمير المترجم في «اللسان» (٥٨/٦) هكذا: عن أم الطفيل بحديث الرؤية لا يعرف ذكره البخاري في «الضعفاء». ثم أفاد الحافظ أن اسمه وقع في ثقات ابن حيان والطبراني في الكبير عمارة بن عامر، فالأقرب أنه الأول والله أعلم، فيكون الأثر **ضعيفًا**؛ لانقطاعه، وقد قال ابن المحب الصامت: «عمارة لم يسمع من أبي موسى»، ويغني عنه ما صح عن ابن عباس فيما تقدم.

[٢] **ضعيف:**

أخرجه ابن مردويه في «تفسيره»، كما في «تفسير ابن كثير» (١/ ٦٨٠) وقال: «رواه ابن مردويه من طريق الحاكم بن ظهير الفزاري الكوفي - وهو متروك - عن السدي، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا، ولا يصح أيضًا». اهـ

[٣] **لم أقف عليه.**

١٥- بَابُ إِثْبَاتِ الْحَدِّ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ[٢]

[١] **حسن:**
أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (١٩٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ح٢٦٠٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٥٧)، عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل، عن السّدّي، عن أبي مالك أنه قال: «الكرسي تحت العرش» وعند بعضهم مطولاً.
وأخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٥٨٩)، قال: حدثني أبي، نا رجل، ثنا إسرائيل، عن السّدّي، عن أبي مالك، به. وعنده زيادة: «وهو واضع رجليه على الكرسي».
قلت: وشيخ أحمد هو عبيد الله بن موسى: وهو كوفيٌ ثقة، وإسرائيل: هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي: ثقة حافظٌ نبيلٌ، وأما السّدّي فهو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة أبو محمد القرشي الكوفي الأعور: تكلم فيه بعض النقاد لكن قال ابن معين: سمعت يحي بن سعيد القطان يقول؛ ما رأيت أحدا يذكر السّدي إلا بخير، وما تركه أحد. وقال ابن عدي: «هو عندي مستقيم الحديث، صدوق لا بأس به»، وخرّج الإمام مسلم حديثه في «صحيحه»، وأخرج له أيضا أصحاب السنن الأربعة. **قلت:** وحديثه عندي حسن ما لم يتفرد أو يخالف، وأبو مالك: هو الغفاري، واسمه غزوان وثقه ابن معين، وابن حبان، وابن سعد، فهذا **سند حسن**؛ لأجل السديّ.
وأخرجه أحمد بن مروان في «المجالسة وجواهر العلم» (٢١) ثنا محمد بن سليمان الواسطي، نا عبيد الله بن موسى العبسي، نا شريك، عن السدي، عن أبي مالك به مطولاً.
قلت: شريك هو: ابن عبد الله النخعي القاضي: سيء الحفظ، وقد خولف شيخ الدينوري في عبيد الله بن موسى، فهذا الوجه وهم، وإن كنت أراه تحريفًا وليس هذا ببعيد والله تعالى أعلى وأعلم.

[٢] وأما "**الحد**" فهي مسألة عظيمة لو كانوا يعلمون! فيفهمها كل من عرف ما بين قول المؤمنين أهل السنة والجماعة وبين الجهمية الملاحدة من الفرق، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.
والناظر إلى هذه المسألة يجد كثيرًا من الناس يطالب أهل السنة والجماعة المثبتين للحد بنص من الكتاب والسنة بلفظ "الحد" ومن طالبهم بهذا لم يعرف قولهم ولا عرف معنى الحد ومرادهم من إثباته، فلم يقل أحد قط من أهل السنة أن الحد صفة من الصفات التي يتصف الله تعالى بها، بل هذا من الإخبار عن الله كما سلف بيانه قريبًا.

١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَارُودِيُّ الْحَافِظُ، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُخَارِقٍ – بنسر –، ثَنَا يحي بْنُ مُعَاذٍ الْغَزَّالُ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ غَيْلَانَ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بن بزيغ عَن روح ابْن الْقَاسِمِ حَدَّثَنِي سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي دُعَائِهِ: «أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ».[١]

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/٤٢): «هذا الكلام الذي ذكره إنما يتوجه لو قالوا: إن له صفة هي الحد، كما توهمه هذا الراد عليهم، وهذا لم يقله أحد ولا يقوله عاقل فإن هذا الكلام لا حقيقة له، إذ ليس في الصفات التي يوصف بها شيء من الموصوفات كما يوصف باليد والعلم؛ صفة معينة يقال لها "الحد"، وإنما الحد ما يتميز به الشيء عن غيره من صفته وقدره كما هو المعروف من لفظ الحد في الموجودات، فيقال حد الإنسان وحد كذا وهي الصفات المميزة له ويقال حد الدار والبستان وهي جهاته وجوانبه المميزة له ولفظ الحد في هذا أشهر في اللغة والعرف العام ونحو ذلك».

ولفظ الحد مأثور عن سلف الأمة وأئمتها كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٥٩١): «وقد ثبت عن أئمة السلف أنهم قالوا لله حد وأن ذلك لا يعلمه غيره وأنه مباين لخلقه وفي ذلك لأهل الحديث والسنة مصنفات».

وقال أيضًا رحمه الله (٣/ ٦٩٦): «وإذا عرفت أصل هذا الكلام فجميع السلف والأئمة الذين بلغهم ذلك أنكروا ما فيه من هذه المعاني السلبية التي تنافي ما جاء به الكتاب والسنة ثم من كان من السلف أخبر بحال الجهمية مثل الذين كانوا يباشرونهم من السلف والأئمة الذين بالعراق وخراسان إذ ذاك فإنهم كانوا أخبر بحقيقة أمرهم لمجاورتهم لهم فإنهم قد يتكلمون بنقيض ما نفوه، وقد يتوقف بعضهم عن إطلاق اللفظ مثل لفظ "الحد" فإن المشاهير بالإمامة في السنة أثبتوه كما ذكره عثمان بن سعيد عنهم وسمّى ابن المبارك».

فذكر شيخ الإسلام أنه قد ثبت عن أئمة السلف والمشاهير بالإمامة في السنة إثبات لفظ الحد، ولمراجعة أقوالهم؛ انظر: «إثبات الحد» للدشتي.

[١] **صحيح** وهذا **إسناد ضعيف:**

١٦- بَابُ إِثْبَاتِ الْجِهَاتِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ[١]

شيخ المصنف هو: أبو الفضل محمد بن أحمد بن محمد الجارودِيُّ، الهرويُّ: قَالَ أبو النَّضْر الفاميّ: «كَانَ عديم النّظير في العلوم، خصوصًا في علم الحِفظ والتّحديث، وفي التَّقَلُّل مِن الدّنيا، والاكتفاء بالقوت، وحيدًا في الورع»، أما شيخه: فلم أجد له ترجمة، ويحيي بن معاذ هو: ابن الحارث الفقيه التستري شيخ الطبراني: قال الدارقطني: يعتبر به. وقال الشيخ أبو الطيب المنصوري: «فيه لين»، وهو ما يُفهم من كلام الدارقطني. وشيخه هو يحي بن غيلان بن عذار الرَّاسِبِي التسترِي: تفرد بتوثيقه ابن حِبَّان حيث ذكره في «ثقاته»، وقال: «مستقيم الحديث». ولذا لخص الحافظ حاله في «التقريب» فقال: «مقبول»؛ أي: إذا توبع وإلا فليّن، فسند المصنف **ضعيف**؛ للعلل المذكورة.

والحديث:

أخرجه مسلم (٦٩٨٨، ٦٩٨٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٢١٢)، وأحمد في «مسنده» (٨٩٦٠)، وابن أبي شيبة (٣١٢٨٤)، وأبو داود (٥٠٥١)، والترمذي (٣٤٠٠)، والنسائي في «الكبرى» (٧٦٢١، ٧٦٦٧)، وابن ماجه (٣٨٧٣)، وابن حبان (٥٥٣٧)، والحاكم في «مستدركه» (٢٠٠٢)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٦٩،١٦٨)، والطبراني في «الدعاء» (٢٦١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١٢)، من طرق: عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ به.

[١] أراد المؤلف – رحمه الله – من هذا التبويب إثبات أن الله تعالى في جهة من خلقه بائن منهم، والشاهد الذي يدل على هذا القول بالحديث الذي استدل به قوله ﷺ: «عن يمين الرحمٰن»، وأراد المؤلف بذلك توكيد مباينة الله تعالى لخلقه والذي يدل على هذا ترتيب الأبواب فإنه بوب أنه تعالى في السماء، ثم باب أنه عزّ وجلّ على العرش، ثم باب ذكر حجاب الله عزّ وجلّ، ثم وضع الله عزّ وجلّ قدمه على الكرسي، ثم باب إثبات الحد لله عزّ وجلّ، ثم ذكر هذا الباب وهو الجهات، وهذه كلها تدل على مباينة الله تعالى لخلقه، وفي هذا كله الرد على الجهمية جميعاً سواء الحلولية أو النفاة، وقد كان جماعة من الأئمة يطلقون القول بأن الله تعالى في جهة العلو ولا يتحرجون من ذلك كهذا الإمام - المؤلف - والجيلاني كما في كتابه «الغنية» والحافظ عبد الغني المقدسي كما في كتابه «الاقتصاد في الاعتقاد»، وغيرهم، وإذا تأملت فإنك تجد هذا يكثر في الحنابلة ومعلوم ما كان يختص به الحنابلة من الرد على الأشاعرة، ولما كان الأشاعرة يوردون شبهاتهم المشهورة في "الجهة" على أنها جهة وجودية تحوي الشيء وتحيط به والله منزه عن ذلك - وليس هو مراد أحد من أئمة السنة قط بل مرادهم

١٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالب أنبا الرفاء، ثَنَا مُبشر بْنُ مُوسَى ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ ثَنَا سُفْيَانُ ثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّوَجَلَّ وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»[(١)].

جميعاً إذا أطلق الجهة أن الله تعالى فوق عرشه فوق سماواته كما وصف نفسه في كتابه وكما وصفه رسوله ﷺ -، جاء شيخ الإسلام ابن تيمية وأوضح الأمر وبينه وحسمه فقال رحمه الله كما في مجموع الفتاوى (٣ /٤١): «وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ فِي النَّصِّ إثْبَاتُ لَفْظِ "الْجِهَةِ" وَلَا نَفْيُهُ كَمَا فِيهِ إثْبَاتُ الْعُلُوِ وَالِاسْتِوَاءِ وَالْفَوْقِيَّةِ وَالْعُرُوجِ إلَيْهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ مَا ثَمَّ مَوْجُودٌ: إلا الخَالِقَ وَالمَخْلُوقَ، وَالْخَالِقُ مُبَايِنٌ لِلْمَخْلُوقِ، سبحانه وتعالى لَيْسَ فِي مَخْلُوقَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَاتِهِ؛ وَلَا فِي ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ.

فَيُقَالُ لِمَنْ نَفَى الْجِهَةَ:

- أَتُرِيدُ بِالْجِهَةِ أَنَّهَا شَيْءٌ مَوْجُودٌ مَخْلُوقٌ؟

فَاَللَّهُ لَيْسَ دَاخِلًا فِي الْمَخْلُوقَاتِ.

- تُرِيدُ بِالْجِهَةِ مَا وَرَاءَ الْعَالَمِ؟

فَلَا رَيْبَ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَالَمِ مُبَايِنٌ لِلْمَخْلُوقَاتِ.

وَكَذَلِكَ يُقَالُ لِمَنْ قَالَ اللَّهُ فِي جِهَةٍ: أَتُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَالَمِ؟ أَوْ تُرِيدُ بِهِ أَنَّ اللَّهَ دَاخِلٌ فِي شَيْءٍ مِنْ الْمَخْلُوقَاتِ؟ فَإِنْ أَرَدْت الْأَوَّلَ فَهُوَ حَقٌّ، وَإِنْ أَرَدْت الثَّانِيَ فَهُوَ بَاطِلٌ».

[(١)] **صحيح:**

شيخ المصنف تقدم برقم (٧): لم أعرفه. والرفاء: هو حامد بن محمد أبو علي: ثقة تقدم (١٥). ومبشر بن موسى: لم أهتد إليه. وعبد الله بن الزبير هو أبو بكر الحميدي شيخ البخاري: ثقة متقن مقدم في سفيان؛ وهو ابن عيينة.

والحديث:

أخرجه الحُميدي في «مسنده» (٥٩٩)، عن سفيان بن عيينة به.

١٧- بَابُ إِثْبَاتِ الْوَجْهِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلّ

١٨- أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَمَّارٍ الْإِمَامُ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيٍّ، ثَنَا حَاتِمُ بْنُ مَحْبُوبٍ، ثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ، ثَنَا سُفْيَان قَالَ: سمعناه مِن ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ رضي الله عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَقَالَ مَرَّةً مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَتَبَارَكَ اللَّهُ تَلَقَّاهُنَّ مَلَكٌ فَضَمَّ عَلَيْهِنَّ جَنَاحَهُ وَقَالَ مَرَّةً تَلَقَّاهُنَّ فَكَتَبَهُنَّ ثُمَّ ضَمَّهُنَّ إِلَى جَنَاحِهِ حَتَّى يحي وَجْهَ رَبِّ الْعَالَمِينَ تَبَارَكَ وَتعَالَى»[(١)].

أخرجه مسلم (٤٧٤٨)، والنسائي (٥٣٧٩)، وفي «الكبرى» (٥٨٨٥)، وابن حبان (٤٤٨٤، ٤٤٨٥)، وأحمد (٦٤٩٢)، وابن أبي شيبة (٣٦٧٤٢)، وحسين المروزي في زوائده على «الزهد» لابن المبارك (١٤٨٤)، من طرق: عن سفيان، به.

وله طريق آخر:

أخرجه أحمد (٦٨٩٧)، والنسائي (٥٩١٧)، وابن أبي شيبة (٣٦٧٤٣)، وعبد الرزاق (٢٠٦٦٤)، من طُرقٍ: عن معمر بن راشد، عن ابن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو، عن رسول الله ﷺ، بنحوه.

قلت: رجح أبو حاتم والنسائي في هذا الوجه أنه موقوف؛ قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١٣٩٣): سئل أبي عن حديث؛ رواه ابن المبارك، عن مَعمَر، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المُسَيب، عن عبد الله بن عَمرو، قال: المقسطون لله في الدنيا يوم القيامة على منابر من نور بين يدي الرَّحمَن، بما أقسطوا في الدنيا.

فقيل لأبي: أليس يرفع هذا الحديث؟ قال: نعم، والصحيح موقوف. اهـ

[(١)] **ضعيف مرفوع:**

شيخ المصنف: يحي بن عمار: إمام ثقة، تقدم (١١). وشيخه: هو الإمام الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني، صاحب كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال»: الإمام العالم الثقة الفذ، قال أبو يعلى الخليلي: «كان أبو أَحْمد عديمَ النظير حفظًا وجلالةً». وشيخه: حاتم بن محبوب

السامي الهروي أبو يزيد: قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: «وكان ثقة صالحًا». وعبد الجبار هو: عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار العطار أبو بكر البصري: ثقة وثقه النسائي وابن حبان وزاد: «وكان متقنًا». وسفيان هو ابن عيينة: الجبل الحافظ. وابن عجلان هو: محمَّد بن عجلان القرشي، أبو عبد الله: حسن الحديث، مدلسٌ. أما عون: فهو عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الذهلي: ثقة حافظ من رجال مسلم يُرسل كثيرًا.

أخرجه ابن المحب الصامت في «الصفات» (٨٩٩) من طريق المصنف به.

قلت: وهذا سند **منقطع؛** فعون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: لم يدرك عم أبيه عبد لله بن مسعو رضي الله عنه، كما نص على ذلك غير واحد من النُقاد، وأيضًا فقد أورد ابن أبي حاتم في «علله» الأثر فقال: عن ابن عجلان، عن عون بن عبد الله، عن أبيه، عن ابن مسعود، لكن جعله موقوفًا، ولم نقف على رواية ابن عجلان هذه.

ولكن رُوي ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفًا من قوله:

أخرجه مسدد في «مسنده» (٣٤٠٦ مطالب)، وابن جرير في «التفسير» (٣٨٣/١٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٣٣/٩/ ح٩١٤٤)، والحاكم في «المستدرك» (٣٥٨٩)، والدارمي في «النقض» (١٧٤)، والبيهقي في «الشعب» (٤٣٤/١)، وفي «الأسماء والصفات» (٦٦٧)، من طرق: عن المسعودي، عن عبد الله بن مخارق، عن أبيه، عن ابن مسعود به.

وأورده السيوطي في «الدر» (٧/ ٨) وزاد نسبته إلى عبد بن حميد وابن المنذر.

قلت: وهذا **سند جيد؛** المسعودي: تقدم (٨): ثقة لكنه اختلط، وتقدم أنه إنما اختلط ببغداد، أما سماع أهل الكوفة والبصرة منه فجيدٌ، وقد رواه عنه هنا: جعفر بن عون: وهو كوفيّ لم يخرج من الكوفة، وأبو نُعيم ونص أحمد على أن سماعه من المسعودي صحيح، وإسحاق بن سليمان الرازي: ثقة كوفي، فسماع ثلاثتهم منه قديم فلا خشية حينئذٍ من روايته. وعبد الله بن المخارق: هو ابن سليم السلمي: ترجمه البخاري في «تاريخه» ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» وأورد عن ابن معين قوله فيه: «مشهور»، وذكره ابن حبان في «ثقاته»، وأبوه: مخارق بن سُليم: مُختلف في صحبته، وأثبت له الذهبي شرف الصحبة. فهذا **سند جيد؛** وابن مخارق من طبقة التابعين الذين يتسامح الأئمة في قبول حديثهم، قال الإمام الذهبي في «ديوان الضعفاء» (ص٢٧٤): «أما المجهولون من الرواة؛ فإن كان الرجل من كبار التابعين، أو أوساطهم احتمل حديثه، وتلقي بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل من صغار التابعين فيُتَأَنى في رواية خبره، ويختلف في ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحرّيه وعدم ذلك، وإن كان الرجل من أتباع

١٨- بَابُ إِثْبَاتِ الصُّورَةِ لَهُ عَزَّوَجَلَّ

١٩- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَارُودِيُّ، أَنْبَا الطَّبَرَانِيُّ، ثَنَا الدَّبَرِيُّ (ح)

وَأَنْبَأَ يَحْيَى بْنُ عَمَّارٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَنَاحٍ، ثَنَا إسحاق ابْن إِبْرَاهِيمَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ (ح)

وأَنْبَأَ أَبُو يَعْقُوبَ ثَنَا جدي ثَنَا حَاتِم [بْن مَحْبُوبٍ][(١)] ثَنَا سَلَمَةُ قَالُوا ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنْبَأَ مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ هَذَا مَا حَدثنَا أَبُو هريرة رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَيه السَلَام عَلَى صُورَتِهِ طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا»[(٢)].

التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخبره سيما إذا انفرد به»، وبنحوه قال المعلمي اليماني رحمه الله. انظر: «التنكيل» (٢٥٥/١).

كما أن الأثر يشهد له ما أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٦٨/٤)، من طريق عون بن عبد الله بن عتبة، عن أبيه، عن ابن مسعود بنحوه. وأورده البخاري في «خلق أفعال العباد» (٧٨) مُعلقًا بصيغة الجزم، وعزاه السيوطي في «الدر» (٨/٧)، والشوكاني في «فتح القدير» (٣٩٤/٤) لعبد بن حميد وابن المنذر عن ابن مسعود.

فالحاصل: أن هذا الأثر **حسن موقوف** إن شاء الله تعالى، **ولا يثبت** مرفوعًا، والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) في المطبوع والمخطوط: [حاتم وابن محبوب] وهو خطأ.

(٢) **حديث متفق عليه:**

شيخ المصنف: صالح تقدم (١٦). وشيخه: هو الإمام الكبير سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني الحافظ المصنف صاحب «المعاجم» الثلاثة: ثقة حافظ مُحدّث. وشيخه هو: إسحاق بن إبراهيم بن عباد الصنعاني الدبري: قال الدارقطني: «صدوقٌ، وما رأيت فيه خلاف»، قيل له: يدخل في الصحيح، قال: «إي والله». وسماعه مِنْ عبد الرَّزَّاق صحيح. وانظر: «السير» (١٣/ ٤١٦).

وشيخ الهروي في السند الثاني: هو أبو زكريا: ثقة تقدم (١١). وشيخه: محمد بن إبراهيم بن محمد بن جناح أبو أحمد البستي: ترجمه الخطيب في «تاريخه» ولم يورد فيه جرحًا ولا تعديلاً. وإسحاق بن

إبراهيم هو: ابن إسماعيل بن عبد الجبار أبو محمد البستي القاضي: ثقة ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «أحد النبلاء المحدثين، والعقلاء المتقنين». وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: «كان متقنًا، نبيلًا، عاقلًا». وقال ابن حجر في «المنتبه»: «حافظ».

وشيخ المصنف في السند الثالث: هو إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن السرخسي ثم الهروي، أبو يعقوب القرّاب: أحد الأئمة الحفاظ، الفقهاء وله تصانيف. أما جده: فلم أجد من ترجمه. وشيخه هو: حاتم بن محبوب الساي أبو يزيد الهروي: ترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام» وقال: «وكان ثقة صالحًا». وسلمة: هو ابن شبيب الحَجْري المسْمَعي أبو عبد الرحمن النيسابوري: ثقة من رجال الجماعة غير البخاري.

والحديث:

أخرجه معمر في «الجامع» (١٩٤٣٥)، وعنه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٠٤٨٦ التأصيل)، ومن طريقه: أخرجه البخاري (٢٥٥٩، ٣٢٢٦، ٦٢٢٧)، وفي «الأدب» (٩٧٨)، ومسلم (٢٨٤)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٤٤)، وابن حبان (٦١٦٢)، وابن منده في «التوحيد» (٥٦٨)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧١١، ٧١٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٣٦)، من طرق: عن عبد الرزاق عن معمر به. وهو **صحيح متفق عليه**.

قال ابن منده: «وَهَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ بِاتِّفَاقٍ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرَفَةِ بِالْأَثَرِ».

وله طرق أخرى عن أبي هريرة نُشير إليها سريعًا:

أخرجه مسلم (٢٦١٢)، والحميدي (١١٢١)، وابن حبان (٥٦٠٤، ٥٦٠٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٣٨)، وغيرهم من طرق: عن الأعرج عن أبي هريرة.

وأخرجه مسلم (٢٦١٢)، وأحمد (٩٩٦٢)، والطيالسي (٢٥٥٨)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (١٣١)، من طرق: عن همام، عن قتادة، عن أبي أيوب، عن أبي هريرة، به. واسم أبو أيوب: يحيى بن مالك المراغي.

وأخرجه أحمد (٧٤٢٠، ٩٦٠٤)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٧٢، ١٧٣)، والحميدي (١١٢٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥١٩، ٥٢٠)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٣٧، ٣٨، ٣٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٧١٠)، والآجري في «الشريعة» (٧٢٣، ٧٢٤)، والدارقطني في «الصفات» (٤٤، ٤٦)، وأبو عبد الدقاق في «رؤية الله» (٥٣٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٣٩)، من طرق: عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، به. **وسنده حسن**.

وله شواهد عن جماعة من الصحابة غير أبي هريرة، غير أننا نكتفي بما ذُكر، ولله الحمد.

استدل المؤلف رحمه الله تعالى بهذا الحديث على إثبات **الصورة** لله عزّ وجلّ، وهذا الحديث كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٣٧٣): «هذا الحديث لم يكن بين السلف من القرون الثلاثة نزاع في أن الضمير عائد إلى الله فإنه مستفيض من طرق متعددة عن عدد من الصحابة وسياق الأحاديث كلها يدل على ذلك».

فالضمير عائد فيه إلى الله تعالى كما أجمع السلف على ذلك وقد جاء مؤكداً ذلك في حديث آخر وهو من حديث ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً «لا تُقَبِّحُوا الوَجْهَ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلى صُورَةِ الرَّحْمَنِ».

وقد استشكل جماعة من المتأخرين هذا الحديث ولم يعجبهم القول به، وما أحسن قول ابن قتيبة رحمه الله في «تأويل مختلف الحديث» (ص٣٢٢): «وَالذِي عِنْدِي - وَاللَّهُ تَعَالى وأَعْلَمُ - أَنَّ الصُّورَةَ لَيْسَتْ بِأَعْجَبَ مِنَ الْيَدَيْنِ، وَالْأَصَابِعِ، وَالْعَيْنِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْإِلْفُ لِتِلْكَ، لِمَجِيئِهَا فِي الْقُرْآنِ، وَوَقَعَتِ الوَحْشَةُ مِنْ هَذِهِ، لِأَنَّهَا لَمْ تَأْتِ فِي القُرْآنِ، وَنحْنُ نُؤْمِنُ بِالجَمِيعِ، وَلا نَقُولُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ بِكَيْفِيَّةٍ وَلَا حَدٍّ».

وقد ثبتت الصورة في أحاديث غير هذا؛ منها ما رواه البخاري (٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة أن الناس يرون ربهم يوم القيامة، وفيه: «فيأتيهم الله تعالى في صورته التي يعرفون»، وثبتت في غير حديث.

ومما يحسن التنبيه له هاهنا وهو مما توهمه البعض أن إعادة الضمير إلى الله تعالى في الحديث يلزم منه وقوع القول عليه سبحانه وتعالى بأن طوله ستين ذراعاً أيضاً كما في نص الحديث، وهذا فهم مغلوط ليس بصحيح لأنه ليس ظاهر الحديث أصلاً إذ النبي ﷺ قال: «خلق الله آدم على صورته» ومعلوم أن الطول ليس داخلاً في مسمى الصورة لغة فلفظ الحديث يدل أن الاشتراك وقع في الصورة فقط وأما الطول فهو يعود لآدم عليه السلام فحسب، ويبين ذلك شيخ الإسلام فيقول في «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٥٣٠):

«ليس هذا ظاهر الحديث ومن زعم أن الله طوله ستون ذراعًا وزعم أن هذا ظاهره أو حمله عليه فهو مفترٍ كذاب ملحد، فإن فساد هذا معلوم بالضرورة من العقل والدين كما تقدم، ومعلوم أيضًا عدم ظهوره من الحديث فإن الضمير في قوله: "طوله" عائد إلى آدم الذي قيل فيه: "خلق آدم على صورته" ثم قال: طول آدم ستون ذراعًا فلما خلقه قال له: "اذهب إلى أولئك النفر من الملائكة"، فهذه الضمائر كلها عائدة إلى آدم وهذا منها أيضًا، فلفظ "الطول" وقدره ليس داخلًا في مسمى "الصورة" حتى يقال إذا قيل "خلق الله آدم على صورته" وجب أن يكون على قدره وطوله، بل من المعلوم أن الشيئين المخلوقين قد يكون أحدهما على صورة الآخر مع التفاوت العظيم في جنس ذواتهما وقدر ذواتهما،

١٩- بَابُ إِثْبَاتِ الْعَيْنَيْنِ لَهِ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ

٢٠- حَدَّثَنَا الْحَاكِمُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْدِيُّ الْإِمَامُ، إِمْلَاءً ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْمَاطِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ (ح)

أَنْبَأَ أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ أَنْبَأَ حَامِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْأَشَجُّ ثَنَا دَاوُدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ثَنَا شُعْبَةُ (ح)

وَأَنْبَأَ عَبْدُ الْجَبَّارِ ثَنَا ابْنُ مَحْبُوبٍ ثَنَا أَبُو عِيسَى ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ حَذَّرَ أُمَّتَهُ الْأَعْوَرَ الْكَذَّابَ أَلَا إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنَّ رَبَّكُمْ عَزَّوَجَلّ لَيْسَ بِأَعْوَرَ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ ك. ف. ر»[1] لَفْظُ غُنْدَرٍ.

وقد تظهر السموات والقمر في صورة ماء أو مرآة في غاية الصغر ويقال هذه صورتها مع العلم بأن حقيقة السموات والأرض أعظم من ذلك بما لا نسبة لأحدهما إلى الآخر ..». اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق (ص١٤٢٩): «وَمِنْ هَذَا حَدِيثُ الصُّورَةِ وَقَوْلُهُ: «خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ» لَمْ يُرِدْ بِهِ تَشْبِيهَ الرَّبِّ وَتَمْثِيلَهُ بِالمَخْلُوقِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ تَحْقِيقَ الوَجْهِ وَإِثْبَاتَ السَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالكَلَامِ صِفَةً وَمَحَلًّا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

[1] **متفق عليه:**

شيخ المصنف: ثقة، وشيخه: مجهول الحال. تقدما (١٣). وشيخه هو: أبو عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى بن ضريس، البجلي، الرازي، صاحب «فضائل القرآن»: ثقة، قال أبو يعلى الخليلي: «ابن الضريس ثقة، وهو محدث ابن محدث، وجده يحيى بن الضريس من أصحاب سفيان الثوري». وشيخه: أبو الوليد الطيالسي: الإمام المشهور صاحب «المسند».

٢٠- بَابُ إِثْبَاتِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ

وأحمد بن حمدان الشاركي شيخ المصنف في السند الثاني: مجهول الحال. تقدم مرارًا. وحامد بن محمد هو الرفاء: ثقة تقدم مرارًا كذلك. ومحمد بن صالح الأشج: هو الهمداني: أورده ابن حبان في «ثقاته»، وقال: «يخطئ». وشيخه: لم أجد له ترجمة.

وشيخه في السند الثالث: هو عبد الجبار بن محمد الجراحي وشيخه محمد بن محبوب: كلاهما ثقة. تقدما (٦). وشيخه: هو الترمذي الإمام. تقدم (٦) كذلك. وشيخه هو: محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي أبو بكر الحافظ المعروف ببُندار: ثقة من رجال الجماعة. ومحمد بن جعفر: هو غندر: ثقة من أوثق الناس في شعبة إن لم يكن أوثقهم فيه، والله أعلم.

والحديث:

أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢٠٧٥)، عن شعبة، به. ومن طريقه أخرجه أبو داود (٤٣١٦)، وأبو يعلى (٣٢٦٥)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (١٢٧٧٧)، وحنبل بن إسحاق في «الفتن» (٣٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٧٩)، والمصنف هنا في السند الأول.

وأخرجه الترمذي (٢٢٤٥)، عن بُندار، بسنده كما هنا. ومن طريقه المصنف في السند الأخير. وأخرجه مسلم (٢٩٣٣) عن بُندار ومحمد بن المثنى كلاهما عن محمد بن جعفر غندر، به.

وأخرجه أحمد (١٢٧٧٠)، وأبو داود (٤٣١٧)، وأبو يعلى (٣٠١٧) من طريق محمد بن جعفر، به.

وأخرجه البخاري (٧٤٠٨)، عن حفص بن عمر، وفي (٧١٣١)، عن سليمان بن حرب، كلاهما عن شعبة به.

وله طرق أخرى عن شعبة، به.

وقد توبع شعبة: تابعه: سعيد بن أبي عروبة: أخرجه أحمد (١٣٤٣٨) وسنده **صحيح** وسعيد هو أثبت أصحاب قتادة.

الاستدلال بهذا الحديث على إثبات العينين لله عزّ وجلّ هو استدلال على طريق اللازم، وهو استدلال صحيح سليمٌ من حيث اللغة؛ إذ العور في اللغة هو في إحدى العينين كما قال الخليل بن أحمد في «العين» (٢/ ٢٣٦)، فالذي ليس بأعور هو بصيرٌ ذو عينين اثنتين، ولا عبرة بالجهمية وأفراخهم فإن إجماع أهل السنة منعقد على إثبات العينين لله عزّ وجلّ كما دل على ذلك الكتاب والسنة.

وقال الإمام الدارمي في «نقضه» (ص١٠٨): «ذكر رَسُولُ الله ﷺ الدَّجَّالَ فَقَالَ: «إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»، وَالعَوَرُ عِنْدَ النَّاسِ ضِدُّ البَصَرِ، وَالأَعْوَرُ عِنْدَهُمْ ضِدُّ البَصِيرِ بِالعَيْنَيْنِ».

٢١- أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عمار الإمام، أَنا ابْن جناح[١]، ثَنَا إِسْحَاقُ (ح)

وَأَنْبَأَ ابْنُ الْفَضْلِ الزَّاهِدُ، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ، أَنْبَأَ جَدِّي قَالَا: ثَنَا ابْن الْمقري، ثَنَا أَبِي، ثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ عِمْرَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو يُونُسَ سُلَيْمُ بْنُ جُبَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ – رضي الله عنه – يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾؛ وَوَضَعَ إِبْهَامَهُ عَلَى أُذُنِهِ وَالَّتِي تَلِيهَا عَلَى عَيْنَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقْرؤهَا وَيَضَع إصبعيه عَلَيْهِمَا»[٢]. لَفْظُ ابْنِ خُزَيْمَةَ.

---

[١] تحرف في المطبوع إلى: [ابن صباح] والصواب ما أثبتناه.

[٢] **صحيح:**

شيخ المصنف: الإمام أبو زكريا يحي بن عمار: ثقة تقدم (١١). وشيخه هو: محمد بن إبراهيم بن جناح: مجهول الحال. تقدم (١٩). وشيخ المصنف في السند الثاني: محمد بن الفضل الطائي: مجهول الحال. تقدم (١٠). وشيخه: محمد بن الفضل أبو طاهر حفيد إمام الأئمة: صدوق قال الحاكم: «مرض وتغيّر بزوال عقله فِي سنة أربع وثمانين، ثم قصدتُه بعد ذَلِكَ للرواية، فوجدته لا يَعْقِل»، وتعقبه الذهبي فقال: «ما أراهم سمعوا منه إلا في حال وعيه، فإن من زال عقله كيف يمكن السماع منه، بخلاف من تغير ونسي وهرم». وجده: هو إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة صاحب «الصحيح»، وابن المقرئ: هو: هو: محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ: ثقة.

والحديث:

أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (٩٨/١)، وعنه ابن حبان (٢٦٥)، من طريق: محمد بن يحيى الذهلي، عن عبد الله بن يزيد المقرئ به. **وسنده صحيح**، المقرئ: ثقة وثقه أحمد وابن معين، وسليم بن جبير أبو يونس المصري: وثقه النسائي وابن حبان.

٢١- بَابُ إِثْبَاتِ الْيَدَيْنِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ

٢٢- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ [السَّرْخَسِيّ][(١)]، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقُرَشِيُّ، ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدِّرَامِي، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ آدَمَ عليه السلام – كَانَ يُسَبِّحُ بِتَسْبِيحِ الْمَلَائِكَةِ وَيُصَلِّي بِصَلَاتِهِمْ حِينَ هَبَطَ إِلَى الْأَرْضِ لِطُولِهِ وَقُرْبِهِ إِلَى السَّمَاءِ فَوَضَعَ اللَّهُ يَده عَلَيْهِ فطأطأت إِلَى الْأَرْضِ سَبْعِينَ ذِرَاعًا.[(١)]

وأخرجه أبو داود (٤٧٢٨)، والحاكم (٦٣)، والدارمي في «النقض» (٥٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٨٧)، وابن المنذر في «التفسير» (١٩٢٣)، وحفص بن عمر في «جزء قراءات النبي» (٣٣)، وابن منده في «التوحيد» (٤٠١، ٤١٩)، وابن بطة في «الإبانة» (٧/ ح ٨٧)، والطبراني في «الأوسط» (٩٣٣٠)، وابن مردويه في «تفسيره» – ذكره ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٥١٦) – واللالكائي في «شرح الأصول» (٦٨٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٩٦)، من طرق: عن عبد الله بن يزيد المقرئ، به.

والحديث صححه الحاكم، وابن حبان، واللالكائي، والألباني، وشيخنا مصطفى العدوي، وقوى الحافظ سنده.

وقد ثبت في غير حديث عن النبي ﷺ أنه كان يشير بيده إشارة حسية إلى المعهود المعروف من اللفظ في اللغة عند ذكر صفات الرب تبارك وتعالى للتوكيد على أن هذه الصفات ثابتة لله تعالى على الحقيقة، ومنها هذا الحديث، وقد بيّن ذلك أئمة أهل السنة والجماعة.

كما قال عبد الله بن يزيد المقرئ: «يعني: إنَّ اللهَ سميعٌ بصيرٌ؛ يعني: أنَّ للهِ سَمْعًا وبَصَرًا».

وقال الإمام اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣/ ٤٠٧): «وأشارَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمّا قَر ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ فَوَضَعَ إِصْبَعَهُ الدُّعاءَ وإِبْهامٌ عَلى عَيْنِهِ وأُذُنِهِ –يَعْنِي– أَنَّهُ سَمِيعٌ بِسَمْعٍ بَصِيرٌ بِبَصَرٍ».

فمراد النبي ﷺ من وضعه إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه عندما قرأ قوله تعالى: ﴿إن الله كان سميعاً بصيراً﴾ بيان إثبات صفتي السمع والبصر حقيقة لله عزّ وجلّ لا مجازاً.

ولذلك قال أبو داود السجستاني عقب روايته لهذا الحديث: «وهَذا رَدٌّ عَلى الجَهْمِيَّةِ».

(١) في المطبوع: [السمعاني]، وهو تصحيف.

[(١)] **ضعيف:**

شيخ المصنف هو: عبد الرحمن بن أحمد: أبو سعيد السَّرْخَسيّ: ترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٩/ ٣٧٨)، وقال فيه: «سمع: محمّد بن إسحاق القُرشيّ صاحب عثمان بن سعيد الدّارميّ. روى عنه: أبو إسماعيل الأنصاريّ» ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً. وشيخه: هو: محمد بْن إِسْحَاق بْن إِبْرَاهِيم الْقُرَشِيّ الهَرَويّ: ترجمه الذهبي كذلك (٧/ ٨٠٦)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً. وشيخه: هو الإمام الجليل عثمان بن سعيد الدارمي: تقدم (٢). وشيخه: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُسْلِمٍ الجُهَنِيُّ، أَبُو صَالِحٍ المِصْرِيُّ، كَاتِبُ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ: فيه مقال من قبل حفظه. وشيخه: يحيى بن أيوب الغافقي أبو العباس المصريُّ: سيء الحفظ، كما قال أحمد وغيره. وابن جُرَيْجٍ: هو عَبْدُ المَلِكِ بنُ عبد العزيز بن جُرَيجٍ: فقيه فاضل، وكان يُدَلِّسُ وَيُرْسِلُ.

والحديث:

أخرجه ابن المحب الصامت في «الصفات» (٩٠٠)، من طريق: المصنف رحمه الله بسنده.

قلت: وهذا سند **ضعيف**؛ لضعف عبد الله بن صالح، وشيخه، ولتدليس ابن جريج: وتدليسه قبيح؛ حيث كان لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، قاله الدارقطني.

وقد خولف ابن جُريج فيه عن عطاء؛ خالفه: طلحة بن عمرو: فرواه عن عطاء عن ابن عباس موقوفًا عليه:

خرجه ابن أبي شيبة في «العرش» (٣٩)، والأزرقي في «أخبار مكة» (٣٦/١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٠٠٩)، من طرق: عن طلحة بن عمرو، عن عطاء عن ابن عباس، به موقوفًا عليه.

قلت: طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي صاحب عطاء: متروك الحديث، تركه أحمد، والنسائي، وغيرهما. وقال البخاري: «ليس بشيء، كان يحيى بن معين سيئ الرأي فيه»، وضعفه أبو داود وعلي بن المديني، وابن سعد، وزاد الأخير: جدًا. وعليه فروايته هذه منكرة، والله أعلم.

ولكن وجدنا له متابع:

وذلك فيما أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٣١)، وإبراهيم الحربي في «غريب الحديث» (٢/ ٧٤٩)، من طُرقٍ: عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، بنحوه، موقوفًا عليه.

قلت: عليّ بن زيد بن عبد الله بن زهير ابن جدعان: عامة النقاد على تضعيفه، وشيخه ابن مهران: فيه لين.

وفيما أخرجه ابن جرير الطبري في «تاريخه» (١/١٢٤)، من طريق: هشام بن محمد، قال: أخبرني أبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، به.

٢٢- بَابُ إِثْبَاتِ خَلْقِ آدَمَ عَلَيه السَلَام بِيَدِهِ

٢٣- أخبرنَا مُحَمَّد بن عَلِيّ البتي، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، ثَنَا عُثْمَان بن سعيد الدِّرَامِي، ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بريدة، عَن يحي بن يعمر وَحميد بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، أنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ[1].

قلت: وهذا سند **ظلمات** بعضها فوق بعض؛ هشام بن **محمد** بن السائب الكلبي: إخباري تالف مشهور، قال أحمد: «كان صاحب سمرٍ، ونسبٍ، ما ظننتُ أن أحدًا يُحدِّثُ عنه»، وتركه الدارقطنيُّ وغيره. وأبوه هو: محمد بن السائب الكلبي: كذاب رافضي ساقط، قال البخاري: تركه القطان وابن مهدي.

وقال الجوزجاني: كذاب ساقط، وقال ابن حبان: «وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه، روى عن أبي صالح التفسير، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس، لا يحل الاحتجاج به». وقال سفيان الثوري: «قال لنا الكلبي: ما حدثت عن أبي صالح، عن ابن عباس، فهو كذب، فلا تروه». وقال أبو نعيم الأصبهاني: «محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح أحاديثه موضوعة». وكذبه زائدة وابن معين وجمع من النقاد، وتركه الدّارَقُطْنِيّ.

وأبو صالح مولى أم هاني بنت أبي طالب اسمه: باذام، فيه كلام كثير والصواب فيه أنه ضعيف الحديث.

فتبيّن بذلك أن هذا الحديث بكل طرقه لا يثبت مرفوعًا ولا موقوفًا، والله أعلم.

[1] **صحيح:**

شيخ المصنف: لم أجد له ترجمة. وشيخه: مجهول الحال. تقدم (٢٢). والدارمي هو: عثمان بن سعيد الإمام المصنف: (٢). وشيخه: سُلَيْمَان بن حَرْب الأزدي: ثقة ثبت. حماد بن زيد بن درهم الأزديّ: أبو إسماعيل، البصريُّ: الطود الأشم الثقة الثبت الحجة المُكثِر.

والحديث:

خرجه البزار (٢١٤٦ كشف)، ومحمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (٣٦٦)، والفريابي في «القدر» (١١٨، ٢٠٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١١٩/١)، من طُرق: عن حماد بن زيد، عن مطر الوراق، به.

قلت: مطر الوراق: ضعيف، لكنه مُتابع:

أخرجه ابن منده في «الإيمان» (١١، ١٢)، وابن البحتري في «منتقى من السادس عشر من أماليه» (٥٩)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (١١٦٤١)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٠٣٧)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (١٨٦)، وقوام السنة في «الحجة في بيان المحجة» (٢٤٩)، من طرق: عن المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن يحي بن يعمر عن ابن عمر قال: حدثني عمر، بنحوه. وعند بعضهم مطولاً.

قلت: وهذا **سند صحيح؛** وقد أورد مسلم سنده في «صحيحه» (٤) ولم يسق لفظه، وكأنه أشار إلى هذا الحديث، والله أعلم.

وله طرق أخرى عن عمر:

أخرجه البخاري في «تاريخه» (٣٣٠)، وأبو يَعلى (٢٤٤)، والفريابي في «القدر» (١١٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٥٨)، عبد الملك بن الصباح المسمعي، قال: أخبرنا عمران، عن الرديني بن أبي مجلز، عن يحي بن يَعمَر، عن ابن عمر، به.

قلت: الرديني بن أبي مجلز: - واسم أبي مجلز: لاحق بن حميد -: ترجمه البخاري، وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، وتفرد ابن حبان بتوثيقه فمثله في عداد المجهولين، لكن حديثه هنا صالح لأنه في المتابعات والشواهد، والله أعلم.

وأخرجه ابن وهب في «القدر» (٣)، ومن طريقه: أبو داود (٤٧٠٢)، وأبو يعلى (٢٤٣)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٣٤٦)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (٢٩٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٤٣) والفريابي في «القدر» (١١٧)، وأبو بكر النجاد في «الرد على من يقول القرآن مخلوق» (٣٠، ٤٤) والآجري في «الشريعة» (١٨٥، ٣٥٢، ٣٥٣، ٦٨٢)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (٥٧ بتحقيقنا)، وفي «التوحيد» (٥٧٣) واللالكائي في «الاعتقاد» (٥٥١) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤١١)، وفي «القضاء والقدر» (٢٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٨/ ١٣، ١٤) وإسماعيل الأصبهاني في «الحجة» (٧٠، ١٩٥)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٠٨/١٠)، من طرق: عن ابن وهب، عن هشام بن سعد المدني عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مرفوعًا، بنحوه.

قلت: وهذا **سند حسن؛** رجاله ثقات، سوى هشام بن سعد: فضعيف، لكنه أثبت الناس في زيد بن أسلم كما قال أبو داود، فهذا **سند حسن**، والله أعلم.

٢٤- وَأَنْبَأَ أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُرَيْشٍ، ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ، أنبأ الْقَعْنَبِيُّ: فِيمَا قَرَأَ عَلَى مَالِكٍ وَيَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه[1].

فتبيّن بذلك صحة الحديث من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وله شواهد يأتي تخريجها إن شاء الله.

[1] **متفق عليه:**

شيخ المصنف لم أهتد إليه. وابن قريش والدارمي: تقدموا. والقعنبي هو: عبد الله بن مسلمة بن قعنب، القعْنبِي الحَارِثِيّ أَبُو عبد الرَّحْمَن البَصْرِيّ: ثقة حافظ عابد، كَانَ ابْن معِين وَابْن المَدِينِيّ لا يقدمان عَلَيْهِ فِي المُوَطَّأ أحدًا. وابن بُكير هو: يحيى بن عبد الله بن بكير، المَخْزُومِي مَوْلاهُم المْصْرِيّ: ثقة في الليث وتكلم أهل العلم فيه بسبب سماعه الموطأ بعرض حبيب كاتب مالك كما قال مسلمةُ بن قاسم، حتى ضعفه النسائي، فتعقبه الإمام الذهبي فقال: «كان – يعني ابن بكير – غزير العلم، عارفًا بالحديث وأيام الناس، بصيرًا بالفتوى، صادقًا ديِّنًا، وما أدري ما لا ح للنسائيِّ منه حتى ضعّفه، وقال: مرّةً: ليس بثقةٍ، وهذا جرحٌ مردودٌ، فقد احتج به الشيخان، وما علمتُ له حديثًا منكرًا حتى أوردُهُ» اهـ من «السير» (١٠/ ٦١٤). ومالك: هو ابن أنس: نجم السنن وإمام دار الهجرة.

والحديث:

أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٦١٦ رواية يحي)، (١٨٧٢ رواية الزهري)، ومن طريقه: مسلم (٦٨٣٦)، وابن حبان (٦٢١٠)، والآجري (٣٥٥)، والجوهري في «مسند الموطأ» (٥٥٨)، من طريق: مالك، به.

وقد توبع مالك: تابعه: سفيان بن عيينة

أخرجه البخاري (٦٦١٤)، والحميدي في «مسنده» (١١٤٩)، من طريق سفيان، عن أبي الزناد، به.

وله طرق أخرى عن أبي هريرة:

أخرجه البخاري (٣٤٠٩، ٧٥١٥)، ومسلم (١٥/٢٦٥٢)، من طريق: ابن شهاب، عن حُميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة به.

وأخرجه البخاري (٤٧٣٦)، ومسلم (١٥/٢٦٥٢)، من طريق: أيوب بن النجار، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به.

٢٥- وَأَنْبَأَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَارِسِيُّ، أَنْبَأَ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى، أَنْبَأَ الْحسن بن سعيد، ثَنَا أَبُو بَكْ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي هَارُون اسْمُهُ: عُمَارَةُ بْنُ جُوَيْنٍ الْعَبْدِيُّ بَصْرِيٌّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى – عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ الَّذِي خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَأَسْكَنَكَ جَنَّتَه؟...لَفْظُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ»[1].

وأخرجه البخاري (٦٦١٤)، ومسلم (٦٨٣٥)، من طُرقٍ: عن عَمرو بن دينار، عن طاووس بن كَيْسان، عن أبي هريرة، به.

وأخرجه البخاري (٤٧٣٦)، ومسلم (٦٨٤١)، من طرق: عن محمد بن سِيرين، عن أبي هريرة، به.

وأخرجه مسلم (٦٨٤٠)، وعبد الرزاق (٢٠٠٦٨)، وأحمد (٨١٥٨)، من طريق: عبد الرزاق، عن معمر، عن همام بن مُنَبِّه، عن أبي هريرة، به.

وأخرجه أحمد (٩٩٨٩، ٩٩٩٠)، وإسحاق (١١٩)، وأبو يعلى (١٥٢٨)، والبزار (٩٤٨٦)، والطبراني في «الكبير» (٢/رقم ١٦٦٣)، واللالكائي (٣٦٧)، من طرق: عن حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن أبي هريرة، به. **وسنده صحيح**.

وله طرق أخرى غير التي ذكرنا، وله شواهد عن جماعة من الصحابة، والله تعالى أعلى وأعلم.

[1] **ضعيف جدًا من هذا الوجه، وصح موقوفًا:**

شيخ المصنف: مجهول الحال: تقدم (٧). وشيخه هو: أبو الحسن علي بن عيسى بن محمد بن المثنى الماليني: ترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢٦/ ٤٤٣) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولكن وجدت الخطيب قد وثقه في «تاريخه» (٣١٣/٤). والحسن بن سعيد: يغلب على ظني أنه تصحيف وأن صوابه: الحسن بن سفيان: هو النسوي الإمام الثقة. وأبو بكر بن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن إبراهيم الكوفي: ثقة ثبت. وشريك هو: ابن عبد الله النَّخعِيّ أبو عبد الله الكوفي القاضي: ضعيف سيء الحفظ.

والحديث:

أخرجه عبد بن حميد (٩٥٠ المنتخب)، من طريق: أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد به.

قلت: وهذا سند **واهٍ**؛ عُمارة بن جوَين أَبو هارون العَبدي البَصري: تالفٌ متروك، كذّبه حماد بن زيد والجوزجاني، وابن معين في رواية، وقال شعبة: «لئن أقدم فتضرب عنقي أحب إليَّ من أن أحدث عن

٢٣- بَاب خلق الله الفردوس بِيَدِهِ

أبي هارون». وتركه النسائي وأحمد ويحي القطان والحاكم أبو أحمد. وضعفه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان في رواية.

وله طريق أخرى عن أبي سعيد:

أخرجه البزار (٢١٤٧ كشف)، وأبو بكر النجاد في «الرد على من يقول القرآن مخلوق» (٤٦)، وابن بشران في «الأول من أماليه» (٨٥٩)، من طريق: الفضل بن موسى، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، به.

قلت: وهذا سند ظاهره الصحة؛ ولكن الفضل بن موسى وإن كان ثقة لكن قال ابن المديني: «له مناكير». وأحسب هذا أحدها

وقد توبع الفضل بن موسى: تابعه: أبو معاوية الضرير، عن الأعمش، مرفوعًا: إلا أنه قال: عن أبي هريرة أو أبي سعيد. أخرجه البزار (٢١٤٧ كشف).

قلت: أبو معاوية واسمه محمَّد بن خازم الضرير من أثبت الناس في الأعمش، لكنه هنا تشكك، وهذا الحديث معروف من رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة. أخرجه أحمد (٩١٦٥)، والترمذي (٢١٣٤)، والنسائي في «الكبرى» (١١٠٦٥)، وابن حبان في «الصحيح» (٦١٧٩)، وغيرهم.

وقد جاء هذا الأثر عن أبي سعيد الخدري موقوفًا:

أخرجه أبو يعلى (١٢٠٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٤٨)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٥٣/١)، من طُرقٍ: عن وكيع: عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد، بنحوه موقوفًا عليه.

قال ابن خزيمة: «هذا الإسناد صحيح لا شك فيه».

وتوبع وكيع؛ تابعه: عبد الله بن داود الخُرَيبي عن الأعمش، به موقوفًا. أخرجه النجاد (٢٢).

قلت: ووكيع: هو الجبل الأشم الثبت الحجة. وعبد الله بن داود الخريبي: من الأثبات، فروايتهما عندي أحق بالصواب، وإما يكون كلا الوجهين ثابت عن الأعمش، والنفس تركن إلى الأول والله أعلم.

ولا شك أن مثل هذا لا سبيل فيه إلى الاجتهاد البشري وإنما قاله أبو سعيد عن علم معصوم – رسول الله ﷺ –، فيكون له حكم الرفع، والله تعالى أعلى وأعلم.

٢٦- حَدثنَا الإمام [عُمَر][(١)] بْنُ إِبْرَاهِيمَ - إِمْلَاءً - أَنْبَأَ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ، ثَنَا أَبُو يَحْيَى [الْسَاجِي][(٢)]، أَنْبَأَ أَحْمَدُ بن عَمْرو ابْن السَّرْح.

وَأَنْبَأَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُور بن الْحُسَيْن بْنِ العَالِ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ - بأسفراين -، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ (رَاشِدِ)[(٣)] بْنِ سَعْدٍ - بِمِصْرَ -، ثَنَا أَحْمد بن عَمْرو بن السَّرْح، ثَنَا خَالِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْمَهْرِيُّ أَبُو الرَّجَاءِ الْمِصْرِيُّ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّوَجَلّ - خَلَقَ الْفِرْدَوْسَ بِيَدِهِ وَحَظَرَهَا عَلَى كُلِّ مُشْرِكٍ وَمُدْمِنِ خَمْرٍ سِكِّيرٍ»[(٤)].

---

(١) في المطبوع: [عثمان] وهو تصحيف.

(٢) وقع في المطبوع: [العالي] وهو تصحيف.

(٣) كذا في الأصول، والصواب: [رشدين] كما في ترجمته.

(٤) **ضعيف مرفوعًا:**

شيخ المصنف هو: عمر بن إبراهيم بن إسماعيل الهروي الواعظ: ثقة تقدم (١٢). وأحمد بن إبراهيم هو: أبو بكر الإسماعيلي الإمام المصنف الثقة، تقدم (٧). أما إسماعيل فهو: إسماعيل بن محمد المزني، أبو محمد الكوفي: متهم، قال الدارقطني: «حدثونا عنه، كذاب». وأبو يحي اسمه: زكريا بن يحي الضبي: ثقة نبيل. وشيخه هو: أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح القرشي، الأموي مولاهم، أبو الطاهر المصري: ثقة.

وشيخ المصنف الثاني هو: أبو الحسين أحمد بن محمد بن منصور بن العالي البوشنجي الخراساني: قال عبد الغافر: «فَاضِلٌ، ثِقَةٌ، مَسْتُورٌ». وشيخه: يظهر أنه محمد بن علي الغَيْسَقَانِيُّ: ذكره الذهبي في «السير» (٣٨١/١٧) ضمن شيوخ ابن العالي شيخ المصنف، ولم أجد من ترجمه. وشيخه: هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد المهري المصري: ثقة صحيح السماع؛ قاله ابن يونس،

وقال الذهبي: «كَانَ أسند منْ بَقِيَ، مَا عَلمتُ فِيهِ جَرْحًا، وَكَانَ أَبُوْهُ وَجدُّه ضعفَاء عُلَمَاءَ». وابن السرح تقدم في السند قبله. وخاله: ثقة. ويحيى بن أيوب: سيء الحفظ، تقدم (٢٢).

والحديث:

وأخرجه تمام في «فوائده» (١١٨١، ١١٨٢) وابن الأعرابي في «المعجم» (٨٩٧)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (٧٠ بتحقيقي)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٩٤) وفي «صفة الجنة» (٦١)، والبيهقي في «البعث» (٢١٢)، وفي «شعب الإيمان» (٥٢٠١)، من طريق: أبو طاهر ابن السرح، به.

قلت: وهذا سند **منقطع**؛ داود بن أبي هند: ثقة لكنه لم يسمع من أنس بن مالك، وإن كان قد رآه. وضعفه العلامة الألباني في «الضعيفة» (٩١٧١) لهذه العلة.

وقد خولف فيه عبد الرحمن بن عبد الحميد:

فأخرجه ابن منده في «الرد على الجهمية» (٧١ بتحقيقي)، من طريق: أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُؤَدِّبُ، ثنا أَبُو الزِّنْبَاعِ، ثنا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، به.

قلت: ولعل هذا اضطراب من يحيى بن أبي أيوب وتقدم أنه ضعيف؛ وسعيد بن أبي هلال: ثقة وثقه: ابن سعد، وابن خزيمة، والدارقطني، وغيرهم، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، ونُقل عن أحمد تضعيفه ولا يصح ذلك عنه كما أفاد الحافظ في «الفتح» لكنه كان كثير الإرسال ولم يسمع من أنس بن مالك رَضِيّ الله عنه.

فهذا **سند ضعيف**، لضعف يحيى بن أيوب، وانقطاعه بين سعيد وأنس، والله تعالى أعلى وأعلم.

وله شاهد من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما:

خرجه الحاكم في «مستدركه» (٣٢٤٤)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٦٧٥/٢)، وابن بطة في «الإبانة» (٣٠٠/٧/ح٢٢٩)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧٢٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٩٣)، من طرق: عن سفيان الثوري، عن عبيد المكتب، عن مجاهد، عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ بِيَدِهِ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ: آدَمَ وَالقَلَمَ وَالعَرْشَ وَجَنَّاتِ عَدْنٍ، وَاحْتَجَبَ مِنْ خَلقِهِ بِأَرْبَعَةٍ: بِنَارٍ وَظُلمَةٍ وَنُورٍ وَظُلمَةٍ، وَقَالَ: لِسَائِرِ الخَلقِ: كُنْ فَكَانَ».

قلت: وهذا **سند صحيح**؛ وعبيد المكتب هو: عُبَيْد بن مِهْران المُكْتِب، الكوفي: ثقة؛ وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي ويعقوب بن سفيان والنسائي وأبو حاتم. وبقية رجاله ثقات مشاهير.

فصح هذا الأثر ولا شك أن له حكم الرفع لأنه لا مجال للاجتهاد فيه بأي شكل من الأشكال، وابن عمر من أكثر صحابة رسول الله ﷺ لزومًا لسنته، والله تعالى أعلى وأعلم.

٢٤- بَابُ إِثْبَاتِ الْخَطِّ لِلَّهِ عَزَّوَجَلّ

٢٧- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدادي، وَأَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ، قَالَا: ثَنَا الشَّارِكِيُّ، ثَنَا أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ، ثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ، ثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بن دِينَار، ثَنَا طَاوُوس قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ – رضي الله عنه – يحدث عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «احْتَجَّ مُوسَى وَآدَمُ – عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – فَقَالَ مُوسَى: أَنْتَ أَبونَا خيبتنا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ، قَالَ: فَقَالَ آدَمُ: يَا مُوسَى اصْطَفَاكَ اللَّهُ – عَزَّوَجَلّ – بِكَلامِهِ **وَخَطَّ لَكَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ**، تَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدْ قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟»، قَالَ: «**فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى**» ثَلَاثًا[(١)].

[(١)] **متفق عليه:**

شيخ المصنف الأول لم أهتد إليه، وأما الثاني فهو: أحمد بن حمدان الشاركي: مجهول الحال تقدم أكثر من مرة، وشيخهما هو: أحمد بن محمد بن شارك الشاركي الهروي أبو حامد الشافعي المفسّر. وأبو يعلى الموصلي هو: أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي الإمام الكبير المصنف صاحب «المسند» و«المعجم» وغيرها: ثقة حافظ مشهور محدث، وهذا الحديث بسنده في «مسنده» (٦٢٤٥). وشيخه هو: عمرو بن محمد بن بكير الناقد أبو عثمان البغدادي، نزيل الرقة: ثقة أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي.

والحديث:

سبق تخريجه تحت (٢٥)، ولله الحمد.

وفي بعض ألفاظ الحديث كما عند ابن أبي عاصم (١٤٥): «وَكَتَبَ لَكَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ»، والمعنى واحد.

وأراد المؤلف - رحمه الله - بهذا التبويب إثبات صفة **الكتابة** لله عزّ وجلّ وهي صفة فعلية ثابتة لله عزّ وجلّ بنصوص الكتاب والسنة والصحيحة، ومعلوم أن إضافة الكتابة لليد إنما تكون بيد الذات وهذا يدل على اليد حقيقة وينفي المجاز.

٢٥- بَابُ أَخْذِ اللَّهِ صَدَقَةَ الْمُؤْمِنِ بِيَدِهِ

٢٨- أَخْبَرَنَا طَاهِرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، أنا حَامِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ أَنْبَأَ سُفْيَانُ، عَن عبد الله بن السَّائِب، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَتَادَةَ الْمُحَارِبِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ – رضي الله عنه – يَقُولُ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ تَقَعُ فِي يَدِ اللَّهِ عَزَّوَجَلّ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ فِي يَدِ السَّائِلِ»[1].

وبوّب الإمام الآجري رحمه الله تعالى في كتابه «الشريعة» (٣/ ١١٧٧): «بَابُ الْإِيمَانِ بِأَنَّ اللَّهَ عزّ وجلّ خَلَقَ آدَمَ عليه السلام بِيَدِهِ وَخَطَّ التَّوْرَاةَ لِمُوسَى بِيَدِهِ، وَخَلَقَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ، وَقَدْ قِيلَ: العَرْشُ، وَالْقَلَمُ، وَقَالَ لِسَائِرِ الْخَلْقِ: كُنْ فَكَانَ، فَسُبْحَانَهُ».

[1] **ضعيف: ومعناه صحيح**

شيخ المصنف لم أجد من ترجمه. وشيخه حامد بن محمد هو الرَّفَّاءُ: ثقة تقدم مرارًا. وشيخه هو: علي بن عبد العزيز بن المرزبان أبو الحسن البغوي نزيل مكة: قال الدارقطني: «ثقة مأمون». وقال ابن أبي حاتم: «كان صدوقًا». وأبو نعيم هو الفضل بن دكين: ثقة ثبت. وسفيان: هو الثوري.

والأثر:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٥٧١)، عن علي بن عبد العزيز، به.

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٦٤٧)، وعبد الرزاق في «تفسيره» (١١٢٥)، وأبو عبيد في «الأموال» (٩٠١)، والحسين بن حرب في «البر والصلة» (٣٤١) وابن زنجويه في «الأموال» (١٣٠٥) والطبري في «تفسيره» (١١/ ١٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ص١٨٧٧)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧٠٥)، وقوام السنة في «الحجة في بيان المحجة» (٧٢)، من طرق: عن سفيان الثوري، به.

قلت: وفي سنده عبد الله بن قتادة المحاربي هذا وهو: مجهول؛ ترجمه البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وتفرد ابن حبان بإيراده في «ثقاته».

ولكن **معناه صحيح**؛ يشهد له:

ما رواه البخاري (١٣٤٤)، ومسلم (١٠١٤)، وأحمد (٨٣٨١، ٩٥٦٥، ١٠٠٨٨)، والنسائي (٢٥٢٥)، والترمذي (٦٦١)، (٦٦٢)، وابن ماجه (١٨٤٢)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول

٢٩- ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ الجُعفي: أَنْبَأَ صَالِحُ بْنُ وَصِيفٍ الْكِنَانِيُّ، ثَنَا أَحْمد بن ملاعب، قَالَ: حَدثني عَبْدُ الصَّمَدِ - وَهُوَ ابْنُ النُّعْمَانِ -، ثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَن عَاصِم بن عبيد الله، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنِ النَّبِي ﷺ مِثْلَهُ[١].

٢٦- بَابُ إِثْبَاتِ الْأَصَابِعِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلّ[٢]

الله ﷺ قال: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، وَإِنَّ الله يتقبلها بيمينه، ثم يربيها لصاحبها، كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ».

[١] **منكر:**

عبد الله الجعفي الصواب أنه: مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ الحُسَيْنِ الجُعْفِيُّ، الكُوفِيُّ، الحَنَفِيُّ، الْمَعْرُوفُ: بِالهَرَوَانِيِّ: ثقة، وثقه الخطيب وغيره. كما في مصادر التخريج. أما شيخه فلم أقف على ترجمة له. وشيخه هو: أحمد بن مُلاعِب بن حيان، أبو الفضل البغدادي: ثقة، وثقه عبد الله بن أحمد والدارقطني، وابن خراش. وعبد الصمد بن النعمان: صالح الحديث صدوق؛ كما قال أبو حاتم، ووثقه يحيى بن معين، وابن حبان والعجلي. وشيخه هو: أبو مالك النخعي الواسطي؛ اسمه: عبد الملك بن الحسين، ويقال: عبادة بن الحسين أو ابن أبي الحسين، ويعرف بابن ذر: منكر الحديث، ضعفه أبو زرعة والدارقطنيُّ. وقال ابنُ معين: «ليس بشيء»، وقال البخاريُّ: «ليس بالقوي عندهم»، وشيخه: عاصم بن عُبيد الله بن عاصم بن عُمر بن الخطاب العمري المدني: منكر الحديث؛ قاله البخاري وأبو حاتم، زاد أبو حاتم: «مضطرب الحديث، ليس له حديث يعتمد عليه»، وقال النسائي: «مشهور بالضعف»، وضعّفه أحمد، وابن معين، ويعقوب بن شيبة.

والحديث:

أخرجه ابن المحب في «الصفات» (٩٠٥) من طريق المصنف.

قلت: وهو **منكر من هذا الوجه**؛ لحال من ذكرناهم ولله الحمد.

[٢] **صفة الأصابع:** هي صفة ذاتية خبرية ثابتة لله عَزَّوَجَلَّ بنص السنة على ما يليق بجلاله عَزَّوَجَلَّ.

وقد بوب المصنف عدة أبواب في إثبات اليدين لله عزّ وجلّ وما جاء في ذلك من أحاديث عن النبي ﷺ؛ كخلق الله عزّ وجلّ آدم عليه السلام بيديه، وخلق الله تعالى الفردوس بيده، وكتابة التوراة لموسى عليه السلام بيده، وأنه تعالى يأخذ صدقة المؤمن بيده، وهنا هذا الباب الأخير في إثبات

٣٠- أَخْبَرَنَا حَمْدَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمْدَيْنَ، أَنْبَأَ هَارُونُ بْنُ أَحْمَدَ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَلِيفَةَ، ثَنَا مُسَدَّدٌ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ يُونُسَ وَهِشَامٍ والمعلي – هُوَ ابْن زِيَاد –، عَنِ الْحَسَنِ أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: دَعْوَةٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَدْعُوَ بِهَا: «يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضيّ الله عنها: يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعْوَة أَرَاك تكْثر أن تدعوا

الأصابع لله جل جلاله وأن قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمٰن عزّ وجلّ يقلبها كيف شاء، وهذه الأحاديث تقطع وتؤكد بلا ريب إثبات اليدين صفتين ذاتيتين لله تبارك وتعالى على الحقيقة لا المجاز، فإن اليد المجازية لا يتصرف فيها لغة بنحو ما جاء في الوحيين من وصفها بالقبض والبسط والأخذ والطي واليمين والأصابع وغير ذلك.

وهذا من المؤلف - رحمه الله - لتوكيد إثبات اليدين لله تبارك وتعالى، فإن المعطلة يكثرون إثارة الشبهات حول هاتين الصفتين ويحسبون أن أوهامهم وتخاييلهم تلك تصلح لرد ما جاء تثبيته بالوحيين بأعظم توكيد.

وقد قال الإمام ابن قتيبة رحمه الله: «وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ صَحِيحٌ، وَإِنَّ الَّذِي ذَهَبُوا إِلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ الإِصْبَعِ لا يُشْبِهُ الحَدِيثَ، لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ فِي دُعَائِهِ: «يَا مُقَلِّبَ القُلُوبِ، ثَبِّتْ قَلبِي عَلَى دِينِكَ»، فَقَالَتْ لَهُ إِحْدَى أَزوَاجه: أَو تخَاف - يَا رَسُولَ اللَّهِ - عَلَى نَفْسِكَ؟، فَقَالَ: «إِنَّ قَلْبَ الْمُؤْمِنِ، بَين أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ».

فَإِنْ كَانَ القَلبُ عِنْدَهُمْ بَيْنَ نِعْمَتَيْنِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ مَحْفُوظٌ بِتَيْنِكَ النِّعْمَتَيْنِ، فَلِأَيِّ شَيْءٍ دَعَا بِالتَّثْبِيتِ؟ وَلِمَ احْتَجَّ عَلَى المَرْأَةِ التِي قَالَتْ لهُ: «أَتخَافُ عَلَى نَفْسِكَ» بِمَا يُؤَكدُ قَوْلَهَا؟ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لا يخَافَ إِذَا كَانَ الْقَلْبُ مَحْرُوسًا بِنِعْمَتَين.

فَإِنْ قَالَ لَنَا: مَا الإصبع عنْدك هَهُنَا؟

قُلنَا: هُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ فِي الحَدِيثِ الآخَرِ يَحْمِلُ الْأَرْضَ عَلَى أُصْبُعٍ، وَكَذَا عَلَى أُصْبُعَيْنِ.

وَلا يجوز أَن تكون الإصبع -هَهُنَا- نِعْمَةً.

وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾، وَلَمْ يَجُزْ ذَلِكَ، وَلَا نَقُولُ أُصْبُعٌ كَأَصَابِعِنَا، وَلَا يَدٌ كَأَيْدِينَا، وَلَا قَبْضَةٌ كَقَبَضَاتِنَا، لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْهُ لَا يشبه شَيْئا منا». اهـ من «تأويل مختلف الحديث» (ص٣٠٢-٣٠٣).

بِهَا!، قَالَ: «مَا مِنْ آدَمِيٍّ إِلَّا وَقَلبه بين أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ - عَزَّوَجَلّ - فَإِذَا شَاءَ أَنْ يُقِيمَهُ أَقَامَهُ وَإِذَا شَاءَ أَنْ يُزِيغَهُ أَزَاغَهُ»[1].

---

[1] **حديث صحيح:**

شيخ المصنف: حمدين بن أحمد بن حَمْدِين: ترجمه ابن نقطة في «الإكمال» ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وشيخه: هو هارون بن أحمد بن هارون بن بندار الجرجاني الإستراباذي: قال الحاكم: «كان شيخًا فاضلاً، صالحًا مكثرًا في الحديث». ومسدد هو: مسدد بنُ مُسَرْهَد بنِ مُسَربلِ بنِ مُسْتَوْرِدٍ، الأَسَديُ: ثقة حافظ من رجال البخاري، يقال: إنه أَوَّلُ مَنْ صنّف المسنَدَ بالبصرةِ. وشيخه هو: حماد بن زيد بن درهم الأزديّ أبو إسماعيل، البصريُّ: الثقة الثبت الحجة أخرج له الجماعة، وقال أحمد: «حماد من أئمة المسلمين، من أهل الدين والإسلام».

والحديث:

أخرجه أحمد (٢٤٦٠٤)، والنسائي في «الكبرى» (٧٧٣٧)، والدارقطني في «حديث أبي طاهر الذهلي» (٢١)، وابن بطة في «الإبانة» (٣/ح٢٥٥)، والآجري في «الشريعة» (٣٣٦)، من طرق عن حماد بن زيد، به. ويونس هو: ابن عُبيد، وهشام هو: ابن حسان.

قلت: وهذا سند **منقطع**؛ الحسن: مدلسٌ ولم يسمع من عائشة كما في «تحفة التحصيل» (٧٤)، و«لسان الميزان» (٤٤٤٦).

وله طرق أخرى عن عائشة رضي الله عنها:

أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢٧٠١)، وابن مردويه في «تفسيره» - كما في «تفسير ابن كثير» - من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أبي حسان الأعرج، عن عائشة، به.

قلت: وهذا وجه **منكر**؛ سعيد بن بشير: منكر الحديث في قتادة؛ قال محمد بن عبد الله بن نمير والساجي: «حدَّث عن قتادة بمناكير».

وأخرجه أحمد (٩٤٢٠)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٣٠٤)، وعبد بن حميد (١٥١٨)، وأبو يعلى (٤٨٢٤)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٠٥)، من طُرقٍ: عن حاتم بن إسماعيل عن صالح بن محمد بن زائدة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة، بنحوه.

قلت: صالح بن محمَّد بن زائدة الليثي: ضعيف بل تركه بعضهم، وقال أبو حاتم والساجي: «منكر الحديث».

ولكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة يرتقي بها إلى الصحة إن شاء الله:

فله شاهد من حديث جابر بن عبد الله:

أخرجه أبو يعلى (٢٣١٨)، والطبري (٢٣٠/٥)، والحاكم (٣١٤٠)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (٩١ بتحقيقنا)، والدارقطني في «الصفات» (٤١)، والبيهقي في «الشعب» (٧٥٦)، والخرائطي في «اعتلال القلوب» (١٣)، من طريق: سفيان عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، رفعه، قال: «كان يقول: يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك. فقلنا: يا رسول الله، تخاف علينا وقد آمنا بما جئت به؟ فقال: إن القلوب بين». وأشار الأعمش بإصبعين.

قلت: وسنده **صحيح** على شرط مسلم، وسفيان هو الثوري، وقد اختُلف في هذا الحديث على الأعمش؛ فرواه الثوري عنه هكذا، وخالفه جماعة فرووه عن الأعمش، عن أبي سفيان عن أنس بن مالك رضي الله عنه، به. منهم:

١- أبو معاوية محمد بن خازم الضرير: أخرجه أحمد (١٢١٠٧)، والحاكم (١٩٢٧)، وابن أبي شيبة (٣٢٤٢٤)، وأبو يعلى (٣٦٨٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢٢٥)، والطبري في «تفسيره» (٢٣١/٥)، والبيهقي في «القدر» (٣٢٧) وغيرهم.

٢- الفضيل بن عياض: أخرجه الدارقطني في «الصفات» (٤٠)، والآجري في «الشريعة» (٧٣١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٢٢/٨)، وغيرهم.

٣- عبد الواحد بن زياد: أخرجه أحمد (١٣٦٩٦)، والمصنف في «التوحيد» (٥١٦)، والبيهقي في «الشعب» (٧٥٧).

٤- سلام بن سليم أبو الأحوص الحنفي: أخرجه المصنف في «التوحيد» (١٢١)، **بسند حسن** إليه، لكنه قال: «عن الأعمش عن أبي سفيان وغيره عن أنس»، وهذا الغير هو يزيد الرقاشي كما سيأتي.

ثم جاء جماعة وخالفوا كل هؤلاء؛ فرووه عن الأعمش عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، به، وهم:

١- أبو الأحوص – عن الرقاشي مقروناً بأبي سفيان كما ذكرنا –: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٨٣)، والبيهقي في «القدر» (٣٢٨).

٢- عبد الله بن نمير: أخرجه ابن ماجه (٣٨٣٤).

٣- سليمان بن طرخان التيمي: أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٢٦١).

٤- محمد بن كناسة: أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢٠٨/٢٧٧/٧).

٥- إبراهيم بن عيينة: أخرجه الآجري في «الشريعة» (٧٢٦).

ثم جاء قيس بن الربيع الأسدي وأبى إلا أن يخالف كل هؤلاء؛ فيرويه عن الأعمش، عن ثابت، عن أنس، به. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٥٩/٢٦١/١)، من طريق: إسماعيل بن عمرو، عن قيس، به.

٢٧- بَابُ إِثْبَاتِ الضَّحِكِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ[١]

قلت: إسماعيل بن عمرو: هو ابن نجيح البجلي: ضعيف، ضعَّفه أبو حاتم، والدراقطني، وقال ابن عدي: «حدَّث بأحاديث لا يتابع عليها، وهو ضعيف»، وقال العقيلي: «في حديثه مناكير»، وقيس بن الربيع نفسه: ضعيف الحديث، ضعفه غالب النقاد.

وقد ذكر الإمام الترمذي هذا الاختلاف على الأعمش في سننه، ثم رجّح الوجه الثاني عن الأعمش، فقال: «وَحَدِيثُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أَنَسٍ أَصَحُّ».

قلت: والذي نراه أن كل هذه الوجوه صحيحة محفوظة عن الأعمش سوى الأخير، **فمنكر**؛ لتفرد البجلي وقيس به، ومخالفة الجماعة.

وأما الوجه الأول: فهو **صحيح**؛ ولا نستطيع أن نقول بتخطئة سفيان هنا، وهو أوثق الناس في الأعمش عند كثير من أهل العلم.

وأما الوجه الثاني: **فصحيح** كذلك؛ لرواية الجماعة له عن الأعمش، ويصعب تخطئتهم كذلك، ولا يبعد أن يكون أبو سفيان سمعه من جابر مرة ومن أنس مرة.

وأما الوجه الثالث: فالأعمش شيخ من المكثرين، فلا يبعد أن يكون له في الحديث شيخان، وهذا يقويه رواية أبي الأحوص للحديث بالإقران مما يدل على أنه سمع الوجهين من الأعمش.

فحصل بذلك أن الحديث صح من حديث جابر بن عبد الله، وأنس بن مالك رضي الله عنهما.

[١] **صفة الضحك:** صفة فعلية خبرية حقيقية ثابتة لله تعالى كما يليق به عز وجل بصحيح سنة رسول الله ﷺ، وإجماع سلف الأمة.

فأهل السنة يثبتونها؛ لأنه ورد فيها عدة أحاديث صحيحة؛ فيجب إثباتها على الوجه اللائق به سبحانه، مع الاعتقاد الجازم بأنها لا تشبه صفة المخلوقين؛ ولأن الضحك في موضعه المناسب له صفة مدح وكمال، وإذا قُدِّر حَيَّان، أحدهما يضحك مما يُضْحَكُ منه، والآخر لا يضحك قط، كان الأول أكمل من الثاني.

وقال الإمام أبو بكر بن خزيمة رحمه الله في كتاب «التوحيد» (٢/ ٥٦٣): «نؤمن بأنه يضحك جل وعلا إذ الله عز وجل استأثر بصفة ضحكه، لم يطلعنا على ذلك، فنحن قائلون بما قال النبي ﷺ مصدقون بذلك بقلوبنا منصتون عما لم يبين لنا مما استأثر الله بعلمه».اهـ

٣١- أَخْبَرَنَا حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَعْفَرِيُّ [...][(١)]، ثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الْحسن - بِدِمَشْق -، أنبا ابْن جوصا ثَنَا أبن مثرود ثَنَا ابْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ضَحِكَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ رَجُلَيْنِ قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ثُمَّ دَخَلَا الْجَنَّةَ»[(٢)].

قَالَ الزُّهْرِيُّ وابْنُ عُيَيْنَةَ فِي مَعْنَاهُ: قَتَلَ مُشْرِكٌ مُسْلِمًا ثُمَّ أَسْلَمَ ثُمَّ مَاتَ.

٢٨- بَابُ إِثْبَاتِ الْقَدَمِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ

وقال الإمام الآجري في الشريعة (٢/ ١٠٥١): «وهذا مذهب العلماء ممن اتبع ولم يبتدع، ولا يقال فيه: كيف؟ بل التسليم له، والإيمان به: أن الله عز وجل يضحك، كذا روي عن النبي ﷺ، وعن صحابته رضي الله عنهم، فلا ينكر هذا إلا من لا يحمد حاله عند أهل الحق».

(١) غير واضح في الأصل.

(٢) **متفق عليه:**

شيخ المصنف هو: حمزة بن محمد بن عبد الله بن محمد الحسين، أبو طالب الهاشمي الجعفري الطوسي الصوفي: ترجمه الذهبي في «التاريخ» ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وشيخه: هو: أبو الحسين عبد الوهاب بن الحسن بن الوليد بن موسى الكِلابيُّ الدمشقي، يعرف بأخي تبوك، محدث صادق معمّر. وشيخه هو: أحمد بن عمير بن يوسف ابن جوصا: صدوق حافظ على الصحيح كما خلص إليه الحافظ الذهبي. وابن مثرود هو: عيسى بن إبراهيم بن مثرود المصريّ: ثقة. وابن القاسم هو: الإمام عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقيّ المصري: ثقة فقيه.

والحديث:

أخرجه مالك (١٣٢٥)، ومن طريقه: البخاري (٢٨٢٦)، والنسائي في «الكبرى» (٤٣٥٩)، وابن حبان (٢١٥)، والمصنف هنا، جميعهم من طرق: عن مالك بن أنس، عن أبي الزناد به.

وأخرجه مسلم (٤٩٢٧)، وأحمد (٧٣٢٦)، والحميدي (١١٥٥)، وابن ماجه (١٩١)، من طرق: عن سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد، به.

٣٢- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الصَّيْرِفِيُّ، ثَنَا الْأَصَمُّ، ثَنَا حَمْدَانُ الْوَرَّاقُ، ثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا أَبَانٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يلقى فِي النَّار وَتقول هَل من مزِيد حَتَّى يُدْلِي رَبُّ الْعَالَمِينَ فِيهَا قَدَمَهُ فَتَقُولُ قَطْ قَطْ»[١].

٢٩- بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْقَدَمَ هِيَ الرِّجْلُ[٢]

---

[١] **متفق عليه:**

شيخ المصنف: ثقة. ومحمد بن يعقوب الأصم: ثقة. تقدما (٢). وحمدان الوراق محمد بن علي بن عبد الله البغدادي: ثقة وثقه الخطيب والدارقطني وغيرهم. موسى بن إسماعيل المِنقَري أبو سلمة التبُوذكي: ثقة ثبت من رجال الجماعة. وأبان هو: ابن يزيد العطار: ثقة حجة من رجال الشيخين.

والحديث:

أخرجه الإمام أحمد (١٢٣٨٠، ١٢٤٤٠)، ومسلم (٧٢٨٠)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٥٣١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٥٣٤)، واليونيني في «مشيخته» (ص ١٠٢)، من طرق: عن أبان، به. وصحح الألباني سنده في «ظلال الجنة» (١/ ٢٣٥).

وقد توبع أبان؛ تابعه: شعبة بن الحجاج:

أخرجه البخاري (٤٨٤٨، ٧٣٨٤)، وأبو يعلى (٣١٤٠)، وابن حبان (٢٦٨)، والدارقطني في «الصفات» (٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٣٢)، من طرق: عن شعبة، عن قتادة، به.

[٢] في هذا الباب أدلة إثبات **صفة القدم والرجل** وهي صفات ذاتية خبرية ثابتة لله عَزَّوَجَلَّ على الوجه الذي يليق به بنص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.

قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام عقب ذكر بعض أحاديث الصفات منها حديث الباب: «هَذِهِ الْأَحَادِيثُ صِحَاحٌ، حَمَلَهَا أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَالْفُقَهَاءُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وهِيَ عِنْدَنَا حَقٌّ لَا نَشُكُّ فِيهَا، وَلَكِنْ إِذَا قِيلَ كَيْفَ وَضَعَ قَدَمَهُ وَكَيْفَ ضَحِكَ؟ قُلْنَا لَا يُفَسَّرُ هَذَا وَلَا سَمِعْنَا أَحَدًا يُفَسِّرُهُ».

أخرجه الدارقطني في «الصفات» (٥٧) بسند صحيح.

٣٣- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَحْبُورِيُّ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُعَيْمٍ، ثَنَا حَاتِمٌ، ثَنَا سَلَمَةُ، ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنْبَأَ مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَقَالَ فِيهِ: «حَتَّى يَضَعَ اللَّهُ عَزَّوَجَلّ رِجْلَهُ فِيهَا فَتَقُولُ قَطْ قَطْ»[(١)]. انتهى.

٣٠- بَابُ الْهَرْوَلَةِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلّ[(٢)]

وقال إمام الأئمة ابن خزيمة رحمه الله: «باب: ذكر إثبات الرِّجل لله عَزَّوَجَلَّ وإن رغمت أنوف المعطلة الجهمية الذين يكفرون بصفات خالقنا عَزَّوَجَلَّ التي أثبتها لنفسه في محكم تنزيله على لسان نبيه المصطفى ﷺ». اهـ من «التوحيد» لابن خزيمة (١/ ٢٠٢).

(١) **متفق عليه:**

شيخ المصنف لم أهتد إليه. وشيخه هو: أَحْمد بن عبد الله بن نعيم بن خَلِيل أَبُو حَامِد النعيمي راوي صحيح البخاري عن الفربري. وشيخه هو: حاتم بن محبوب السامي أبو يزيد الهروي: ثقة صالح. وشيخه: هو أبو عبد الرحمن سلمة بن شبيب النيسابوري: ثقة.

والحديث:

أخرجه عبد الرزاق (٢٠٨٩٣، ٢٠٨٩٤)، ومن طريقه: أخرجه البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦)، وغيرهما.

(٢) **والهرولة**: صفة فعلية ثابتة لله عزّ وجلّ في غير حديث صحيح وحديث الباب أصح شيء فيها.

قال الإمام إبراهيم الحربي رحمه الله في هذا الحديث في «غريب الحديث» (٦٨٣/٢): «قَوْلُهُ: «هَرْوَلَةً»: مَشْيٌ سَرِيعٌ».

وقال الحافظ أبو موسى المديني في «المجموع المغيث» (٣/ ٤٩٦): «(هرول) - ومن رباعيه - في الحديث عن الله تبارك وتعالى: «مَن أتَاني يَمْشِي أَتيتُه هَرْوَلة»، وهي: مَشي سريع بين المشي والعَدْو».

وقال العلامة ابن عثيمين رحمه الله - كما في «مجموع فتاواه ورسائله» (١/ ١٨٢): «صفة الهرولة ثابتة لله تعالى كما في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «يقول: الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي» فذكر الحديث، وفيه: «وإن أتاني يمشي أتيته هرولة»، وهذه

٣٤- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الصَّيْرَفِيُّ، ثَنَا الْأَصَم، ثَنَا هَارُون ابْن سُلَيْمَانَ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلّ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا دَعَانِي، إِن تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ جَاءَنِي يمشي- تَيْته هَرْوَلَةً»[1].

٣١- بَابُ إِثْبَاتِ نُزُولِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا

٣٥- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الصَّيْرَفِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الصفار، ثَنَا ابن أَبِي الدُّنْيَا، ثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ هِشَامٍ، ثَنَا أَبُو مُسْهِرٍ أَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَمَاعَة، أنبأ الْأَوْزَاعِيّ قَالَ: حَدثني يحيى بن أبي كثير، حَدثني هِلَال بن أبي ميمونه قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي رِفَاعَةُ بْنُ عَرَابَةَ الْجُهَنِيُّ – رضي الله عنه –

الهرولة صفة من صفات أفعاله التي يجب علينا الإيمان بها من غير تكييف ولا تمثيل؛ لأنه أخبر بها عن نفسه وهو أعلم بنفسه، فوجب علينا قبولها بدون تكييف؛ لأن التكييف قول على الله بغير علم وهو حرام، وبدون تمثيل؛ لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾».اهـ.

[1] **متفق عليه:**

شيخ المصنف وشيخه: كلاهما ثقة. تقدما (٢). وشيخه: هارون بن سليمان الأصبهاني: ثقة، وثقه أبو نُعيم. وشيخه: هو الإمام الحبر الكبير: أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي: ثقة ثبت حجة عالم.

والحديث:

أخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٦٩٠٢، ٦٩٠٣، ٦٩٣٠)، وأحمد (٧٤٢٢، ٩٣٥٠، ١٠٢٢٤)، والترمذي (٣٦٠٣)، وابن ماجه (٣٨٢٢)، والنسائي في «الكبرى» (٧٦٨٣)، وابن حبان (٨١١، ٨١٢)، من طرق: عن الأعمش، عن أبي صالح، به.

وقد توبع الأعمش؛ أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٤٤٠)، ومسلم في «صحيحه» (٧٠٥٢)، من طرق: عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، به.

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ – أَوْ قَالَ: ثُلُثَاهُ – يَـنْزِلُ اللَّهُ – عَزَّوَجَـلّ – إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: لَا أَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي غَيْرِي، من ذَا الَّذِي يسألني فَأُعْطِيَـهُ؟ مَـنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي أَسْتَجِيبُ لَه؟ مَنْ ذَا الَّذِي يستغفرني أَغفر لَهُ؟ حَتَّى ينفجر الصُّبْحُ»[١].

---

[١] **حديث صحيح:**

شيخ المصنف: تقدم مرارًا. وشيخه هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد الأصـبهاني، الصـفار، الزاهد: صدوق صالح. وشيخه: هو الإمام العلم صاحب التصانيف أبو بكر عبد الله بن محمـد بـن عُبيد البغدادي المعروف بابن أبي الدنيا: ثقة صدوق مصنف. وشيخه هو: القاسم بن هشام بن سـعيد أبو محمد البغدادي: صدوق كما قال الخطيب، وقال الدارقطني: «لا بأس بـه»، وقـال الذهـبي: «وثقـه بعضهم». وأبو مسهر هو: عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى: ثقة من رجال الجماعـة. وشـيخه هـو: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَمَاعَة أبو عبد الله القرشي العدوي الدمشـقي: ثقة.

والحديث:

أخرجه أحمد (١٦٢١٦)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٣٠٩)، وابن ماجـه (٢٠٩٠، ٤٢٨٥)، والدارمي (١٦٠٢)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٩٦)، وابن حبـان (٢١٢)، والطـبراني في «الكبـير» (٤٥٥٦)، وغـيرهم مـن طرق: عن الأوزاعي، به.

قلت: وهذا **سند صحيح**؛ ويحي بن أبي كثير مدلس لكنه صرح بالتحديث عند ابـن حبـان وغـيره، ورفاعة بن عرابة الجهني: قال أبو حاتم: «حجازي، له صحبة»، وقال الحـافظ عبـد الغـني المقـدسي: «لَيْسَ لِرِفَاعَةَ بْنِ عَرَابَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ سِوَى هَذَا الحَدِيثِ الوَاحِدِ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَلَا أَعْرِفُ لَهُ عِلَّةً».

وقد توبع الأوزاعي عليه:

فأخرجه أحمد (١٦٢١٥)، والطيالسي (١٣٨٧)، والدارمي (١٦٠٣)، والطـبراني في «الكبـير» (٤٥٥٦)، مـن طرق: عن هشام الدستوائي، عن يحي بن أبي كثير، به. **وسنده صحيح.**

وفي الجملة فحديث الباب حديث **صحيح** لا مطعن فيه بل ذكـره الدارقطـني في مـا يلـزم البخـاري ومسلم إخراجه في «صحيحيهما».

٣٢- بَابُ رُؤْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ رَبَّهُ عَزَّوَجَلّ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ بِعَيْنَيْهِ رُؤْيَةَ يَقِظَةٍ[١]

هذا وأحاديث **النزول** مما حصل القطع بكونها **متواترة** وقد صنف فيها الأئمة الأجلاء مصنفات خاصة يُرجع إليها؛ كالدارقطني وغيره.

وأحاديث النزول قد بلغت مبلغ التواتر، قال الإمام ابن القيم كما في مختصر الصواعق (ص٣٨٦): «وحديث النزول رواه أبو بكر الصديق وعلي بن أبي طالب وأبو هريرة وجبير بن مطعم وجابر بن عبد الله وعبد الله بن مسعود وأبو سعيد الخدري وعمرو بن عبسة ورفاعة بن عرابة الجهني وعثمان بن أبي العاص الثقفي وعبد الحميد بن سلمة عن أبيه عن جده وأبو الدرداء ومعاذ وأبو ثعلبة الخشني وعائشة أم المؤمنين وأبو موسى الأشعري وأم سلمة وأنس بن مالك وحذيفة بن اليمان ولقيط بن عامر العقيلي وعبد الله بن عباس وعبادة بن الصامت وأسماء بنت يزيد وأبو الخطاب وعوف بن مالك وأبو أمامة الباهلي وثوبان وأبو حارثة وخولة بنت حكيم رضي الله عنهم»اهـ.

وصفة النزول صفة فعلية ثابتة لله سبحانه بنص صحيح سنة رسوله ﷺ، فنحن نثبتها له كما أثبتها له رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تأويل ومن غير تعرض لكيف أو تمثيل.

[١] قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ١٥٧): «والذي عليه أكثر أهل السنة والحديث إثبات **رؤية** محمد ﷺ ربه، لكن اختلفوا: هل يقال رآه بعين رأسه، أو يقال رآه بقلبه، أو يقال رآه ولا يقال بعينه ولا بقلبه، على ثلاثة أقوال».

فإذن: ذهب جماعة من أئمة السنة إلى القول بأن النبي ﷺ رأى ربه بعينه واستدلوا لذلك ببعض الأحاديث والآثار، منهم هذا الإمام -المؤلف- والقاضي أبو يعلى ابن الفراء الحنبلي (٤٥٨هـ)، وتلميذه ابن البناء الحنبلي (٤٧١هـ)، وقوام السنة الأصبهاني (٥٣٥هـ)، وكذلك أبي محمد الدّشتي (٦٦٥هـ) كما في كتابه «إثبات الحد لله عزّ وجلّ وبأنه قاعد وجالس على عرشه» وغيرهم.

والصواب في ذلك: هو ما ثبت عن الصحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنهما فقد قيّد رؤية النبي ﷺ ربه بقلبه كما في «صحيح مسلم» (٢٨٤)، وقد لخص هذه المسألة وشرحها وبينها شيخ الإسلام ابن تيمية في غير موضع فقال - كما في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٠٩): «وَأَمَّا «الرُّؤْيَةُ» فَالذِي ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ بِفُؤَادِهِ مَرَّتَيْنِ» وَعَائِشَةُ أَنْكَرَتْ الرُّؤْيَةَ. فَمِنْ النَّاسِ مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ: عَائِشَةُ أَنْكَرَتْ رُؤْيَةَ العَيْنِ وَابْنُ عَبَّاسٍ أَثْبَتَ رُؤْيَةَ الفُؤَادِ. وَالأَلْفَاظُ الثَّابِتَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ هِيَ مُطْلَقَةٌ أَوْ مُقَيَّدَةٌ بِالفُؤَادِ تَارَةً يَقُولُ: رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ وَتَارَةً يَقُولُ رَآهُ مُحَمَّدٌ؛ وَلَمْ

٣٦- أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَمَّارٍ الْإِمَامُ، ثَنا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ [١]- هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنَ خُزَيْمَةَ - قَالَ: أنا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ، وَأنا مَنْصُورُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَنَفِيُّ، قَالَ حَدَّثَنِي: جَدِّي مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ حَمْدَوَيْهِ ثَنَا مَحْمُودُ بن آدم (حَ)

وأنبا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْمُودٍ، ثَنَا النُّعَيْمِيُّ، ثَنَا حَاتِمُ بْنُ مَحْبُوبٍ (حَ)

وأنبا الْإِمَامُ يحيى، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ، أَنَا جَدِّي قَالَ ثَنَا عبد الْجَبَّار بن الْعلَا، قَالَ ابن خُزَيْمَة: وأنبا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ قَالُوا جَمِيعًا: ثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَة، عَن عمرو بن دِينَار، ثَنَا عِكْرِمَةَ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله

يَثْبُتْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لَفْظٌ صَرِيحٌ بِأَنَّهُ رَآهُ بِعَيْنِهِ. وَكَذَلِكَ «الْإِمَامُ أَحْمَد» تَارَةً يُطْلِقُ الرُّؤْيَةَ؛ وَتَارَةً يَقُولُ: رَآهُ بِفُؤَادِهِ؛ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إنَّهُ سَمِعَ أَحْمَد يَقُولُ رَآهُ بِعَيْنِهِ؛ لَكِنَّ طَائِفَةً مِنْ أَصْحَابِهِ سَمِعُوا بَعْضَ كَلَامِهِ الْمُطْلَقِ فَفَهِمُوا مِنْهُ رُؤْيَةَ العَيْنِ؛ كَمَا سَمِعَ بَعْضُ النَّاسِ مُطْلَقَ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَفَهِمَ مِنْهُ رُؤْيَةَ العَيْنِ. وَلَيْسَ فِي الأَدِلةِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ رَآهُ بِعَيْنِهِ وَلا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنْ الصَّحَابَةِ وَلا فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ؛ بَلْ النُّصُوصُ الصَّحِيحَةُ عَلَى نَفْيِهِ أَدَلُّ ...».

وانظر كلامه في ذلك أيضاً: «منهاج السنة» (٥/ ٣٨٤)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ١٥٧، ٢٥٠).

ومما ينبغي التنويه له هاهنا أن اختلاف بعض الصحابة في ذلك كاختلاف ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما إنما هو خلاف لفظي، لأن أمنا عائشة رضي الله عنها نفت رؤية العين، قال الإمام ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص٢٢): «وقد حكى عثمان بن سعيد الدارمي في كتاب «الرد له» إجماع الصحابة على أنه ﷺ لم يَرَ ربه ليلة المعراج، وبعضهم استثنى ابن عباس من ذلك، وشيخنا (يعني ابن تيمية) يقول: ليس ذلك بخلافٍ في الحقيقة، فإن ابن عباس لم يقل رآه بعيني رأسه، وعليه اعتمد أحمد في إحدى الروايتين حيث قال: «إنه ﷺ رآه، ولم يقل بعيني رأسه». ولفظ أحمد كلفظ ابن عباس رضي الله عنهما».اهـ

قلت: وللزيادة والتفصيل انظر أيضًا: كتاب «رؤية النبي ﷺ لربه» للدكتور محمد بن خليفة التميمي.

[١] لابد وأن يكون هنا: [حدثني جدي] وبعدها الجملة الاعتراضية ليستقيم السند، وأيضًا فعمر بن حفص من شيوخ ابن خزيمة.

عنه ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾، وَقَالَ: «هِيَ رُؤْيَا عَيْنٍ رَآهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ».

هَذَا لَفْظُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، وَزَادَ عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: «لَيْسَ رُؤْيَا مَنَامٍ»[(١)].

٣٣- بَابُ رُؤْيَةِ الْمُؤْمِنِينَ رَبَّهُمْ عَزَّوَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِيَانًا

٣٧- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ السُّنِّيُّ، أنبا مُحَمَّد بن إبراهيم ابْن نَافِعٍ - إِمْلَاءً -، ثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، ثَنَا خَلَفُ بْنُ هِشَامٍ، ثَنَا أَبُو شِهَاب الْخَيَاط، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرٍ - رَضِي الله عنه -، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَنَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ فَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ - عَزَّوَجَلّ - عِيَانًا كَمَا تَرَوْنَ هَذَا، لَا تضَارونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ فَافْعَلُوا»، ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾[(٢)].

[(١)] **صحيح:**

أخرجه البخاري (٣٨٨٨، ٤٧١٦، ٦٦١٣)، وأحمد (١٩١٦)، والترمذي (٣١٣٤)، والنسائي في «الكبرى» (١١٢٩٢)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٤٩٣/٢)، وابن حبان (٥٦)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٤٦٢)، والطبراني (١١٦٤١)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣٦٥/٢)، من طرق: عن سفيان بن عيينة، به.

[(٢)] **متفق عليه:**

شيخ المصنف: ثقة، تقدم (٢). وشيخه: هو محمد بن إبراهيم بن نافع، أبو عبد الله السجزي: ترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام» ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وشيخه: موسى بن هارون الحمال: ثقة. وخلف بن هشام بن ثعلب البغدادي: ثقة وثقه النسائي وابن معين.

والحديث:

٣٤- بَابُ رُؤْيَتِهِمْ إِيَّاهُ عَزَّوَجَلّ فِي الْجَنَّةِ

٣٨- حَدَّثَنَا الْحَاكِمُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْدِيُّ، أَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْقَرَّابُ، أَنَا أَبُو يَعْلَى، ثَنَا حَوْثَرَةُ بْنُ أَشْرَسَ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ صُهَيْبٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ عَزَّوَجَلّ: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحسنى وَزِيَادَةٌ﴾، قَالَ: «الْحسنى الْجَنَّةُ وَالزِّيَادَةُ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ عَزَّوَجَلّ»[1].

أخرجه البخاري (٥٥٤، ٥٧٣، ٤٨٥١)، وفي «خلق أفعال العباد» (٧٤)، ومسلم (١٣٧٨)، وأحمد (١٩٤٠٤)، وأبو داود (٤٧٢٩)، والترمذي (٢٥٥١)، والنسائي في «الكبرى» (٤٦٠، ٧٧١٤)، وابن ماجه (١٧٧)، والحميدي (٨١٧)، وابن خزيمة (٣١٧)، وابن حبان (٧٤٤٢، ٧٤٤٣)، وغيرهم من طرق: عن إسماعيل بن أبي خالد، به.

[1] **صحيح:**

شيخ المصنف: تقدم (١٣)، (٢٠). وأبو إسحاق هو: إبراهيم بن محمد بن سهل القرَّاب: ترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام» وقال: «قتلته الباطنيّة بَهَرَاة لإنكاره للمُنْكَر، وصلّى عليه ابنه أبو بكر». وأبو يعلى الموصلي: تقدم (٢٧). وحوثرة بن أشرس المنقري: ترجمه ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢١٥)، وهو من رجال «التعجيل» فمثله: مجهول الحال.

والحديث:

أخرجه مسلم (١٨١/٢٩٨)، وأحمد (١٨٩٣٥، ٢٣٩٢٥)، والترمذي (٢٥٥٢)، وابن ماجه (١٨٧)، والنسائي في «الكبرى» (٧٧١٨)، والطيالسي في «مسنده» (١٣١٥)، وهناد في «الزهد» (١٧١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/١٩٤٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٧٢)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٤٤٩)، والبزار في «مسنده» (٢٠٨٧)، والحسن بن عرفة في «جزئه» (٢٤)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (١٧٥ ت: البدر)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/٤٤٣)، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩١)، والآجري في «الشريعة» (٦٠٣، ٦٠٤)، والطبراني في «الكبير» (٨/٤٠/٧٣١٤)، وفي «الأوسط» (٧٦٠)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (١٠٦)، وفي «الإيمان» (٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦)، واللالكائي في «شرح أصول

الاعتقاد» (٨٣٣، ٨٧٨)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٤٩١)، والبغوي في «شرح السنة» (٤٣٩٣) من طرق: عن حماد بن سلمة، به.

قلت: **وسنده صحيح**، ولكن خولف حماد بن سلمة في رفعه؛ خالفه:

١- حماد بن زيد – وهو ثقة ثبت – فرواه عن ثابت عن ابن أبي ليلى، من قوله:

أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٥٨/١٢)، والدارقطني في «الرؤية» (٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٤٤٧/٢)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٤٤٥)، **وسنده صحيح**.

٢- سليمان بن المغيرة – وهو ثقة ثبت –: أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (٤٤٩/٢)، وابن جرير في «تفسيره» (١٥٩/١٢)، **وسنده حسن**.

٣- معمر بن راشد – إمامٌ، ثقةٌ، نبيلٌ –: أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (١١٥٩)، وابن خزيمة في «الوحيد» (٤٤٩/٢)، والطبري (١٦٠/١٢)، والدارقطني في «الرؤية» (٢١٢)، **وسنده ضعيف**؛ فمعمر بن راشد: ضعيف الحديث في روايته عن ثابت، كما قال علي، وابن معين وغيرهما.

٤- حماد بن واقد العيشي: ذكره أبو مسعود الدمشقي – كما عند المزي في «تحفة الأشراف» (١٩٨/٤)، ولم أقف على روايته مسندةً، وهو **ضعيف** على كل حال، فحماد نفسه: ضعيف؛ ضعفه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وقال البخاري: «منكر الحديث».

فهؤلاء أربعة رجال رووه عن ثابت عن ابن أبي ليلى، موقوفاً عليه، وخالفوا حماد بن سلمة وحده إذ تفرد برفعه كما نص عليه الترمذي في «سننه».

قلت: وقد يبدو أن روايتهم هي الأرجح ورواية حماد بن سلمة شاذة، وهذا ما رجحه جماعة من أهل العلم، إلا أن في هذا نظر؛ فأولاً: رواية حماد بن زيد وإن كانت صحيحة وحماد بن زيد أوثق من حماد بن سلمة كما نص عليه غير واحد من النقاد، إلا أن ابن زيد كان معروفاً بأنه يقصر في الأسانيد ويوقف المرفوع كثيرًا على سبيل التوقي، كما أنه لم يكن له كتاب يرجع إليه، فكان أحيانًا يذكر فيرفع الحديث، وأحيانًا يهاب الحديث ولا يرفعه، كما قال يعقوب بن شيبة وغيره.

قلت: وهذا مما يجرح رواية حماد بن زيد هنا إذ قد يكون شك في رفع الحديث فأوقفه وهاب أن يرفعه.

وأما سليمان بن المغيرة، فمع كونه ثقة، فهو دون حماد في ثابت، فثابت أوثق منه بكثير.

وأما معمر فضعيف في ثابت كما أسلفنا، وأما حماد بن واقد، فإن ثبتت روايته أصلاً فهو ضعيف.

قلت: هذا وحماد بن سلمة معروف في ثابت فهو أعلم الناس بحديثه كما قال ابن معين ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، والدارقطني، بل نقل الإمام مسلم إجماع أهل الحديث من علمائهم على أن أثبت الناس في ثابت هو حماد بن سلمة، وقد رتب

الإمام علي بن المديني أثبت الرجال في ثابت فقال: «أثبت أصحاب ثابت: حماد [يعني: ابن سلمة]، ثم سليمان [يعني: ابن المغيرة]، ثم حماد بن زيد»، وقال ابن معين: «حماد بن سلمة أعلم الناس بناء بن سلمة أعلم الناس بثابت، ومن خالف حماد بن سلمة في ثابت فالقول قول حماد».

قلت: فهذه كلها قرائن تفيد أن توهيم حماد بن سلمة في هذا الحديث قول غير صائب، فإن قيل: خالفه الأكثر، قلنا: ليست هذه طريقة الأئمة في النقد، فهم لا ينظرون إلى الكثرة هكذا على الإطلاق، بل يدور ترجيحهم لرواية على أخرى في فلك القرائن التي تحتف بإحدى الروايتين، ومثل هذا ظاهر لمن استقرأ كلامهم وتتبع أحكامهم، فالذي نراه أن حديث حماد بن سلمة بالرفع محفوظ ثابت.

وكذلك فإننا لا نقول بتوهيم الجمهور، بل نقول: بأن كلا الوجهين محفوظ ولا بأس، فقد يكون ابن أبي ليلى تارة يرويه موصلاً وتارة يحكيه من قوله ولا تعارض حينئذٍ، إن شاء الله، وقد رجح البزار أن كلا الوجهين صواب، وقال: «والحديث إذا رواه الثقة كان الحديث له إذا زاد، وكان حماد بن سلمة رَضِيّ الله عنه من خيار الناس وأمنائهم»، **قلت:** وهذا الذي نراه غير أننا لا نُسلم بعموم القاعدة التي ذكرها الإمام في قوله: «والحديث إذا رواه الثقة كان الحديث له إذا زاد»، إذا كان يعني به قبول زيادات الثقات مطلقًا فإن هذا خطأ، وبيان ذلك يكون في غير هذا المقام إن شاء الله، فالحاصل أن الحديث صحّ مرفوعاً ومقطوعًا، والله تعالى أعلى وأعلم.

أهل السنة والجماعة أثبتوا **الرؤية** على حقيقتها وهي النظر ببصر العين إلى الله عَزَّوَجَلَّ والأحاديث الواردة في رؤية المؤمنين ربهم متواترة، حيث روى عن النبي ﷺ في الرؤية خمسة عشر صحابيًا، وثبتت الكثير من النقولات في إثبات الرؤية عن أبي بكر وحذيفة والحسن وغيرهم من السلف، ومن العلماء من صنف تصانيف ومن أشهر هذه التصانيف: كتاب الدارقطني، وكتاب الآجري.

وإليك طرفاً من أدلة أهل السنة والجماعة مع كلام الأئمة الأكابر منهم:

• من الكتاب:

قوله تعالى ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ كما في الباب، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾.

• من السنة:

حديث الباب، وحديث قيس بن أبي حازم عن جرير البجلي رضي الله عنه، في الباب السابق.

قَالَ وَكِيعٌ: «مَنْ كَذَّبَ بِحَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ عَنْ جَرِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرُّؤْيَةِ فَهُوَ جَهْمِيٌّ فَاحْذَرُوهُ». أخرجه عبد الله في «السنة» (٢٢١/١) بسند صحيح.

٣٥- بَابُ إِثْبَاتِ الْكَلَامِ لِلَّهِ عَزَّوَجَل

٣٩- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُعَدَّلُ، ثَنَا ابْنُ حَمْدَوَيْهِ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّامِيُّ، أَنَا أَبُو الصَّلْت، ثَنَا زِيَاد ابْن عبد الله البَكَّائِي، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رضي الله عنه قَالَ عِنْد وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَقَدْنَا الْوَحْيَ وَمَنْ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّوَجَل الْكَلَامَ»[(١)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤٢١/٦): «هذا الحديث من أصح الأحاديث على وجه الأرض، المتلقاة بالقبول. المجمع عليها عند العلماء بالحديث وسائر أهل السنة».

والأحاديث في الرؤية كثيرة بلغت مبلغ التواتر كما تقدم، وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام: «هذه [يعني أحاديث الرؤية] عندنا حق، نقلها الناس بعضهم عن بعض». رواه الآجري في «الشريعة» (٥٨١) بسند صحيح.

وقال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ في «السنة» (٢٢٩/١): «رأيتُ أبي -رحمه اللهُ- يصحِّحُ الأحاديثَ التي تُروى عن النَّبيِّ ﷺ في الرُّؤيةِ، ويَذهَبُ إليها، وجَمَعَها أبي رحمه الله في كِتابٍ، وحَدَّثَنا بها».

• الإجماع:

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في «تفسيره» (٤٥٠/٤): «هذا بحمد الله مجمع عليه بين الصحابة والتابعين وسلف هذه الأمة، كما هو متفق عليه بين أئمة الإسلام، وهداة الأنام».

وقد نقل الإجماع كذلك أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان عن أهل العلم في عصرهم، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا: «أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازا وعراقا وشاما ويمنا فكان من مذهبهم: ...وأنه تبارك وتعالى يُرى في الآخرة، يراه أهل الجنة بأبصارهم». أخرجه أبو العلاء بن العطار في ذكر الاعتقاده (٣٠)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣٢١) بسند صحيح.

[(١)] **ضعيف جدًا:**

شيخ المصنف: تفرد المصنف بالرواية عنه، ولم أقف على ترجمته. وابن حمدويه هو محمد بن عدي: تقدم وهو مجهول الحال. وشيخه: لم أهتد إليه. وزياد بن عَبد الله بن الطفيل البكائي العامري:

٣٦- بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ عَزَّوَجَل غَيْرُ مَخْلُوقٍ

٤٠- أخبرنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ (ح) وَأنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ بْنِ عَبْدِهِ، ثَنَا الْإِدْرِيسِيُّ، قَالَا: ثَنَا أَبُو مُسلم، ثَنَا أبو عَاصِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَن سُهَيْل (ح) وَأَخْبرنِي الْعَزِيز بن الْمُخْتَار ثَنَا سُهَيْلٍ (ح)، وثنا الْقَاضِي أَبُو مَنْصُور، ثَنَا هَارُونُ بْنُ أَحْمَدَ، ثَنَا عَلِيُّ بن الْعَبَّاس البُجلي، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ الْحَضْرَمِيُّ (ح) وثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْجَارُودِيُّ – إِمْلَاءً –، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ بهْرَام جار كُرِيب الْكِلَانِيُّ الْكُوفِيُّ، قَالَا: ثَنَا الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِي، عَنْ سُهَيلِ بْن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابي هُرَيْرَة – ر ضي اللَّهُ عَنْهُ –: أنّ النَّبِيَّ

صدوق، ثقة في ابن إسحاق. وشيخه هو: محمد بن إسحاق بن يسار: أعدل الأقوال فيه أنه حسن الحديث إذا صرح بالسماع، فهو: صدوق مدلس. ووالده هو: إسحاق بن يسار المطلبي المدني، مولى مُحَمَّد بْن قيس بْن مخرمة: ثقة وثقه أبو زرعة وابن معين، زاد أبو زرعة: «وهو أوثق من ابنه».

وهذا الحديث:

لم أجده مسندًا عند أحد غير المصنف رحمه الله وفي سنده من البلايا ما قد رأيت من جهالة رجاله، كما أنه **منقطع** فإسحاق والد محمد لا تُعرف له رواية عن أبي بكر رضي الله عنه؛ فالحديث **لا يثبت** بحال والله أعلم.

غير أن له شاهدًا **صحيحًا** يشهد لمعناه لكنه لا يشهد لهذا الباب؛ وهو:

ما أخرجه مسلم (٦٤٠٠)، وابن ماجه (١٦٣٥)، وأبو يعلى (٦٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦٨/٢)، والمروزي في «مسند أبي بكر» (٧٦)، من طرق: عن عمرو بن عاصم عن سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس بن مالك قال: قال أَبو بكر – رضي الله عنه –، بعد وفاة رسول الله ﷺ لعمر: «انطلق بنا إلى أم أيمن نزورها، كما كان رسول الله ﷺ يزورها، فلما انتهينا إليها بكت، فقالا لها: ما يبكيك؟ ما عند الله خير لرسوله ﷺ فقالت: ما أبكي أن لا أكون أعلم أن ما عند الله خير لرسوله ﷺ ولكن أبكي أن الوحي قد انقطع من السماء، فهيجتهما على البكاء، فجعلا يبكيان معها».

ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ تَغِيبُ الشَّمْسُ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ لم يضرّهُ من ليلته شَيْءٌ»[١].

---

[١] **صحيح:**

شيخ المصنف: ثقة تقدم (٢٦). وشيخه لم أهتد إليه، ولعله هو المزني المتقدم (٢٦) وهو: متهم.

وشيخ المصنف في السند الثاني: لم أعرفه. وشيخه وأبو مسلم: ثقتان، تقدما (١٥). وأبو عاصم الضحاك بن مخلد: ثقة ثبت، تقدم (٤). وشيخه هو: مُحَمَّد بْن رفاعة بْن ثعلبة بْن أَبِي مالك القرظي المدني: تفرد ابن حبان بتوثيقه، ولخص الحافظ حاله فقال: «مقبول»؛ يعني: حيث توبع وإلا فليّن.

وعبد العزيز بن المختار: ثقةٌ من رجال الجماعة، قال الحافظ في «هدي الساري»: «ذكر ابنُ القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات ليس بشيء، يعني أن أحاديثهُ قليلة جدًا».

وأبو منصور القاضي: تقدم (١٣). وشيخه: تقدم (٢٩). وشيخه هو: علي بن العباس بن الوليد أبو الحسن البجلي المقانعي الكوفي: ثقة، وثقه الدارقطني. وإبراهيم بن يوسف الحضرمي الصيرفي: وثقه موسى بن إسحاق.

والحديث:

أخرجه مالك (٢٧٣٩)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١)، وأحمد (٧٨٩٨، ٨٨٨٠)، وابن أبي شَيبة (٣٠٤١٨)، والترمذي (٣٦٠٤)، وأبو داود (٣٨٩٨)، وابن ماجه (٣٥١٨)، والنسائي في «اليوم والليلة» (٥٨٨)، وابن حبان (١٠٢٢)، من طرق عن سهيل بن أبي صالح، به. **وسنده صحيح.**

وأخرجه مسلم (٦٩٧٩)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٣٤٨)، من طرق: عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، به.

وله طرق غير هذه عن أبي صالح، وفيما سبق كفاية إن شاء الله، والحمد لله رب العالمين.

استدل واحتج أكابر أئمة أهل السنة بهذا الحديث على أن **كلام الله غير مخلوق** لأن الاستعاذة لا تكون بمخلوق.

فتجد الإمام العلم الكبير البخاري بوب في كتابه الجليل الفذ «خلق أفعال العباد»: (بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ يَسْتَعِيذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ لَا بِكَلَامِ غَيْرِهِ، وَقَالَ نُعَيْمٌ - يعني شيخه ابن حماد -: لَا يُسْتَعَاذُ

٣٧- بَابُ بَيَانِ أَنَّ قَلْبَ الْمُؤمن منشرح بِنُورِ اللَّهِ

٤١- أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ الْعَبَّاسِ، أَنَا عُبَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّقَّاقُ - بِبَغْدَادَ - ثَنَا الْفِرْيَابِيُّ، ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِّمَشْقِيُّ (ح)،

وَأنا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بن النجم، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، ثَنَا أَبُو عُمير قَالَا: ثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْد (ح)،

وأنبا عبد الْجَبَّار أنا بْنِ مَحْبُوبٍ ثَنَا أَبُو عِيسَى ثَنَا الْحسن ابْن عَرَفَة ثَنَا إِسْمَاعِيل بن عَيَّاش (ح)،

وأنبا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمُكَتِّبُ وَغَيْرُهُ، قَالُوا: ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَن بن أَحْمد، ثَنَا ابْن منيع، ثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، ثَنَا إسماعيل بن عَيَّاش، قَالَا: ثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ[1]، وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: ثَنَا أَبُو زُرْعَةَ يحيى بن أبي عَمْرو السيباني، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدَّيْلَمِيُّ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ - تبارك وتعالى - خَلَقَ خَلْقَهُ فِي ظُلْمَةٍ فَأَلْقَى عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ فَمَنْ أَصَابَهُ مِنْ ذَلِكَ النُّورِ اهْتَدَى وَمَنْ أخطأه ضل»، وَلذَلِك أَقُول: «جف الْقَلَم بِمَا عِلْمِ اللَّهِ»[2].

بِالْمَخْلُوقِ، وَلَا بِكَلَامِ الْعِبَادِ وَالْجِنِّ وَالْإِنْسِ، وَالْمَلَائِكَةِ وَفِي هَذَا دَلِيلٌ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَأَنَّ سِوَاهُ مَخْلُوقٌ».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» (١/ ٣٣٦): «إِنَّمَا يُسْتَعَاذُ بِالْخَالِقِ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَلِهَذَا احْتَجَّ السَّلَفُ -كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ- عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ فِيمَا احْتَجُّوا بِهِ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ» قَالُوا: فَقَدْ اسْتَعَاذَ بِهَا وَلَا يُسْتَعَاذُ بِمَخْلُوقٍ».

[1] كذا بالأصول وصوابه: [السيباني]، كما سيأتي بعده.

[2] **صحيح** وهذا **سند حسن**:

شيخ المصنف هو: سعيد بن العباس بن محمد بن علي القرشي المزكي من أهل هراة: ثقة. وشيخه: عبيد الله بن محمد بن سليمان بن بابويه بن فهرويه أبو محمد الدقاق المخرمي يعرف «بابن جغوما»: قال السمعاني: «كان مستقيم الحديث، وأضر في آخر عمره». والفريابي هو: جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض، أبو بكر الفريابي: الإمام المصنف المشهور: ثقة فاضل من أوعية العلم. وشيخه هو: سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى التميمي: قال ابن معين: «ثقة، إذا روى عن المعروفين»، وقال ابن حبان: «يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير، فأما إذا روى عن المجاهيل، ففيها منكر»، ولخص الحافظ حاله فقال: «صدوق يخطئ».

وشيخ المصنف الثاني: لم أجد له ترجمة. وشيخه هو: الحسين بن أحمد بن محمد الشماخي الهروي: قال الحاكم: «كَذَّابٌ، لا يُشتَغَلُ بِهِ، قَدِمَ عَلَيْنَا سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ، وَكتبْنا عَنْهُ العَجَائِبَ، ثُمَّ اجتمعْتُ بِابْنِ أَبِي ذُهْلٍ فَأَفحشَ القَوْلَ فِيْهِ وَقَالَ لِي: دَخَلنَا مَعًا بَغْدَادَ، وَقَدْ مَاتَ البَغَوِيُّ، وَهُوَ ذَا يُحَدِّثُ عَنْهُ وَلا يَحْتَشِمُنِي، ثُمَّ قَالَ الحَاكِمُ: يُحْتَمَلُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ البَغَوِيِّ، وَمَا علمَ ابْنُ أَبِي ذُهلٍ، فَإِنَّهُ قَالَ: دَخَلنَا وَهُوَ فِي آخِرِ عِلَّتِهِ». وشيخه: محمد بن المسيب بن إسحاق بن عبد الله النيسابوري: ثقة. وأبو عُمير هو: عيسى بن محمد بن إسحاق الرملي: ثقة فاضل.

وأما سند المصنف الثالث: فتقدم رجاله إلى الترمذي (٦). والحسن بن عرفة: إمام ثقة. وإسماعيل بن عياش بن سليم الحمصي: صدوق في نفسه لكنه يُضعف في روايته عن الحجازيين.

وشيخ المصنف الرابع: لم أجد له ترجمة. وشيخه هو: عبد الرحمن بن أحمد المخلدي الأنصاري الهروي، ابن أبي شريح: قال الإمام الذهبي: «كَانَ صَدُوْقًا، صَحِيْحَ السَّمَاعِ، صَاحِبَ حَدِيْثٍ وَعلمٍ وَجلاَلَةٍ». وابن منيع: هو الإمام الحافظ أبو القاسم البغوي: ثقة فاضل، ويقال له ابن منيع نسبة إلى جده لأمه أحمد بن منيع البغوي. وداود بن رُشيد الهاشمي: ثقة. وابن عياش: تقدم. وشيخه: يحيى بن أبي عمرو السيباني أبو زرعة الحمصي: ثقة يُرسل عن الصحابة. وشيخه هو: عبد الله بن فيروز الديلمي: ثقة من كبار التابعين.

والحديث:

أخرجه الفريابي في «القدر» (٦٦)، ومن طريقه المصنف هنا.

وأخرجه الترمذي (٢٦٤٢)، ومن طريقه المصنف كذلك.

وأخرجه الحاكم (٨٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢٤١)، والآجري في «الشريعة» (٣٣٨)، والمخلص في «المخلصيات» (٨٤٧)، والطبراني في «الكبير» (١٤٥٥٦)، من طرق: عن يحيى السيباني، عن ابن الديلمي، عن عبد الله بن عمرو به.

٣٨- بَابُ الِانْتِهَاءِ عَنِ التَّعَمُّقِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّوَجَل[١]

قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح قد تداوله الأئمة، وقد احتجا بجميع رواته، ثم لم يخرجاه، ولا أعلم له علة»، وقال الذهبي: «على شرطهما ولا علة له».

قلت: كذا قالا وليس على شرطهما فلم يُخرجا لعبد الله بن فيروز الديلمي شيئًا، والحديث **سنده حسن.**

وله طريق أخرى عن الديلمي:

أخرجه أحمد (٦٦٤٤)، والطيالسي (٢٤٠٥)، وابنُ أبي عاصم في «السنة» (٢٤٣، ٢٤٤)، وابن حبان (٦١٦٩، ٦١٧٠)، والآجُري في «الشريعة» (١٧٥)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩)، والفريابي في «القدر» (٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠)، والمخلص في «المخلصيات» (٣١٦)، والهلال في «السنة» (٨٩١)، وغيرهم من طرق: عن ربيعة بن يزيد، عن ابن الديلمي، به.

قلت: وهذا **إسناد صحيح**؛ ربيعة بن يزيد الدمشقي أبو شعيب الإيادي: ثقة عابد من رجال الجماعة.

استدل المصنف - رحمه الله - بهذا الحديث على إثبات **صفة النور** لله عزّ وجلّ، وهي صفة ذاتية ثابتة لله عزّ وجلّ بالكتاب والسنة الصحيحة، والنور أيضاً من أسماء الله الحسنى

قال ابن قيم الجوزية - رحمه الله - كما في «مختصر الصواعق» (ص١٠٢٤): «النُّور: جَاءَ فِي أَسْمَائِهِ تَعَالَى، وَهَذَا الِاسْمُ مِمَّا تَلَقَّتْهُ الأُمَّةُ بِالقَبُولِ وَأَثْبَتُوهُ فِي أَسْمَائِهِ الحُسْنَى، وَهُوَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالذِي رَوَاهُ الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَمِنْ طَرِيقِهِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ وَلا أَحَدٌ مِنْ أَئِمَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَمُحَالٌ أَنْ يُسَمِّيَ نَفْسَهُ نُورًا، وَلَيْسَ لهُ نُورٌ، وَلا صِفَةُ النُّورِ ثَابِتَةٌ لهُ، كَمَا أَنَّ مِنَ المُسْتَحِيلِ أَنْ يَكُونَ عَلِيمًا قَدِيرًا سَمِيعًا بَصِيرًا، وَلا عِلمَ لهُ وَلا قُدْرَةَ، بَلْ صِحَّةُ هَذِهِ الأَسْمَاءِ عَلَيْهِ مُسْتَلزِمَةٌ لِثُبُوتِ مَعَانِيهَا لَهُ، وَانْتِفَاءُ حَقَائِقِهَا عَنْهُ مُسْتَلْزِمٌ لِنَفْيِهَا عَنْهُ، وَالثَّانِي بَاطِلٌ قَطْعًا فَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ».

[١] تبويب المؤلف - رحمه الله - بهذا التبويب وإيراده لهذا الحديث فيه النهي عن التشبيه والتكييف في صفات الرب تبارك وتعالى، والنهي عن التفكر في ذات الله تعالى والتعمق في صفاته سبحانه وتعالى أبلغ من مجرد نفي التشبيه والتكييف؛ لأن التعمق والتفكر في ذات الله تعالى وصفاته العلى هو المؤدي للتشبيه والتكييف، وهذا فيه دليل أيضاً على براءة المؤلف من التشبيه والتكييف الذي لطالما كان يرميه به الخصوم المعطلة النفاة. رحمه الله وغفر له.

٤٢- أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنَا بِشْرُ بْنُ أَحْمَدَ، ثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَلَفٍ، ثَنَا بِشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ (ح)

وثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَحْمُودٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْعُصْمِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاذٍ: أن الْفِرْيَابِيّ حدثهُ (ح)

وأنبا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنَا عَبْدُ الله بن عمر الجويري، ثَنَا أَحْمد بن مُحَمَّد الكشميهيني، أَنَا الْفِرْيَابِيُّ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ ثَابت، ثَنَا الْوَازِع ابْن نَافِعٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «تَفَكَّرُوا فِي آلَاءِ اللَّهِ عَزَّوَجَل وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ عَزَّوَجَل»[(١)].

[(١)] **ضعيف:**

أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (١)، والطبراني في «الأوسط» (٦٣١٩)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٩٢٧)، والبيهقي في «الشعب» (١٢٠)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٩٥)، من طرق: عن الوازع بن نافع، به.

قلت: وهذا سند **ضعيف جدًا؛** الوازع بن نافع العقيلي: منكر الحديث كما قال البخاري، وقال أبو حاتم: «لا يعتمد على روايته؛ لأنه متروك الحديث»، وقال أيضا: «ضعيف الحديث جدًّا ليس بشيء»، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات على قلة روايته، ويشبه أنه لم يكن المتعمد لذلك، بل وقع بذلك في روايته، لكثرة وهمه، فبطل الاحتجاج به لما انفرد عن الثقات بما ليس من أحاديثهم». وضعفه أحمد وابن معين والعقيلي، وتركه النسائي.

وله شاهد من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٣) من طريق: أحمد بن مهدي، أنا عاصم بن علي، أنا أبي، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به مرفوعًا.

قلت: عاصم بن علي وأبوه: كلاهما سيء الحفظ، وعلي بن عاصم مع سوء حفظه فليس من قدماء أصحاب عطاء، وعطاء كان قد اختلط، وقد اضطرب عاصم أو والده أو كلاهما في هذا الحديث فرواه تارة هكذا:

٣٩- بَاب الرَّد على مستحل الْكَلَامِ الْمُجَادِلِينَ فِي اللَّهِ عَزَّوَجَل

٤٣- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ، ثَنَا مُحَمَّد بْنِ مَحْبُوبٍ، ثَنَا أَبُو عِيسَى، ثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ الْعَبْدِيُّ وَيَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ دِينَار عَن أَبِي غَالِبٍ هَذَا – اسْمُهُ حَزَوَّرٌ الْقُرَشِيُّ بَصْرِيٌّ – يُقَالُ لَهُ: مَوْلَى بَاهِلَةَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الْجَدَلَ ثمَّ تلى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قوم خصمون﴾»[1].

ورواه مرة أخرى عاصم بن علي، أنا أبي، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به موقوفًا.

أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٢)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (١/١٧٣)، من طريق: عاصم، به.

قلت: وإن كان هذا الوجه مضطربا؛ لكن عاصم قد توبع على رواية الوقف؛ تابعه: خالد بن عبد الله الواسطي:

أخرجه ابن أبي شيبة في «العرش» (١٦)، من طريق خالد، عن عطاء، به.

قلت: فالموقوف أصح وإن كان ضعيفًا كذلك؛ لعلة اختلاط عطاء، والله أعلم.

وللحديث المرفوع شواهد أخرى ذكرها الشيخ الألباني في «الصحيحة» وجنح إلى تحسين الحديث بموجب هذه الشواهد، غير أن الذي نركن إليه هنا هو أن هذه الشواهد لا ترتقي بالحديث إلى درجة الحُسن ويبقى الحديث ضعيفًا، والله تعالى أعلى وأعلم.

[1] **حسن بطرقه وشواهده:**

رجاله إلى الترمذي: مضوا (٦). وعبد بن حميد هو: ابن نصر الكشي أبو محمد قيل: اسمه عبد الحميد: ثقة حافظ صاحب «المسند». وشيخه هو: محمد بن بشر العبدي أبو عبد الله الكوفي: ثقة حافظ. ويعلى بن عبيد: هو ابن أبي أمية الإيادي الطنافسي الكوفي: ثقة، إلا في حديثه عن الثوري فيهم كثيرًا عنه. والحجاج بن دينار: قال أحمد وابن معين وأبو زرعة: «لا بأس به». زاد ابن معين وأبو زرعة:

«صدوق». ووثقه ابن المبارك، وابن المديني، ويعقوب بن شيبة، وأبو داود والترمذي، وأبو خيثمة، والعجلي، وابن حبان، وغيرهم.

والحديث:

أخرجه الترمذي (٣٢٥٣) عن عبد بن حميد، بهذا السند، ومن طريقه المصنف، هنا.

وأخرجه أحمد (٢٢٢٠٥)، والترمذي (٣٢٥٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠١)، والطبري في «التفسير» (٨٨/٢٥)، من طريق: يعلى بن عبيد الطنافسي، به.

وأخرجه أحمد (٢٢٢٠٤)، وابن ماجه (٤٨)، وابن أبي الدنيا في «الصمت وآداب اللسان» (١٣٥، ١٣٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠١)، وإسحاق بن إبراهيم البستي في «تفسيره» (مخطوط)، والروياني في «مسنده» (١١٨٧)، وابن جرير في «تفسيره» (٢٥/ ٨٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٣٠٧)، والدينوري في «المجالسة» (١١٠٤)، والطبراني في «الكبير» (٨/ح٨٠٦٧)، والآجري في «الشريعة» (١٠٩، ١١٠)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٣٠٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣٦٧٤)، واللالكائي في «شرح اعتقاد أهل السنة» (١٧٧)، من طرق: عن حجاج بن دينار، به.

قلت: وهذا سند **صالح**؛ أبو غالب هذا هو البصري قيل اسمه: حزور وقيل غير ذلك: صالح الحديث يُعتبر به، قال ابن معين: «صالح الحديث»، ووثقه موسى بن هارون، والدارقطني، وقال ابن عدي: «لم أر في أحاديثه حديثًا منكرًا جدًا وأرجو أنه لا بأس به». ولكن ضعفه النسائي، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، وأحسن ما يُقال فيه هو قول الذهبي تبعًا لابن معين: «صالح الحديث».

وقد توبع أبو غالب عليه؛ تابعه: القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي:

أخرجه أبو يعلى في «معجم شيوخه» (١٤٤) عن الحسين بن يزيد الطحان، عن حفص بن غياث، عن حجاج بن دينار، عن القاسم، عن أبي أمامة، به.

قلت: الحسين بن يزيد لينه أبو حاتم الرازي، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/ح١٨٥١٥) عن حميد بن عياش الرملي، عن مؤمل، عن حماد، عن ابن مخزوم، عن القاسم أبي عبد الرحمن الشامي، عن أبي أمامة، بنحوه.

قلت: مؤمل بن إسماعيل: فيه لين، لكنه صالح في المتابعات.

فالحاصل أن الحديث بطرقه وشواهده يرتقي إلى درجة الحسن لغيره، والله تعالى أعلى وأعلم.

٤٤- أخبرنَا أَبُو حَاتِم أَحْمد بن الْحسن الْبَزَّار الْفَقِيه السّني بالري، قَالَ: سَمِعت الإمام الْحُسَيْن بن عَليّ بن جَعْفَر الأصبهاني الحلي بِالريِّ، يَقُول: سَمِعت أَحْمد بن مُحَمَّد: حدثونا أتقولون أَن كَلَام الله فِي اللَّوْح الْمَحْفُوظ؟

قيل لَهُ: نقُول ذَلِك لِأَن الله تَعَالَى قَالَ ﴿بل هُوَ قُرْآن مجيد فِي لوح مَحْفُوظ﴾ فالقرآن فِي اللَّوْح الْمَحْفُوظ، وَهُوَ فِي صُدُور الَّذين أُوتُوا الْعلم قَالَ الله تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ وَهُوَ متلو بالألسنة، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿لَا تحرك بِهِ لسَانك لتعجل بِهِ﴾ فالقرآن مَكْتُوب فِي مَصَاحِفنَا فِي الْحَقِيقَة مَحْفُوظ فِي صدورنا فِي الْحَقِيقَة متلو بألسنتنا فِي الْحَقِيقَة مسموع لنا فِي الْحَقِيقَة كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾[1].

---

[1] صحيح:

شيخ المصنف هو: الإمام المحدث الحافظ الواعظ أبو حاتم أحمد بن الحسن بن محمد الرازي البزاز، الحنبلي، الملقب بخاموش، روى عنه شيخ الإسلام الأنصاري في كتابه «ذم الكلام وأهله» في عدة مواضع، وله معه القصة الشهيرة عندما دخل الري ليسمع عليه وقد تقدمت في ترجمته، وانظر ترجمته: «السير» (١٧/ ٦٢٥).

جاء في آخر النسخة الخطية: «هَذَا آخر مَا حَكَاهُ البيهقي عَن كتاب «الإبانة» وَقَالَ الْبَيْهَقِيّ أَيْضا: فِي أول هَذَا الْبَاب بعد احتجاجه بآيَات وَغَيرهَا - كَمَا هُوَ مَذْكُور فِي كتاب «الإبانة» - فَقَالَ: وَقد احْتج علي بن إسماعيل بِهَذِهِ الْفُصُول».

وهذا من كلام الناسخ وقد أدخل الناسخ في آخر كتاب «الأربعون» عقيدة ابن درباس، ولم يميز بينها وبين «الأربعون»؛ كما أوضح الشيخ الدكتور علي بن ناصر الفقيهي رحمه الله وطيّب ثراه.

قال العبد الفقير إلى عفو ربه عابد بن محمد الأثري المصري - عفا الله عنه -:

انتهى بهذا تحقيق الكتاب وتخريج أحاديثه تحت عنوان: «القول السديد بتخريج الأربعون في دلائل التوحيد» وأسأل الله عز وجل أن ينفع بهذا الجزء المبارك قارئيه وسامعيه وشارحيه، وأن يجعل عملنا

كله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يغفر لنا ذنوبنا ويعفو عن سيئاتنا ويتجاوز عن تقصيرنا، وأسأله جل في علاه أن يرحم عبده الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي وأن يتغمده بواسع رحمته وأن يجزيه خير الجزاء على ما قام به من جهد مشكور في خدمة تراث هذه الأمة، وأسأله تعالى أن يرفع عن أهل غزة الحبيبة ظلم عدوهم وأن يثبتهم وينصرهم بنصره وأن لا يجعل لليهود عليهم سلطانًا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وكان الفراغ من هذا الكتاب المبارك فجر الثلاثاء السادس عشر من شهر جمادى الآخرة لسنة ١٤٤٦ من هجرة سيد البشر ﷺ.

وكتب

عابد بن محمد الأثري

غفر الله له ولوالديه

وللمسلمين

قائمة الفهارس

- فهرست أطراف الآثار المرفوعة مرتبًا على حروف المعجم
- فهرست أطراف الآثار الموقوفة مرتبًا على حروف المعجم
- فهرست أطراف الآثار المقطوعة مرتبًا على حروف المعجم
- فهرست الرواة الذين ترجمنا لهم
- فهرست الفوائد
- فهرست الموضوعات والأبواب

فهرست أطراف الآثار المرفوعة مرتباً على حروف المعجم

- أَتَعْجَبُونَ مِنْ غيرَة سعد (١٠)/(ص٤٣)
- احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى (٢٥)/(ص٧٥)
- احْتَجَّ مُوسَى وَآدَمُ (٢٧)/(ص٧٩)
- إِذَا مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ (٣٥)/(ص٨٩)
- إِنَّ آدَمَ عليه السلام – كَانَ يُسَبِّحُ بِتَسْبِيحِ الْمَلَائِكَةِ (٢٢)/(ص٧٠)
- إِنَّ اللَّهَ – تبارك وتعالى – خَلَقَ خَلْقَهُ فِي ظُلْمَةٍ (٤١)/(ص١٠٠)
- إِنَّ اللَّهَ – عَزَّوَجَلَّ – خَلَقَ الْفِرْدَوْسَ بِيَدِهِ (٢٦)/(ص٧٧)
- أَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَطْوِي الْمَظَالِمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (١٩)/(ص٩٥)
- إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ (١٧)/(ص٦١)
- إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا (٧)/(ص٣٥)
- أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ (١٦)/(ص٥٩)
- إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ – عَزَّوَجَلَّ – (٣٧)/(ص٩٣)
- إِنَّمَا الْأَعْمَال بِالنِّيَّةِ (١)/(ص٢٥)
- بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ (٢)/(ص٢٧)
- تَفَكَّرُوا فِي آلَاءِ اللَّهِ عَزَّوَجَل (٤٢)/(ص١٠٣)
- جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَهُ جَارِيَةٌ (١٢)/(ص٤٦)
- حَتَّى يَضَعَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ رِجْلَهُ فِيهَا (٣٣)/(ص٨٨)
- حِجَابُهُ ـ تَعَالَى ـ النَّارُ (١٤)/(ص٥٢)
- خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَيه السَّلَام عَلَى صُورَتِهِ (١٩)/(ص٦٤)
- سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ (١١)/(ص٤٤)
- ضَحِكَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ رَجُلَيْنِ (٣١)/(ص٨٦)

❖ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ (٦)/(ص٣٣)

❖ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي (٣٤)/(ص٨٩)

❖ قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (بِأَرْبَعٍ) (٨)/(ص٣٩)

❖ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحسنى وَزِيَادَة (٣٨)/(ص٩٤)

❖ لَمَّا قَضَى اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ الْخَلْقَ (١٣)/(ص٥٠)

❖ مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الْجَدَلَ (٤٣)/(ص١٠٤)

❖ مَا من شَيْءٌ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ (٩)/(ص٤٢)

❖ مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ حَذَّرَ أُمَّتَهُ (٢٠)/(ص٦٧)

❖ مَنْ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ (١٨)/(ص٦٢)

❖ مَنْ قَالَ حِينَ تَغِيبُ الشَّمْسُ (٤٠)/(ص٩٨)

❖ مَنْ كَتَمَ عِلْمًا أَلْجَمَهُ اللَّهُ (٣)/(ص٢٩)

❖ هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقْرؤهَا وَيَضَع إصبعيه عَلَيْهِمَا (٢١)/(ص٦٩)

❖ يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يضع السَّمَوَات عَلَى إِصْبَعٍ (٤-٥)/(ص٣١-٣٢)

❖ يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ (٣٠)/(ص٨٢)

❖ يلقى فِي النَّار وَتقول هَل من مزِيد (٣٢)/(ص٨٧)

فهرس أطراف الآثار الموقوفة مرتباً على حروف المعجم

❖ إِنَّ الصَّـــــدَقَةَ تَقَـــــعُ فِي يَـــــدِ اللَّهِ (٢٨-٢٩)/(ص٨٠-٨١)

❖ إِنَّ الْكُـــــرْسِيَّ مَوْضِـــــعُ الْقَـــــدَمَيْنِ (١٥)/(ص٥٤)

❖ فَقَدْنَا الْوَحْيَ (٣٩)/(ص٩٧)

❖ ومَـــا جَعَلْنَـــا الرُّؤْيَـــا الَّتِـــي أَرَيْنَـــاكَ إِلا فِتْنَـــةً لِلنَّـــاس (٣٦)/(ص٩٢)

فهرست أطراف الآثار المقطوعة

❖ حـــدثونا أتقولـــون أَن كَلَام الله فِي اللَّـــوْح
الْمَحْفُوظ؟ (٤٤)/(ص١٠٦)

فهرست الرواة الذين ترجمنا لهم

الراوي **رقم الأثر**

١) أبان بن يزيد العطار ..... (٣١)
٢) إبراهيم بن الحسين الكسائي ..... (١٣)
٣) إبراهيم بن بشار ..... (٢)
٤) إبراهيم بن منقذ الخولاني ..... (٣)
٥) إبراهيم بن يوسف الحضرمي ..... (٣٩)
٦) ابن أبي الدنيا ..... (٣٤)
٧) ابن القاسم ..... (٣٠)
٨) ابن بُكير يحي بن عبد الله ..... (٢٤)
٩) ابن جريج ..... (٢٢)
١٠) ابن جوصا ..... (٣٠)
١١) ابن حمدويه محمد بن عدي ..... (١٠) ، (٣٨)
١٢) ابن عجلان ..... (١٨)
١٣) ابن مثرود ..... (٣٠)
١٤) ابن منيع أبو القاسم البغوي ..... (٤٠)
١٥) أبو أحمد الزبيري ..... (١٥)
١٦) أبو إسحاق القرَّاب ..... (٣٧)
١٧) أبو الزناد عبد الله بن ذكوان ..... (١٣)
١٨) أبو بكر الإسماعيلي ..... (٧) ، (٢٦)
١٩) أبو بكر بن أبي شيبة ..... (٢٥)
٢٠) أبو حاتم أحمد بن الحسن ..... (٤٣)
٢١) أبو سعيد أحمد بن محمد بن سعيد ..... (١٥)
٢٢) أبو صالح ..... (٢٢)
٢٣) أبو عاصم الضحاك بن مخلد ..... (٤) ، (١٥) ، (٣٩)
٢٤) أبو عبد الرحمن الحبلي ..... (٣)
٢٥) أبو عبيدة ابن عبد الله بن مسعود ..... (٨)
٢٦) أبو عُمير عيسى بن محمد ..... (٤٠)
٢٧) أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ..... (٦) ، (٢٠) ، (٤٠) ، (٤٢)

٢٨) أبو غالب البصري ..... (٤٢)
٢٩) أبو كامل الجحدري فضيل بن حسين ..... (١٠)
٣٠) أبو مالك الغفاري ..... (١٥)
٣١) أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجي ..... (٤) ، (١٥) ، (٣٩)
٣٢) أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر ..... (٣٤)
٣٣) أبو معاوية الضرير ..... (٢٥)
٣٤) أبو يحيى ..... (٢٦)
٣٥) أبو يعقوب ..... (١٩)
٣٦) أبو يعلى الموصلي ..... (٢٧) ، (٣٧)
٣٧) أبي خليفة الفضل بن الحباب ..... (٢)
٣٨) أحمد بن الفضل العسقلاني ..... (١)
٣٩) أحمد بن حمدان الشاركي ..... (٤) ، (٢٠) ، (٢٧)
٤٠) أَحْمد بن عبد الله بن نعيم ..... (٣٢)
٤١) أحمد بن علي بن أحمد بن سعدويه ..... (٧)
٤٢) أحمد بن عمرو بن السرح ..... (٢٦)
٤٣) أحمد بن محمد بن حسنويه ..... (١)
٤٤) أحمد بن محمد بن شارك الشاركي ..... (٢٧)
٤٥) أحمد بن محمد بن منصور ..... (٢٦) ، (٣٩)
٤٦) أحمد بن محمد بن ياسين ..... (٢)
٤٧) أحمد بن مُلاعِب ..... (٢٨)
٤٨) أحمد بن موسى ..... (٩)
٤٩) إدريس بن يحيى الخولاني ..... (٣)
٥٠) إسحاق بن إبراهيم ..... (١١) ، (١٩)
٥١) إسحاق بن سليمان ..... (١٨)
٥٢) إسحاق بن يسار ..... (٣٨)
٥٣) أسد بن موسى ..... (٢)
٥٤) إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَمَاعَة ..... (٣٤)
٥٥) إسماعيل بن عمرو ..... (٢٩)
٥٦) إسماعيل بن عياش ..... (٤٠)
٥٧) إسماعيل بن محمد ..... (٢٦)
٥٨) الأعرج عبد الرحمن بن هرمز ..... (١٣)

٥٩) تميم بن محمد ..... (١٤)
٦٠) جعفر بن عون ..... (١٨)
٦١) جعفر بن فناكي ..... (١٢)
٦٢) جعفر بن معالي ..... (١٢)
٦٣) حاتم بن محبوب ..... (١٨) ، (١٩) ، (٣٢)
٦٤) حامد بن محمد الهروي ..... (٤)
٦٥) الحجاج بن دينار ..... (٤٢)
٦٦) الحسن ..... (٢٩)
٦٧) الحسن بن سعيد ..... (٢٥)
٦٨) الحسن بن سفيان ..... (٧)
٦٩) الحسن بن عرفة ..... (٤٠)
٧٠) الحسين بن أحمد ..... (٤٠)
٧١) الحسين بن محمد بن علي ..... (٧)
٧٢) الحسين بن يزيد ..... (٤٢)
٧٣) حماد بن زيد ..... (٢٣) ، (٢٩) ، (٣٧)
٧٤) حماد بن سلمة ..... (٣)
٧٥) حماد بن واقد العيشي ..... (٣٧)
٧٦) حمدان الوراق ..... (٣١)
٧٧) حمدين بن أحمد بن حَمْدِين ..... (٢٩)
٧٨) حمزة بن محمد ..... (٣٠)
٧٩) حوثرة بن أشرس ..... (٣٧)
٨٠) خلف بن هشام ..... (٣٦)
٨١) داود بن أبي هند ..... (٢٦)
٨٢) داود بن رُشيد ..... (٤٠)
٨٣) الدبري إسحاق بن إبراهيم بن عباد ..... (١٩)
٨٤) الربيع بن سليمان ..... (٢)
٨٥) ربيعة بن يزيد الدمشقي ..... (٤٠)
٨٦) الرديني بن أبي مجلز ..... (٢٣)
٨٧) الرفاء حامد بن محمد ..... (٧) ، (١٥) ، (١٧) ، (٢٠) ، (٢٨)
٨٨) رفاعة بن عرابة الجهني ..... (٣٤)
٨٩) زياد بن عَبد الله البكائي ..... (٣٨)

٩٠) السدي إسماعيل بن عبد الرحمن ..... (١٥)
٩١) سعيد بن أبي هلال ..... (٢٦)
٩٢) سعيد بن العباس ..... (٤٠)
٩٣) سعيد بن المرزبان ..... (١٢)
٩٤) سعيد بن بشير ..... (٢٩)
٩٥) سفيان الثوري ..... (١٥) ، (٢٨)
٩٦) سفيان بن عيينة ..... (١١) ، (١٨)
٩٧) سلمة بن شبيب ..... (١٩) ، (٣٢)
٩٨) سليم بن جبير ..... (٢١)
٩٩) سليمان بن أحمد الطبراني ..... (١٩)
١٠٠) سليمان بن المغيرة ..... (٣٧)
١٠١) سُلَيْمَان بن حَرْب ..... (٢٣)
١٠٢) سليمان بن عبد الرحمن ..... (٤٠)
١٠٣) شجاع بن مخلد ..... (١٥)
١٠٤) شريك بن عبد الله النخعي ..... (١٥) ، (٢٥)
١٠٥) شعيب بن محمد بن إبراهيم ..... (١٥)
١٠٦) شيبان بن عبد الرحمن التميمي ..... (٩)
١٠٧) صالح بن محمَّد بن زائدة الليثي ..... (٢٩)
١٠٨) صفوان بن صالح ..... (٧)
١٠٩) طلحة بن عمرو ..... (٢٢)
١١٠) عاصم بن عُبيد الله ..... (٢٨)
١١١) عاصم بن علي ..... (٤١)
١١٢) عبد الجبار بن العلاء ..... (١١) ، (١٨)
١١٣) عبد الجبار بن محمد بن عبد الله الجراحي ..... (٦) ، (٢٠) ، (٤٠) ، (٤٢)
١١٤) عبد الرحمن بن أحمد ..... (٢٢) ، (٤٠)
١١٥) عبد الرحمن بن أحمد بن رشدين ..... (٢٦)
١١٦) عبد الرحمن بن عبد الحميد ..... (٢٦)
١١٧) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودي ..... (٨) ، (١١) ، (١٨)
١١٨) عبد الرحمن بنُ محمد الإدريسي ..... (١٥) ، (٣٩)

١١٩) عبد الرحمن بن مهدي ..... (٣٣)
١٢٠) عبد الصمد بن النعمان ..... (٢٨)
١٢١) عبد العزيز بن الحصين المروزي ..... (٧)
١٢٢) عبد العزيز بن المختار ..... (٣٩)
١٢٣) عبد الله الجعفي ..... (٢٨)
١٢٤) عبد اللَّه بن الديلمي ..... (٤٠)
١٢٥) عبد الله بن الزبير ..... (١٧)
١٢٦) عبد الله بن المخارق ..... (١٨)
١٢٧) عبد الله بن داود الخريبي ..... (٢٥)
١٢٨) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ ..... (٢٢)
١٢٩) عبد الله بن عدي ..... (١٨)
١٣٠) عبد الله بن عياش ..... (٣)
١٣١) عبد الله بن قتادة المحاربي ..... (٢٨)
١٣٢) عبد الله بن وهب ..... (٣)
١٣٣) عبد الله بن يحيى المدني ..... (١٣)
١٣٤) عبد الله بن يزيد المقرئ ..... (٢١)
١٣٥) عبد الملك بن الحسين ..... (٢٨)
١٣٦) عبد الملك بن محمد ..... (٧)
١٣٧) عبد الوارث بن سعيد ..... (٣)
١٣٨) عبد الوهاب بن الحسن ..... (٣٠)
١٣٩) عبد بن حميد ..... (٤٢)
١٤٠) عبيد اللَّه بن محمد الدقاق..... (٤٠)
١٤١) عبيد الله بن موسى ..... (٨) ، (١٥)
١٤٢) عبيد المكتب ..... (٢٦)
١٤٣) عثمان بن سعيد الدارمي ..... (٢) ، (٢٢) ، (٢٣) ، (٢٤)
١٤٤) عثمان بن عمر الضبي ..... (٢)
١٤٥) عطاء بن السائب ..... (٤١)
١٤٦) علي بن أبي طالب الشاركي ..... (٧) ، (١٧)
١٤٧) علي بن الحكم البناني ..... (٣)
١٤٨) علي بن العباس البجلي ..... (٣٩)

١٤٩) علي بن زيد بن جدعان ..... (٢٢)
١٥٠) علي بن عاصم ..... (٤١)
١٥١) علي بن عبد العزيز ..... (٢٨)
١٥٢) علي بن عيسى ..... (٢٥)
١٥٣) علي بن محمد الفارسي ..... (٤) ، (٧) ، (٢٥)
١٥٤) علي بن محمد بن محمد بن أحمد بن عثمان ..... (١) ، (٣)
١٥٥) عمارة بن زاذان ..... (٣)
١٥٦) عمارة بن عمير التيمي الكوفي ..... (١٥)
١٥٧) عمر بن إبراهيم بن إسماعيل ..... (١٢) ، (٢٦)
١٥٨) عمر بن أبي سلمة ..... (٧)
١٥٩) عمرو بن أحمد العَمروي ..... (١٤)
١٦٠) عمرو بن محمد بن بكير الناقد ..... (٢٧)
١٦١) عمرو بن مرة المرادي ..... (٨)
١٦٢) عون بن عبد الله ..... (١٨)
١٦٣) عياش ..... (٣)
١٦٤) الفريابي جعفر بن محمد ..... (٤٠)
١٦٥) الفضل بن موسى ..... (٢٥)
١٦٦) الفضل بن دكين ..... (٩) ، (٢٨)
١٦٧) القاسم بن هشام ..... (٣٤)
١٦٨) القعنبي عبد الله بن مسلمة ..... (٢٤)
١٦٩) قيس بن الربيع ..... (١٢)
١٧٠) مالك بن أنس ..... (٢٤)
١٧١) محمد بن إبراهيم ..... (٢)
١٧٢) محمد بن إبراهيم ..... (١١)
١٧٣) محمد بن إبراهيم بن جناح ..... (١٩) ، (٢١)
١٧٤) محمَّد بن إبراهيم بن محمَّد بن يحي ..... (٧)
١٧٥) محمد بن إبراهيم بن نافع ..... (٣٦)
١٧٦) محمد بن أبي جعفر ..... (٧)
١٧٧) محمد بن أحمد الواسطي ..... (٣)
١٧٨) محمد بن أحمد بْن أَحْمَد بْن مُحَمَّد ..... (١٥)

١٧٩) محمد بن أحمد بن محبوب المروزي ..... (٦) ، (٢٠) ، (٤٠) ، (٤٢)
١٨٠) محمد بن أحمد بن محمد الجارودي ..... (١٦) ، (١٩)
١٨١) محمد بْن إِسْحَاق ..... (٢٢) ، (٢٣) ، (٢٤) ، (٣٨)
١٨٢) محمد بن إسحاق بن خزيمة ..... (٢١)
١٨٣) محمد بن الفضل الطائي ..... (١٠) ، (٢١)
١٨٤) محمد بن المسيب ..... (٤٠)
١٨٥) محمد بن أيوب ..... (٢٠)
١٨٦) محمد بن بشار ..... (٢٠)
١٨٧) محمد بن بشر العبدي ..... (٤٢)
١٨٨) محمد بن جعفر ..... (٢٠)
١٨٩) مُحَمَّد بْن رفاعة ..... (٣٩)
١٩٠) محمد بن صالح الأشج ..... (٢٠)
١٩١) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ..... (١٢)
١٩٢) محمد بن عبد الله البيضاوي ..... (٩)
١٩٣) محمد بن عبد الله الصفار ..... (٣٤)
١٩٤) محمد بن عبد الله بن الحكم ..... (٣)
١٩٥) محمد بن علي ..... (٢٦)
١٩٦) محمد بن علي بن محمد بن الحسن الباساني ..... (٢) ، (٣٦)
١٩٧) محمد بن محمد بن عبد الله القاضي أبو منصور ..... (١٣) ، (٢٠) ، (٣٧) ، (٣٩)
١٩٨) محمد بن محمد بن عبدوس الأنماطي ..... (١٣) ، (٢٠)
١٩٩) محمد بن موسى بن شاذان ..... (٢) ، (٣١) ، (٣٣) ، (٣٤)
٢٠٠) محمد بن هارون ..... (١٢)
٢٠١) محمد بن هشام بن ملاس ..... (١)
٢٠٢) محمد بن يحي ..... (١٥)
٢٠٣) محمد بن يعقوب الأصم ..... (٢) ، (٣) ، (٣١) ، (٣٣)
٢٠٤) مخارق بن سُليم ..... (١٨)
٢٠٥) مسدد بنُ مُسَرْهَد ..... (٢٩)
٢٠٦) مطر الوراق ..... (٢٣)
٢٠٧) معاذ بن معاذ ..... (٢)
٢٠٨) معمر بن راشد ..... (٣٧)

٢٠٩) المقرئ روح بن عبد المؤمن ..... (١٠)
٢١٠) المقرئ محمد بن عبد الله ..... (٢١)
٢١١) منصور بن الحسين ..... (٣)
٢١٢) موسى بن إسماعيل ..... (٣١)
٢١٣) موسى بن هارون ..... (٣٦)
٢١٤) مؤمل بن إسماعيل ..... (٤٢)
٢١٥) هارون بن أحمد ..... (٢٩) ، (٣٩)
٢١٦) هارون بن سليمان ..... (٣٣)
٢١٧) هشام بن سعد ..... (٢٣)
٢١٨) هشام بن محمد بن السائب الكلبي ..... (٢٢)
٢١٩) الوازع بن نافع العقيلي ..... (٤١)
٢٢٠) وكيع بن الجراح ..... (١٥) ، (٢٥)
٢٢١) الوليد بن مسلم ..... (٧)
٢٢٢) يحيى بن أبي عَمْرو السيباني ..... (٤٠)
٢٢٣) يحيى بن أبي كثير ..... (٣٤)
٢٢٤) يحيى بن السكن ..... (١٢)
٢٢٥) يحيى بن أيوب ..... (٢٢) ، (٢٦)
٢٢٦) يحيى بن حكيم ..... (١١)
٢٢٧) يحيى بن سعيد القطان ..... (١٥)
٢٢٨) يحيى بن عمار ..... (١١) ، (١٨) ، (١٩) ، (٢١)
٢٢٩) يحيى بن غيلَان ..... (١٦)
٢٣٠) يحيى بن معاذ ..... (١٦)
٢٣١) يزيد بن عياض بن جعدبة الليثي ..... (٢)
٢٣٢) يعلى بن عبيد ..... (٤٢)
٢٣٣) يوسف بن مهران ..... (٢٢)

فهرس الفوائد

إبراهيم بن بشار وإن كان ثقة ملازمًا لابن عيينة، إلا أنه كان يهم في حديثه، حتى قال أحمد: «كأن سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشار ليس هو سفيان بن عيينة» يشير إلى كثرة أوهامه عليه.....(٢)/(ص٢٧)

التعقب على الحاكم والذهبي رحمهما الله في حديث «مَنْ كَتَمَ عِلْمًا أَلْجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ» في تصحيحهما للسند وأنه على شرط الشيخين وليس كما قالا .....(٣)/(ص٢٩)

زيادة الأوثق أو زيادة الثقة غير مقبولة على الإطلاق، فهذا وذاك خلاف منهج المتقدمين الذي عُرف عنهم بالاستقراء الواسع لأقوالهم وأحكامهم .....(٣)/(ص٢٩)

قول البخاري «سكتوا عنه»؛ هو جرح شديد عنده .....(٧)/(ص٣٥)

المسعودي كان يخلط إذا روى عن صغار مشايخه كعاصم والأعمش، أما روايته عن كبار مشايخه فصحيحة كما قال ابن معين، وهو اختلط ببغداد، أما سماع أهل الكوفة والبصرة منه فجيدٌ. .....(٨)/(ص٣٩)

باب الإخبار عن الله سبحانه وتعالى هو أوسع من باب الأسماء والصفات، وقد امتلأت كتب السلف الصالح رحمهم الله أجمعين بالإخبار عن الله ولم يتقيدوا بالألفاظ التي جاءت في القرآن والسنة، فتجدهم يستعملون ألفاظًا مثل: تحدّى، وهدّد، وأنكر، ووبّخ، ونوّع، ورّتب، وغير ذلك مما هو مبسوط في كتب الحديث والتفسير والعقائد، عن الصحابة والتابعين وأتباعهم إلى زماننا .....(بَابُ بَيَانِ أَنَّ اللَّهَ – تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَتَقَدَّسَ – شَيْءٌ)/(ص٤١)

تعليق حول اعتقاد أهل السنة والجماعة واستدلالهم على أن الله تبارك وتعالى شيءٌ .....
.....(بَابُ بَيَانِ أَنَّ اللَّهَ – تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَتَقَدَّسَ – شَيْءٌ)/(ص٤١)

شيبان بن عبد الرحمن التميمي ثقة، وهو من المقدمين في يحيى بن أبي كثير.....(٩)/(ص٤٢)

تعليق واستدلال على إطلاق لفظ الشخص على الله تعالى، بخلاف من منع ذلك من الجهمية ومن تبعهم كالأشاعرة وغيرهم.....(بَابُ بَيَانِ أَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ شَخْصٌ)/(ص٤٢)

ذكر اختلاف أهل السنة في «النفس» هل هي من صفات الله عزّ وجلّ أم هي بمعنى: «الذات» وبيان الصواب قول جمهور أهل الأثر؛ وهو أن النفس تعني ذات الله تعالى المتصفة بالصفات.....
.....(بَابُ بَيَانِ إِثْبَاتِ النَّفْسِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ)/(ص٤٤)

۞ أبو بكر الحميدي شيخ البخاري وهو ثقة متقن، وهو من أثبت أصحاب سفيان بن عيينة ومقدم فيه. .....(١١)/(ص٤٤)

۞ بيان الصواب في حديث «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ ورضا نَفْسِهِ سُبْحَانَهُ» هل هو من مسند ابن عباس أم مسند جويرية. .....(١١)/(ص٤٤)

۞ الجوزجاني يبالغ في جرحه على عادته في من تلبس بشيء من التشيع كما في حال قيس بن الربيع الأسدي قال: ساقط!، والجرح لمجرد المذهب، مذهبٌ ضعيف، وأهل التحقيق على خلافه. .....(١٠)/(ص٨٥)

۞ قال أبو عبد الله البخاري: «وأصح أسانيد أبي هريرة: أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة». كما في معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٥٣). .....(١٣)/(ص٥٠)

۞ بيان انعقاد إجماع أهل السنة على معنى «وَضْعِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ قَدَمَهُ عَلَى الْكُرْسِيِّ» وهو ثابت عن ابن عباس وله حكم الرفع. .....(بَابُ وَضْعِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ قَدَمَهُ عَلَى الْكُرْسِيِّ)/(ص٥٣)

۞ أبو أحمد الزبيري هو محمد بن عبد الله بن الزبير الكوفيّ ثقة لكنه كان كثير الخطأ في حديث الثوري، كما قال أحمد. .....(١٥)/(ص٥٤)

۞ يحي بن سعيد القطان مقدم على غيره في سفيان الثوري. .....(١٥)/(ص٥٤)

۞ بيان أن الصواب هو الوقف في حديث ابن عباس «إِنَّ الْكُرْسِيَّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ وَالْعَرْشَ لَا يَقْدُرُ أَحَدٌ قَدْرَهُ»، ولهذا الموقوف حكم الرفع فهذا مما لا يُقال بالرأي ولا سبيل إلى الاجتهاد فيه. .....(١٥)/(ص٥٤)

۞ عمارة بن عمير التيمي الكوفي ثقة ثبت، لكنه لم يسمع من أبي موسى، فقد مات في خلافة سليمان بن عبد الملك ورأى ابن عمر ولم يسمع منه كما في «التهذيب». .....(١٥)/(ص٥٧)

۞ شريك بن عبد الله النخعي القاضي سيء الحفظ. .....(١٥)/(ص٥٧)

۞ بيان معنى صفة الحد لله عز وجل في اعتقاد أهل السنة والجماعة وذكر ما تيسر من قول وبيان شيخ الإسلام ابن تيمية في المسألة. .....(بَابُ إِثْبَاتِ الْحَدِّ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ)/(ص٥٨)

۞ بيان منهج أئمة أهل السنة والجماعة في إثبات الجهات لله تعالى وذكر إيضاح شيخ الإسلام ابن تيمية للمسألة. .....(بَابُ إِثْبَاتِ الْجِهَاتِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ)/(ص٦٠)

- مخارق بن سُليم مُختلف في صحبته، وأثبت له الذهبي شرف الصحبة. .....(١٨)/(ص٦٢)

- عبد الله بن مخارق من طبقة التابعين الذين يتسامح الأئمة في قبول حديثهم. .....(١٨)/(ص٦٢)

- فائدة: قال الإمام الذهبي في «ديوان الضعفاء» (ص٢٧٤): «أما المجهولون من الرواة؛ فإن كان الرجل من كبار التابعين، أو أوساطهم احتمل حديثه، وتلقي بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل من صغار التابعين فيُتَأَنَّى في رواية خبره، ويختلف في ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحرّيه وعدم ذلك، وإن كان الرجل من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخبره سيما إذا انفرد به». .....(١٨)/(ص٦٢)

- بيان ضعف الحديث «مَنْ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَقَالَ مَرَّةً ..» مرفوعا والصواب أنه حسن موقوف والله أعلم. .....(١٨)/(ص٦٢)

- بيان منهج أهل السنة والجماعة في إثبات الصورة لله عز وجل وذكر ما تيسر من تبيان المسألة لشيخ الإسلام ابن تيمية و ابن قتيبة وابن القيم - رحمهم الله تعالى -. .....(١٨)/(ص٦٤)

- محمد بن جعفر هو غندر، ثقة من أوثق الناس في شعبة إن لم يكن أوثقهم فيه والله أعلم. .....(٢٠)/(ص٦٧)

- سعيد بن أبي عروبة هو أثبت أصحاب قتادة. .....(٢٠)/(ص٦٧)

- بيان منهج أهل السنة والجماعة في إثبات العينين لله عز وجل وذكر استدلال الإمام الدارمي على هذا بحديث رسول الله ﷺ عندما ذكر الدجال فقال: «إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ». .....(٢٠)/(ص٦٧)

- محمد بن الفضل أبو طاهر حفيد إمام الأئمة ابن خزيمة صدوق قال الحاكم: «مرض وتغيّر بزوال عقله فِي سنة أربع وثمانين، ثم قصدتُه بعد ذَلِكَ للرواية، فوجدته لا يَعْقِل، وتعقبه الذهبي فقال: «ما أراهم سمعوا منه إلا في حال وعيه، فإن من زال عقله كيف يمكن السماع منه، بخلاف من تغير ونسي وهرم». .....(٢١)/(ص٦٩)

- بيان منهج أهل السنة والجماعة في إثبات السمع والبصر لله عز وجل على الحقيقة، وذكر استدلال الإمام اللالكائي على هذا فقال: «وأشارَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمّا قَرَأَ ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ فَوَضَعَ إِصْبَعَهُ الدُّعاءَ وإِبْهامٌ عَلى عَيْنِهِ وأُذُنِهِ –يَعْنِي– أَنَّهُ سَمِيعٌ بِسَمْعٍ بَصِيرٌ بِبَصَرٍ». .....(٢١)/(ص٦٩)

- أَبُو صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ، كَاتِبُ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ فيه مقال من قبل حفظه. .....(٢٢)/(ص٧٠)

ابن جُرَيْجٍ هو عَبْدُ الْمَلِكِ بنُ عبد العزيز بن جُرَيجٍ فقيه فاضل، وكان يُدَلِّسُ وَيُرْسِلُ وتدليسه قبيح؛ حيث كان لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، قاله الدارقطني. .....(٢٢)/(ص٧٠)

محمد بن السائب الكلبي: كذاب رافضي ساقط، قال البخاري: تركه القطان وابن مهدي. وقال الجوزجاني: كذاب ساقط، وقال ابن حبان: «وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه، روى عن أبي صالح التفسير، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس، لا يحل الاحتجاج به». وقال سفيان الثوري: «قال لنا الكلبي: ما حدثت عن أبي صالح، عن ابن عباس، فهو كذب، فلا تروووه!». ..... (٢٢)/(ص٧٠)

هشام بن سعد ضعيف، لكنه أثبت الناس في زيد بن أسلم كما قال أبو داود. .....(٢٣)/(ص٧٢)

القعْنبِي الْحَارِثِيّ أَبُو عبد الرَّحْمَن الْبَصْرِيّ: ثقة حافظ عابد، كَانَ ابْن معِين وَابْن الْمَدِينِيّ لَا يقدمان عَلَيْهِ فِي الْمُوَطَّأ أحدًا. .....(٢٤)/(ص٧٤)

تعقب الإمام الذهبي على النسائي في حال ابن بكير فقال: «كان – يعني ابن بكير – غزير العلم، عارفًا بالحديث وأيام الناس، بصيرًا بالفتوى، صادقًا ديِّنًا، وما أدري ما لاح للنسائيِّ منه حتى ضعّفه، وقال: مرّةً: ليس بثقةٍ، وهذا جرحٌ مردودٌ، فقد احتج به الشيخان، وما علمتُ له حديثًا منكرًا حتى أوردُهُ» اهمن «السير» (١٠/ ٦١٤). .....
.....(٢٤)/(ص٧٤)

بيان ضعف الحديث «احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى ..» مرفوعا والصواب أنه موقوف والله أعلم. .....
.....(٢٥)/(ص٧٥)

عُمارة بن جوَين أبو هارون العَبدي البَصري: تالفٌ متروك، كذّبه حماد بن زيد والجوزجاني، وابن معين في رواية، وقال شعبة: «لئن أقدم فتضرب عنقي أحب إليَّ من أن أحدث عن أبي هارون». .....(٢٥)/(ص٧٥)

أبو معاوية محمَّد بن خازم الضرير من أثبت الناس في الأعمش. .....(٢٥)/(ص٧٥)

بيان ضعف الحديث «إِنَّ اللَّهَ – عَزَّوَجَلّ – خَلَقَ الْفِرْدَوْسَ بِيَدِهِ ..» مرفوعا والصواب أنه موقوف والله أعلم. .....
.....(٢٦)/(ص٧٧)

داود بن أبي هند: ثقة لكنه لم يسمع من أنس بن مالك، وإن كان قد رآه. .....(٢٦)/(ص٧٧)

۞ وسعيد بن أبي هلال: ثقة وثقه: ابن سعد، وابن خزيمة، والدارقطني، وغيرهم، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، ونُقل عن أحمد تضعيفه ولا يصح ذلك عنه كما أفاد الحافظ في «الفتح» لكنه كان كثير الإرسال ولم يسمع من أنس بن مالك رَضِيَ الله عنه. .....(٢٦)/(ص٧٧)

۞ بيان منهج أهل السنة والجماعة في إثبات صفة الكتابة لله عز وجل وذكر تبويب الإمام الآجري رحمه الله تعالى في كتابه «الشريعة» بابًا في المسألة. .....(٢٧)/(ص٧٩)

۞ بيان منهج أهل السنة والجماعة في إثبات صفة الأصابع لله عز وجل وذكر ما تيسر من قول الإمام ابن قتيبة رحمه الله تعالى في المسألة. .....(بَابُ إِثْبَاتِ الْأَصَابِعِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلّ)/(ص٨١)

۞ الحسن: مدلسٌ ولم يسمع من عائشة كما في «تحفة التحصيل» (٧٤). .....(٣٠)/(ص٨٢)

۞ سعيد بن بشير: منكر الحديث في قتادة؛ قال محمد بن عبد الله بن نمير والساجي: «حدَّث عن قتادة بمناكير». .....(٣٠)/(ص٨٢)

۞ سفيان الثوري أوثق الناس في الأعمش عند كثير من أهل العلم. .....(٣٠)/(ص٨٢)

۞ الأعمش شيخ من المكثرين، فلا يبعد أن يكون له في الحديث شيخان. .....(٣٠)/(ص٨٢)

۞ بيان منهج أهل السنة والجماعة في إثبات صفة الضحك لله عز وجل وذكر ما تيسر من أقوال الإمامين ابن خزيمة والآجري رحمهما الله تعالى في المسألة. .....(٣٠)/(ص٨٢)

۞ بيان منهج أهل السنة والجماعة في إثبات صفة القدم والرجل لله عز وجل وذكر ما تيسر من أقوال الإمامين أبو عبيدة القام بن سلام وابن خزيمة رحمهما الله تعالى في المسألة. .....(بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْقَدَمَ هِيَ الرِّجْلُ)/(ص٨٧)

۞ بيان منهج أهل السنة والجماعة في إثبات صفة الهرولة لله عز وجل وذكر ما تيسر من أقوال الحافظ أبي موسى المديني والعلامة ابن عثيمين رحمهما الله تعالى في المسألة. .....(بَابُ الْهَرْوَلَةِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلّ)/(ص٨٨)

۞ رفاعة بن عرابة الجهني: قال أبو حاتم: «حجازي، له صحبة»، وقال الحافظ عبد الغني المقدسي: «لَيْسَ لِرِفَاعَةَ بْنِ عَرَابَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ سِوَى هَذَا الحَدِيثِ الوَاحِدِ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَلَا أَعْرِفُ لَهُ عِلَّةً». .....(٣٥)/(ص٨٩)

۞ بيان منهج أهل السنة والجماعة في إثبات صفة النزول لله عز وجل والإشارة إلى تواتر أحاديث النزول وذكر ما تيسر من كلام الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في المسألة. .....(٣٥)/(ص٨٩)

۞ بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة في رؤية النبي ﷺ لله عز وجل وذكر شرح المسألة لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى. .....(بَابُ رُؤْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ رَبَّهُ عَزَّوَجَلّ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ بِعَيْنَيْهِ رُؤْيَةَ يَقِظَةٍ)/(ص٩١)

۞ معمر بن راشد: ضعيف الحديث في روايته عن ثابت، كما قال علي، وابن معين وغيرهما. .....(٣٨)/(ص٩٤)

۞ حماد بن زيد كان معروفاً بأنه يقصر في الأسانيد ويوقف المرفوع كثيرًا على سبيل التوقي، كما أنه لم يكن له كتاب يرجع إليه، فكان أحيانًا يذكر فيرفع الحديث، وأحيانًا يهاب الحديث ولا يرفعه، كما قال يعقوب بن شيبة وغيره. .....(٣٨)/(ص٩٤)

۞ نقل الإمام مسلم إجماع أهل الحديث من علمائهم على أن أثبت الناس في ثابت هو حماد بن سلمة. ....(٣٨)/(ص٩٤)

۞ التعقيب على الإمام البزار في قوله: «والحديث إذا رواه الثقة كان الحديث له إذا زاد، وكان حماد بن سلمة رَضِيَ الله عنه من خيار الناس وأمنائهم»، قلت: وهذا الذي نراه غير أننا لا نُسلم بعموم القاعدة التي ذكرها الإمام في قوله: «والحديث إذا رواه الثقة كان الحديث له إذا زاد». .....(٣٨)/(ص٩٤)

۞ توهيم حماد بن سلمة في هذا الحديث «الْحسنى الْجَنَّةُ وَالزِّيَادَةُ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ عَزَّوَجَلّ» قول غير صائب وبيان الصواب أن الحديث صحّ مرفوعاً ومقطوعًا والله أعلم. .....(٣٨)/(ص٩٤)

۞ بيان منهج أهل السنة والجماعة في إثبات الرؤية على حقيقتها وهي النظر ببصر العين إلى الله عَزَّوَجَلَّ والإشارة إلى تواتر الأحاديث في رؤية المؤمنين ربهم، وذكر طرف من أدلة أهل السنة والجماعة مع كلام الأئمة الأكابر منهم في المسألة. .....(٣٨)/(ص٩٤)

۞ زياد بن عَبد الله بن الطفيل البكائي العامري: صدوق، ثقة في ابن إسحاق. .....(٣٩)/(ص٩٧)

۞ محمد بن إسحاق بن يسار: أعدل الأقوال فيه أنه حسن الحديث إذا صرح بالسماع، فهو: صدوق مدلس. ....(٣٩)/(ص٩٧)

۞ مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات ليس بشيء، يعني أن أحاديثهُ قليلة جدًا. .....(٤٠)/(ص٩٨)

۞ بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة في أن كلام الله غير مخلوق واستدلال أهل العلم على ذلك بأن الاستعاذة لا تكون بمخلوق. .....(٤٠)/(ص٩٨)

۞ سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى التميمي: قال ابن معين: «ثقة، إذا روى عن المعروفين»، وقال ابن حبان: «يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير، فأما إذا روى عن المجاهيل، ففيها منكر»، ولخص الحافظ حاله فقال: «صدوق يخطئ». .....(٤١)/(ص١٠٠)

۞ الحسين بن أحمد بن محمد الشماخي الهروي: قال الحاكم: «كَذَّابٌ، لاَ يُشتَغَلُ بِهِ، قَدِمَ عَلَيْنَا سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ، وَكتبْنا عَنْهُ العَجَائِبَ، ثُمَّ اجتمعْتُ بِابْنِ أَبِي ذُهْلٍ فَأَفحشَ القَوْلَ فِيْهِ وَقَالَ لِي: دَخَلْنَا مَعًا بَغْدَادَ، وَقَدْ مَاتَ البَغَوِيُّ، وَهُوَ ذَا يُحَدِّثُ عَنْهُ وَلاَ يَحْتَشِمُنِي، ثُمَّ قَالَ الحَاكِمُ: يُحْتَمَلُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ البَغَوِيِّ، وَمَا علمَ ابْنُ أَبِي ذُهلٍ، فَإِنَّهُ قَالَ: دَخَلْنَا وَهُوَ فِي آخِرِ عِلَّتِهِ». .....(٤١)/(ص١٠٠)

۞ التعقب على الحاكم والذهبي رحمهما الله في حديث «إِنَّ اللَّهَ – تبارك وتعالى – خَلَقَ خَلْقَهُ فِي ظُلْمَةٍ ..» في تصحيحهما للسند وأنه على شرط الشيخين وليس كما قالا .....(٤١)/(ص١٠٠)

۞ بيان منهج أهل السنة والجماعة في إثبات صفة النور لله عز وجل وأنه اسم من أسمائه تبارك وتعالى، وذكر ما تيسر من كلام ابن القيم رحمه الله تعالى في المسألة من كتاب مختصر الصواعق. .....(٤١)/(ص١٠٠)

۞ تبرئة المؤلف رحمه الله تعالى من التشبيه والتكييف الذي لطالما كان يرميه به الخصوم المعطلة النفاة. .....
.....(بَابُ الِانْتِهَاءِ عَنِ التَّعَمُّقِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّوَجَل)/(ص١٠٢)

۞ بيان حال الوازع بن نافع العقيلي. .....(٤٢)/(ص١٠٣)

۞ عاصم بن علي وأبوه: كلاهما سيء الحفظ. .....(٤٢)/(ص١٠٣)

۞ علي بن عاصم مع سوء حفظه فليس من قدماء أصحاب عطاء، وعطاء كان قد اختلط. .....(٤٢)/(ص١٠٣)

۞ التعقيب على الشيخ الألباني رحمه الله تعالى في تحسينه لحديث «تَفَكَّرُوا فِي آلَاءِ اللَّهِ عَزَّوَجَل وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ عَزَّوَجَل» بموجب شواهده والذي نركن إليه هو أن هذه الشواهد لا ترتقي بالحديث إلى درجة الحُسن ويبقى الحديث ضعيفًا، والله تعالى أعلى وأعلم. .....(٤٢)/(ص١٠٣)

۞ يعلى بن عبيد: هو ابن أبي أمية الإيادي الطنافسي الكوفي: ثقة، إلا في حديثه عن الثوري فيهم كثيرًا عنه. .....
.....(٤٣)/(ص١٠٤)

- مؤمل بن إسماعيل: فيه لين، لكنه صالح في المتابعات. .....(٤٣)/(ص١٠٤)

فهرست الموضوعات والأبواب

مقدمة التحقيق ٥

ترجمة المصنف رحمه الله ٩

صور من النسخ الخطية ٢٣

بَابُ إِيجَابِ النِّيَّةِ الصَّادِقَةِ فِي كُلِّ عَمَلٍ ٢٥

بَابُ إِيجَابِ النَّصِيحَةِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ ٢٧

بَابُ تَعْظِيمِ الْإِثْمِ عَلَى كَاتِمِ الْعِلْمِ ٢٩

بَابُ إِيجَابِ قَبُولِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ كَافَّةِ الْخَلْقِ ٣١

بَابُ الرَّدِّ عَلَى مَنْ رَأَى كِتْمَانَ أَحَادِيثِ صِفَاتِ اللَّه ٣٢

بَاب إِيضَاحِ الْبَيَانِ أَنَّ اللَّهَ حَيٌّ ٣٥

بَاب فِي بَيَانِ الدَّلِيلِ أَنَّهُ عَزَّوَجَلَّ لَا يَنَامُ ٣٨

بَابُ بَيَانِ أَنَّ اللَّهَ – تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَتَقَدَّسَ – شَيْءٌ ٤١

بَابُ بَيَانِ أَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ شَخْصٌ ٤٢

بَابُ بَيَانِ إِثْبَاتِ النَّفْسِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ ٤٤

بابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى فِي السَّمَاء ٤٦

بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى الْعَرْشِ ٥٠

بَابُ ذِكْرِ حِجَابِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ ٥٢

بَابُ وَضْعِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ قَدَمَهُ عَلَى الْكُرْسِيِّ ٥٣

بَابُ إِثْبَاتِ الْحَدِّ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ ٥٨

بَابُ إِثْبَاتِ الْجِهَاتِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ ٦٠
بَابُ إِثْبَاتِ الْوَجْهِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلّ ٦٢
بَابُ إِثْبَاتِ الصُّورَةِ لَهُ عَزَّوَجَلّ ٦٤
بَابُ إِثْبَاتِ الْعَيْنَيْنِ لَهِ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ ٦٧
بَابُ إِثْبَاتِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلّ ٦٨
بَابُ إِثْبَاتِ الْيَدَيْنِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلّ ٧٠
بَابُ إِثْبَاتِ خَلْقِ آدَمَ عَليه السَلَام بِيَدِهِ ٧٢
بَاب خلق الله الفردوس بِيَدِهِ ٧٦
بَابُ إِثْبَاتِ الْخَطِّ لِلَّهِ عَزَّوَجَلّ ٧٩
بَابُ أَخْذِ اللَّهِ صَدَقَةَ الْمُؤْمِنِ بِيَدِهِ ٨٠
بَابُ إِثْبَاتِ الْأَصَابِعِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلّ ٨١
بَابُ إِثْبَاتِ الضَّحِكِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلّ ٨٥
بَابُ إِثْبَاتِ الْقَدَمِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلّ ٨٦
بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْقَدَمَ هِيَ الرِّجْلُ ٨٧
بَابُ الْهَرْوَلَةِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلّ ٨٨
بَابُ إِثْبَاتِ نُزُولِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ٨٩
بَابُ رُؤْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ رَبَّهُ عَزَّوَجَلّ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ بِعَيْنَيْهِ رُؤْيَةَ يَقِظَةٍ ٩١
بَابُ رُؤْيَةِ الْمُؤْمِنِينَ رَبَّهُمْ عَزَّوَجَلّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِيَانًا ٩٣

بَابُ رُؤْيَتِهِمْ إِيَّاهُ عَزَّوَجَلّ فِي الْجَنَّةِ ٩٤
بَابُ إِثْبَاتِ الْكَلَامِ لِلَّهِ عَزَّوَجَل ٩٧
بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ عَزَّوَجَل غَيْرُ مَخْلُوقٍ ٩٨
بَابُ بَيَانِ أَنَّ قَلْبَ الْمُؤمن منشرح بِنُورِ اللَّهِ ١٠٠
بَابُ الِانْتِهَاءِ عَنِ التَّعَمُّقِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّوَجَل ١٠٢
بَاب الرَّد على مستحل الْكَلَامِ الْمُجَادِلِينَ فِي اللَّهِ عَزَّوَجَل ١٠٤
فهرست أطراف الآثار المرفوعة مرتباً على حروف المعجم ١٠٩
فهرست أطراف الآثار الموقوفة مرتباً على حروف المعجم ١١١
فهرست أطراف الآثار المقطوعة ١١٢
فهرست الرواة الذين ترجمنا لهم ١١٣
فهرست الفوائد ١٢١
فهرست الموضوعات والأبواب ١٢٩